الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

التأويل النحوي بين ابن مالك وأبي حيّان الأندلسي من خلال شرح التسهيل

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية

تخصص: علوم اللسان العربي .

-إعداد الطالبة:

- حورية غيابة

- إشراف الدكتور :

-الأمين ملاوي .

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة
صلاح الدين ملاوي	أستاذ دكتور	رئيسا
الأمين ملاوي	أستاذ دكتور	مشرفا ومقررا
أسماء زروقي	دكتورة	مناقشا

السنة الجامعية: 1438/1437 هـ.

2017/2016 م.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

التأويل النحوي بين ابن مالك وأبي حيّان الأندلسي من خلال شرح التسهيل

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية

تخصص: علوم اللسان العربي .

-إعداد الطالبة:

- حورية غيابة

- إشراف الدكتور :

-الأمين ملاوي .

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة
صلاح الدين ملاوي	أستاذ دكتور	رئيسا
الأمين ملاوي	أستاذ دكتور	مشرفا ومقررا
أسماء زروقي	دكتورة	مناقشا

السنة الجامعية: 1438/1437 هـ.

2017/2016 م.

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ

وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ

ٱلْأَحَادِيثِ"

يوسف الآية 06

مقدمة:

يُعدُّ النّحو العربيّ من علوم العربيّة التي كان لها حضور كبير في التّراث العربيّ اهتماما وتأليفا . والمُطَّلع على المدوّنة النّحوية القديمة يقف على جهد في سبيل التّقعيد للعربيّة ويتجلَّى ذلك في المسائل المطروقة والمباحث المدروسة ، وفي المنهج المتّبع . حيث انعكس ذلك على كثرة الآراء النّحوية إلى حدّ خلافها . وغاية ذلك كلّه الوصول إلى وصف يمثّل العربيّة تمثيلا صحيحا. فلا عجب أن نجد اختلاف الرّأي حول مسألة واحدة . ومردُّ ذلك تعدُّد التّصورات والمنطلقات واختلاف في توجيه تلك المسائل حيث لم يقف النّحاة عند حدود وصف الظّاهرة اللّغوية بل تجاوزوها إلى التّعليل والتّفسير والتّأويل ، وهي آليّات اتُّخذت للتّقعيد اللّغوي . ولمعرفة كيفيّة التّوظيف النّحوي للتّأويل وقع الاختيار على ابن مالك وأبي حيّان من خلال اشتراكهما في مدوّنة ليمثلا عيّنة عن التّأويل عند النّحاة . فكان العنوان" التّأويل النّحوي بين ابن مالك وأبي حيّان الأندلسي من خلال شرح التّسهيل".

وقد سعى هذا البحث ومن خلال هذه الدّراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :

– بيان طبيعة التّأويل النّحوي بين ابن مالك وأبي حيّان من خلال طريقة التّعامل مع النّصوص المستشهد بها .

إنّ بحث التّأويل النّحوي بين ابن مالك وأبي حيّان مرجعه سبب رئيس وهو :

- محاولة فهم طبيعة هذا الجانب من الدّراسات النّحوية التي شغلت عقول الكثير من النّحاة والدّارسين والباحثين في هذا المجال ، خاصّة عند نحّاة الأندلس بحكم تعمُّقهم في التّأويل النّحوي .

ولقد أُعدّ هذا البحث ليجيب عن بعض الإشكالات التي انبنى عليها وأهمّها:

- ما هي نظرة كل من ابن مالك وأبي حيّان للقاعدة التي أجمع عليها النحاة؟ .
- فيم تمثّلت مواطن الاتّفاق ومواطن الاختلاف بين ابن مالك وأبي حيّان الأندلسي من خلال المسائل المعروضة للنّقاش؟.
- ما الأسباب التي أدّت إلى الاتّفاق والاختلاف بين هذين العلمين في هذه المسائل؟.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث واشكالاته تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تتقدّمها مقدمة وتتلوها خاتمة تضمّنت أبرز النّتائج.

عقد الفصل الأوّل لدراسة " التّأويل بالحمل على المعنى بين ابن مالك وأبي حيّان" وتضمّن الحمل على المعنى في العدد والجنس، والحمل على المعنى في الأسماء ، لكن فقدان بعض الأجزاء من المدوّنة محلّ الدّراسة ألزم الاقتصار على الحمل على المعنى في الأسماء فقط.

- أما الفصل الثّاني فخصّص لدراسة : " التّأويل بالحذف والتّقدير بين ابن مالك وأبي حيّان " وتضمّن الحذف والتّقدير في الجملة الأسميّة، والحذف والتّقدير في الجملة الفعليّة.

وأمّا الفصل الثّالث فهو لبيان : " التّأويل بالتّقديم والتّأخير بين ابن مالك وأبي حيان"، وتضمّن : التّقديم والتّأخير في الجملة الاسميّة، والتّقديم والتّأخير في الجملة الفعليّة.

وختم البحث بخاتمة تضمّنت أهمّ النّتائج المتوصّل إليها.

وقد اقتضت طبيعة هذا الموضوع اتّباع المنهج الوصفيّ والمنهج المقارن من خلال تتبّع نقاط الاتّفاق و نقاط الاختلاف بين ابن مالك وأبي حيّان، وبيان منهج كلٌّ منهما في مناقشته للمسائل النّحوية.

وتجسّد المنهج عبر مسالك منهجيّة كانت موضّحة للمحتوى والمضامين والأفكار المدروسة منها:

- البحث عن المسائل التي أثارت الاختلاف والمسائل التي أنشأت الاتفاق وعَرضها، وإبراز كيفيّة معالجة هذه المسائل.

وقد اعتمد البحث على مجموعة من الكتب التي سار على خطاها وأبرزها: كتاب "شرح التّسهيل "لابن مالك ، وكتاب" التّذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل" لأبي

حيّان ، وكتاب " أسرار العربيّة" لابن الأنباري، كتاب " الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون"، للسمين الحلبي ، وكتاب " إيضاح شواهد الإيضاح" للقيسي، وكتاب " البسيط في شرح جمل الزّجاجيّ" لأبن أبي الربيع، وكتاب " المقرّب" والتّعليقة على المقرّب" لابن عصفور.

وقد واجه هذا البحث جملة من الصعوبات أهمُّها: صعوبة استقراء آراء أبي حيّان الخاصّة بالتّأويل ؛ حيث كان يعرض رأي ابن مالك ويقدم آراء النحاة حولها دون التصريح برأيه، لذلك كان من الصّعب الوقوف على رأيّ واضح له إلّا بعد جهد ووقت كبيرين.

وفي الختام الشّكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور الأمين ملاوي الذي أشرف على هذا العمل وأفاده بتوجيهاته القيّمة فله منّي الشّكر الجزيل.

الفصل الأول:

التأويل بالحمل على المعنى بين ابن مالك وأبي حيان

أولا: التأويل النحوي.

1- مفهومه.

2- أسبابه.

ثانيا: في العدد والجنس.

1 - في العدد.

2 - في الجنس.

ثالثا: في الأسماء.

1 - في الأسماء.

التأويل بالحمل على المعنى بين ابن مالك وأبي حيان

التأويل النحوي: مفهومه و أسبابه:

1- مفهومه:

يعد التأويل النحوي من أبرز ما اعتمده النحاة في دراسة اللغة العربية ،والتقعيد لها، وللتأويل النحوي عدة تعريفات منها ما هو لغوي ومنها ما هو اصطلاحي

أ-التعريف اللغوي: جاء في التعريفات للجرجاني أن "التأويل في الأصل هو الترجيع".[1]

وفي أساس البلاغة، التَّأويُل بمعنى الرَّدُّ، حيث قال: وفي الدعاء للمفصل: "أوَّل الله عليك أي ردَّ عليك أهلك "[2] ، وفي القاموس المحيط: "أَوَّلَهُ إليه: رَجَعَهُ" . و أَوَّلَ الكلام تأويلا، وتَأَوَّلَهُ: دَبَّرَهُ و قَدَّرَهُ و فَسَّرَهُ". [3] فهو بمعنى التدبير و التقدير و التفسير.

ب- التعريف الاصطلاحي : التأويل عند الكفوي "هو بيان أحد محتملات اللفظ"[2] وعرّفه علي أبو المكارم بأنّه "تبين النص بصورة تجعله _آخر الأمر_ متفقا مع القواعد المتّبعة "[3] .

إذا التأويل النحوي في عمومه هو تجاوز حدود الوصف .

---

[1]- الجرجاني ،التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان ، د ط ، 1985م، ص 52.

[2]- الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيرت، لبنان، ط1، 1989م، ج1، ص39.

[3]- الفيروز آبادي ، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005م، ص963

[4]-الكفوي ، الكليات ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،لبنان ، ط3،1998م، ص261.

[5]-على أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ص232.

2- أسبابه:

لقد ذكر النحاة والدارسون الأسباب التي أدت بالنحاة إلى التأويل ،منها ما ذكره السيوطي في قوله :"إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأوّل"[1] .

وأضاف علي أبو المكارم بأنّ التأويل" يهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد"[2] .

وقد تنوعت أشكال التأويل في النحو العربي ومنها: الحمل على المعنى ،والحذف والتقدير، والتقديم والتأخير(...) ولكل شكل من هذه الأشكال عدة تعاريف ؛ أما الحمل على المعنى فقد جاء في الكليات للكفوي قوله:" واعلم أنّ اللفظ إذا تجرّد عن القرينة فإما أن يحمل على حقيقته أو مجازه أو عليهما أولا على واحد منهما "[3] وعرّفه محمد حماسة بأنّه " وسيلة اصطنعها النحاة العرب في منهجهم ليجرّبوا بها كل صدع في "بناء الجملة"

(1) - السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جار المولى بك وآخرون ،دار التراث ، القاهرة، مصر،ط3، 2008م،ج1، ص258.
(2)- على أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي،ص232.
(3)- الكفوي، الكليات ،ص364.

إذا لم يكن متوافقا مع "البنية الأساسية" ،وذلك بأن يحمل الكلام على معناه لا على لفظه (...) فاالحمل على المعنى وسيلة تأويلية ، أو – إن شئت – وسيلة تحويلية ولكنها تعتمد على المعنى" [1].

كما عرّفه محمد سمير نجيب بأنه" طريق يسلكه النحاة ، ويحيلون إليه الظاهرات الكلامية التي لا تُنظّمها قواعد أصلية تنسب إليها "[2]

وأما الحذف فقد تعددت تعاريفه كذلك ومنها:" الإيجاز و الاختصار والاكتفاء بيسير القول إذا كان المخاطب عالما بمرادها فيه"[3] وجاء في الكليات " الحذف ما تُرك ذكره في اللفظ والنية "[4].

كما" أورد في مجمع الصنائع : الحذف هو أن يلتزم الكاتب أو الشاعر بأن لا يستعمل كلاما فيه حرف معين أو أكثر "[5] . فقد يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام أو إلى حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة

---

[1]- محمد حماسة عبد الطيف ، النحو والدلالة – مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي- ، دار الشروق، القاهرة، مصر،ط1،2000م، ص153.

[2]- اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ،ط1،1985م، ص67.

[3]- مختارعطية ، الإيجاز كلام العرب ونص الإعجاز، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، د ط، 1995م، ص 37.

[4]- الكفوي ، الكليات ، ص 384.

[5] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق علي دحروج وآخرون ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، لبنان، ط1 ، 1996م ،ج 1،ص 631.

حالية كانت أو عقلية أو لفظية ، كما قد يعتري الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة فيسقط منها مقطع أو أكثر "[1] .

أما الشكل الآخر من أشكال التأويل النحوي ، فهو التقديم والتأخير، وقد عُرف عند النحاة والدارسين بمصطلحات أخرى ، كالرّتبة والترتيب، " وهو باب كثير الفوائد ، جمٌّ المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية "[2].وعرفه تمام حسان بقوله: "وأما الترتيب فإنه وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير"[3]، والترتيب هو التقديم والتأخير عند التهانوي حيث قال: " الترتيب (...) نسبة بعض الأجزاء إلى بعض بالتقديم والتأخير"[4]. إذا "فدعوى التقديم والتأخير في صيغ التركيب اللغوي أكثر الأساليب شيوعا و انتشارا في البحث النحوي ، وتهدف هذه الدعوى إلى تمكين القواعد النحوية المقننة للترتيب بتخريج ما يختلف معها تخريجا ينفي عنها التناقض ويبعد عنه نصوصها الاضطراب"[5] .

(1)- طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ،الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر،د ط ، 1998م، ص4.

(2)- الجرجاني ،دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ،د ط ، 1984م، ص 106.

(3)- تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، دار البيضاء، المغرب ، د ط ، 1994م ، ص 188.

(4)- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ص 413.

(5)- علي أبو المكارم ،أصول التفكير النحوي ، ص 289.

ثانيا: في العدد والجنس

1-في العدد:

الأصل في الألفاظ أن يدل كل لفظ على ما وضع له، ولكن قد تحيد دلالتها عن المعنى الذي وضعت له أصلا، ومن ذلك دلالة الجمع على المثنى[1]، و هذا الأمر قيد بضوابط مستلزمة للانتقال ؛ فقد ذكر النحاة أدلة تثبت سبب الخروج عن الأصل في مثل هذه الحالات تتبين فيما يأتي:

أ- وقوع الجمع موضع التثنية :

ومما خرج عن أصله وضع الجمع موضع المثنى، وهو المختار عند "ابن مالك" إذا توفرت الشروط الآتية:

1-أن تكون الإضافة لفظية* مثل قوله تعالى:

﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم -الآية 4] أو إضافة معنوية** كقول الشاعر***:

رَأَيتُ ابنيّ البَكريّ في حَومَة الوَغَى كَفَاغرَى الأَفوَاه عندَ عَرين.

2-أن يكون المضاف إليه جزءا حقيقيا من المضاف مثل : (صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) أو غير جزء حقيقي منه مثل[2]: "وخرقتما قُمصَكُمُا" [3]

3-أن لا يختل المعنى.[4]

---

(1) -ينظر: أبو حيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، ، دار القلم، دمشق سوريا، ط1، 1996 م ،ج2، ، ص 66.

* هي الإضافة النحوية وهي إضافة لفظ إلى لفظ.

** إضافة معنى فاغرى إلى الأفواه. ينظر: شرح التسهيل،ج1،ص106.

*** غير منسوب في الشرح. ينظر: شرح التسهيل،ج1، ص106.

(2) -ينظر: ابن مالك ،شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، هجر، ط1، 1990م، ج1،ص 106.

(3) -الفراء ، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3،1983م، ج3،ص 307.

(4) -ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص106.

يقول "ابن مالك": " فإذا وجدت الشروط في المضافين المذكورين فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد، و لفظ الإفراد أولى به من لفظ التثنية" [1].

ويعلل "ابن مالك" اختيار لفظ الجمع موضع التثنية على وقوع المفرد موقع التثنية بعلتين؛ الأولى: إن لفظ الجمع ولفظ التثنية شريكان في ضم شيء إلى شيء، والثانية: أن كليهما جاوز الإفراد [2].

ويدلّل على صحة ما ذهب إليه بقوله: "ولكون الجمع أولى جاء به الكتاب العزيز نحو ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم –الآية 4] و ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة –الآية 38] وفي قراءة "ابن مسعود "(فاقطعوا أيمانهما)" [3].

ويقدم "الفراء" تعليلا آخر لاختيار الجمع على التثنية وذلك "لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان: اليدين والرجلين والعينين. فلما جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التثنية "[4]. ومعنى هذا أن الفراء حمل على الأكثر لما كان أكثر جوارح الإنسان اثنين.

---

[1] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 106.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص106.

[3] – المصدر نفسه، ص106. و ينظر: ابن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، دن، ط1 ،1972م ، ج2 ،ص 129، وسيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر، ط3، 1988م، ج3، ص621.

[4] – الفراء، معاني القران، ج3، ص307. وينظر: ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1 ،2001م، ج3، ص 210.والبطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط، 1996م. ص337، والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،ط1 ، 1987م. ج2، ص828.

وقال "أبو إسحاق": " وحقيقة هذا الباب أن كل ما كان في الشيء منه واحد لم يثن، ولفظ به على لفظ الجمع ؛ لأن الإضافة تبينه، فإذا قلت أشبعت بطونهما علم أن للإثنين بطنين فقط، وأصل التثنية الجمع ؛ لأنك إذا أثنيت الواحد فقد جمعت واحدا إلى واحد،(...) فالتثنية يحتاج إليها للاختصار فإذا لم يكن للاختصار رد الشيء إلى أصله، وأصله الجمع.

فإذا قلت قلوبهما فالتثنية في "هما" قد أغنتك عن تثنية قلب فصار الاختصار ههنا ترك تثنية قلب"[1]، ولكن إذا كانت التثنية عنده بمعنى جمع شيء مع شيء، فالأولى أن تكون هي الأصل وليس الجمع. ولو رد المسألة إلى خفة الجمع وثقل التثنية لكان أنسب، وهذا ما ذهب إليه "ابن الشجري" في "أماليه" حيث قال: " فلما أمنوا اللبس في وضع الوجوه موضع الوجهين استعملوا أسهل اللفظين" [2] وقصد بأسهل اللفظين الجمع.

وجاء في كتاب" شرح المفصل" تعليلٌ آخر استمده من الشرع على اختيار الجمع على التثنية قوله: " ويؤيد ذلك أن ما في الجسم منه شيء واحد؛ ففيه الدية كاملة كاللسان والرأس، وما فيه شيئين، فإن فيه نصف الدية" [3] وربما جاز إبطال هذا الرأي لسببين:

الأول: إن هذا التعليل تعليل ديني بعيد كل البعد عن التأويل النحوي.

والثاني: ربما جعلت الدّية بهذا التقسيم ؛ لأن ما في الجسم منه واحد إذا فقد لا يتعوض وزالت وظيفته بفقدانه، أما ما في الجسم منه اثنان فإنه إذا فقد منه شيء بقي الآخر يقوم بنصف الوظيفة، وربما هذا ما جعل الدّية فيه النصف.

---

[1] – الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ج2، ص173.

[2] – ابن شجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطنّاحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1 1992، ج1، ص18.

[3] – ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص 211.

وإذا لم يكن المضاف جزءا من المضاف إليه ولا كجزأيه فإن "ابن مالك" لا يجيز الخروج عن لفظ التثنية غالبا؛ نحو: قضيت درهميكما؛ لأن العدول عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع في اللبس غالبا[1] .

أما إذا رفع اللبس بديل جاز العدول إلى لفظ الجمع قياسا عند "الفراء" وسماعا عند غيره، ويرى "ابن مالك" أن رأي "الفراء "أصح، لسببين الأول: أنه مأمون اللبس. والثاني: كثرة وروده في الكلام الفصيح ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما " ما أخرجكما من بيوتكما"(...)وفي حديث آخر "هذه فلانة وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر" وفي حديث علي وحمزة رضي الله عنهما " فضرباه بأسيافهما" ثم يقول" ابن مالك": وأمثال ذلك كثير[2]. فالضمير (هما) رفع التوهم المحتمل.

كما أجاز "الفراء" ذلك في غير خلق الإنسان كأن تقول للرجلين: خليتما نساءكم والمراد امرأتين وخرقتما قُمصكُما [3] .

أما "أبو حيان" فذهب إلى " أنه لا ينقاس شيء من هذا البتة، وأن هذا إنما جاء في الشعر، مع أن بعضها يحتمل التأويل، ولا تثبت مثل هذه الأحكام إلا بنص لا يحتمل، أو بنقل ذلك عن مستقرئي علم النحو عن العرب "كالخليل" "وس" و "الكسائي" وأنظارهم الذين شافهوا العرب، وأما متأخر جدا قد وقعت له أبيات يسيرة، تحتمل التأويل، يريدأن يستنبط منها الأحكام، فلا يسوغ له ذلك. ولا نسمع منه هذا" [4]

---

[1] – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص107.
[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص107.
[3] – الفراء، معاني القران، ج1، ص307.
[4] – أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ج2، ص72.

ويبين "أبو حيان" سبب منعه القياس على هذا الكلام بقوله " لو أقتيس شيء من هذا كله لالتبست الدلالات، ولاختلطت الموضوعات"[1] .

ولكن يبدو أن التباس الدلالات غير وارد بالشروط التي وضعها النحاة ؛فقد قدم النحاة دليلا لغويا وآخر مقاميا لإزالة ما قد يتوهمه السامع، أما الدليل اللغوي: فيتمثل في الضمير المتصل بالمضاف فهو المحدد لعدده. وأما الدليل المقامي: فيتمثل في أن السامع يدرك أن للإنسان قلبا واحدا مثلا وأن للشخصين قلبين وهكذا، فإذا جيء بلفظ الجمع بدل التثنية المقصودة دل المقام على أن المقصود هو التثنية دون غيرها وبالتالي فلا مجال لاختلاط الموضوعات.

ب- وقوع الإفراد موضع التثنية:

لقد وضعت العرب لفظ المفرد موضع التثنية وذلك بالشروط التي ذكرها ابن مالك، وقد واختار ابن مالك لفظ الإفراد على لفظ التثنية معللا ذلك بقوله: "إنهم استثقلوا تثنيتين في شيئين هما شيء واحد لفظا ومعنى(...) وكان الإفراد أولى من التثنية ؛ لأنه أخف منها والمراد به حاصل" [2]

وقد قدم "ابن مالك" جملة من الشواهد ليدلل بها على صحة مذهبه ومنها: "أكلت رأس شاتين" فلا أحد يتوهم أن المقصود رأس واحد ؛ لأن للشاتين رأسين فلفظ شاتين رفعت التوهم عن المراد، لذلك جاؤوا بلفظ المفرد ؛لأنه الأخف[3]

كما ذكر "ابن مالك" أن لفظ الإفراد أولى لهذا جيء به في الكلام الفصيح دون ضرورة، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: " ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما"[4]

---

(1) – أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج2، ص72.
(2) – ابن مالك ، شرح التسهيل، ج1، ص106.
(3) – ينظر: المصدر نفسه، ص106، وينظر: الفراء ، معاني القران ، ج1، ص308.
(4) – ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل، ج1، ص107.

فقال: ظاهرهما وباطنهما بدل ظاهريهما وباطنيهما وذلك لسببين عند "ابن مالك": الأول: أن لفظ الإفراد أخف من لفظ التثنية، والثاني: أن اللبس زال بلفظ (أذنيه)؛لأنه دلّ على التثنية فاختير بذلك لفظ الإفراد. أما التثنية عنده فلم يأت بها إلا في الشعر[1] لذلك أخرها.

ويتبين مما سبق أن "ابن مالك "يجيز القياس على الشاذ، وهذا ما ذهب إليه بعض النحاة ومن ذلك ما جاء في "شرح المفصل" "للزمخشري": الإفراد نحو قولك: "ما أحسن رأسهما" و "ضربت ظهر الزيدين" .قال الشاعر* :

كأنَّه وجهُ تُركيَّين قد غضبا مُستَهدفا لطعان غَير مُنجَحر .

وذلك ؛لأن المعنى واضح فلكل منهما وجه واحد وعلى ذلك لا يقع اللبس، فجيء بلفظ الإفراد ؛لأنه الأخف [2]. كما اشترط "السيوطي" أن يكون المضاف إليه مثنى لفظا أو نية ومثال ذلك قول الشاعر** :

إذا ذَكَرَت عَينيَّ الزَّمان الذي المضى بصحراء فَلج ظلَّتا تَكُفَّان.

أي عيناي.

.....

---

[1] – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص107.

* البيت للفرزدق، ينظر: ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري، ج 3 ،ص 212

[2] – ينظر: المرجع نفسه ، ج3، ص212، وينظر: أمالي ابن الشجري، ج1، ص15 والحلل في إصلاح الحلل للبطليوسي، ص337 وذكر تذبيب بدل مُنجحر.

**ذكر السيوطي أنه بلا نسبة، ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، ج4، ص237.

– لأطعمتُ العراق ورافديه.

أي رافده؛ لأنَّ العراق ليس له إلاَّ رافد واحد [1].

فقد قدم" السيوطي" مجموعة من الشواهد ليثبت بها أنه يجوز وضع لفظ التثنية موضع الإفراد والعكس ؛لأن ذلك سائغ عند الفصحاء [2] . فبما أن العرب نطقت بذلك فهو جائز عنده فرد ذلك إلى السماع. مما يدل على أن" السيوطي" يجيز القياس على هذا النوع من الكلام.

أما المختار عند" أبي حيان "فهو لفظ التثنية على لفظ الإفراد، ويرى أن العرب إنما وضعت لفظ الإفراد موضع لفظ التثنية حين أمن اللبس؛ لأنهم كرهوا الجمع بين تثنيتين فعدلوا إلى لفظ الإفراد ؛لأنه الأخف، إلا أنه يرى ذلك قليلا جدا لا ينبغي أن يقاس عليه. [3]

فقد قدم "أبو حيان " دليلين ليحتج بهما على أن الإفراد أولى من التثنية

وهما:

_ إن الأصل هو التثنية ولكن عدل عنها إلى الإفراد كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة.

_ إن الجمع والتثنية يشتركان في معنى الاجتماع، لذلك وجب أن يكون المختار بعد الجمع هو التثنية.

وبهذين الدليلين يرى" أبو حيان" أن التثنية أولى من الإفراد؛ لأنها أقرب إلى الجمع من حيث المعنى وهو ضم الشيء إلى الشيء من جهة الحقيقة لا المجاز

(1) – السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج4، ص237 .
(2) – ينظر: المرجع نفسه، ص237.
(3) – ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج2 ، ص70.

كالإفراد. أما ما جيء من أدلة تثبت أن الإفراد أولى فذلك عنده شاذ يحفظ ولا ينقاس. [1]

وما يدعم رأي "أبي حيان" من مجيء التثنية على حالها قول" سيبويه": " وزعم يونس أنهم يقولون: ضربت رأسيهما وزعم أنه سمع ذلك من رؤبة أيضا، أجروه على القياس" [2]

كما اختار "ابن عصفور" لفظ التثنية على لفظ الإفراد وذلك في قوله: " ودون ذلك * في الحسن وضع المفرد موضعهما، نحو قولك**:

حَمامةُ بَطن الوَاديَين تَرنَّمي

سَقَاك من الحَرّ الغوادي مَطيرُها" [3]

وقد دلّ قوله: ودون ذلك في الحسن أن المختار عنده هو لفظ التثنية إلا أنه لم يعلل لذلك.

ومن الشواهد التي قدمها "أبو حيان" ليدلل بها على أن الأصل مجيء التثنية على حالها وأن الإفراد لا يقاس عليه قول الشاعر***:

" فَتَخَالَسَا نَفسيَهما بنَوافذَ .....

---

[1] – ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج2، ص73.
[2] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص623.
* يقصد بذلك : وضع الجمع موضع التثنية ومجيء التثنية على حالها، ينظر: ابن عصفور، المقرب ،ج2، ص127و128.
*. *البيت لتوبة ابن الحمير، ينظر: المرجع نفسه ، ج2 ، ص128.
[3] – المرجع نفسه ، ج2، ص128.
***لم ينسبه أبو حيان : ينظر: أبو حيان ،التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،ج2، ص73.

وقول الآخر* :

ظَهرَاهُما مثل ظُهور التُّرسين.

وقوله**:

بمَا في فُؤَادَينَا ....

وقوله***:

..... إذا كان قلبانا.....

وقول الفرزدق :

هُما نَفَثَا في فيَّ من فَمَويهما عَلى النَّابح العاوي أشدّ رجام [1]

إذا فقد دلَّل "أبو حيان" على صحة ما ذهب إليه بوجهين :

الأوّل: أن هذه الشواهد مسموعة من كلام العرب بكثرة.

والثاني: أن التثنية في هذه المسألة هي الأصل.

ويبيّن البحث أن هناك مواطن اتفاق ومواطن اختلاف بين "ابن مالك" و"أبي حيان" :

*هو الفرزدق، ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ج 2،ص73 وابن عصفور، المقرب ،ج2ص128

**البيت للفرزدق، ينظر :ابن يعيش، شرح المفصل،ج3،ص211.

*** لم ينسبه أبو حيان ، ينظر: أبو حيان ،التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،ج2،ص73.

[1] – المصدر نفسه ، ص73، 74.

أولا: مواطن الاتفاق:

اتفق "ابن مالك" و"أبو حيان" على أن لفظ الجمع أولى من لفظ الإفراد ولفظ التثنية وذلك بالشروط المذكورة سابقا، ويبدو أن سبب هذا الاتفاق هو أن كل النحاة اتفقوا على أن المختار هو الجمع مما دل على أن الإجماع [1]عند "أبي حيان" دليل يؤخذ به، ليس لصحة ما ذهبت إليه الجماعة بل تسليما بما اتفقت عليه، وهذا منهج من لا يملك دليل النقض؛ والدليل على ذلك أنه ورغم تأييده لأولوية الجمع معتمدا منهج التسليم إلا أنه لم يؤيد "ابن مالك" في مسألة الاقتياس على الجمع وذلك ؛لأنه وجد بعض الآراء التي يدعم بها رأيه، فالبصيرون لا يقيسون على الشاذ وهذا الذي أخذ به "أبو حيان."

ثانيا: مواطن الاختلاف: وقد وقع الاختلاف بينهما في مواطن عديدة وهي:

_يرى "ابن مالك" أن لفظ الإفراد أولى من لفظ التثنية؛ لأنه الأخف، فالعرب استثقلت تثنيتين في شيئين هما شيء واحد لفظا ومعنى ويرى أن هذا الكلام ينقاس عليه [(1)] ، أما "أبو حيان" فاستدل على أولوية التثنية على الإفراد بأن رؤبة كان يقيس على قولهم: ضربت رأسيهما [(2)]. ويبدو أن هذا الكلام ليس حجة على "ابن مالك" بل هو دليل له، من حيث أنه إذا كان لا يقيس على الشاذ فالأولى ألاّ يعد هذا القياس دليلا ؛لأنه لم يذكر أن غير رؤبة قاس عليه فهو قياس شاذ، وبمبدأ "أبو حيان" – الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه– فالأولى ألا يأخذ بهذا القياس الشاذ ويبقى محصورا فيما سمع ولا ينقاس.

[(1)]- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل، ج1، ص106.
[(2)]- ينظر: سيبويه ، الكتاب ،ج3، ص623.

– احتكم "ابن مالك" في اختياره لفظ الإفراد إلى الناطق بهذا الكلام حين ذهب إلى أن لفظ الإفراد أخف.

إلا أن هذا الأمر ليس دليلا على ترجيح الإفراد؛ لأنه قد جيء بلفظ التثنية على حالها في الكثير من كلامهم. ولم يعد "أبو حيان" هذا الدليل حجة كافية بل قدم دليلا ربما يكون أقرب للمعنى اللغوي* وهو أن الجمع هو المختار فالأولى أن تكون التثنية مختارة بعد الجمع بحكم هذه الحال.

ولكن إذا سُلِّمَ فرضا بهذا الرّأي فلا حجة على أن العرب قد فكرت بمنطق الترتيب الذي اختاره" أبو حيان".

3– كما يتبين مما سبق أن معنى الشاذ عند "ابن مالك "هو غير معنى الشاذ عند "أبي حيان"؛ فالشاذ عند "ابن مالك" هو ورود الشاهد في نوع واحد من النصوص، ودلّ على هذا معنى قوله: إن وقوع التثنية على أصلها لم يرد إلا في الشعر[1]، مما يعني أن عدم التنوع في النصوص يعني عنده الشذوذ خاصة إذا كان في الشعر؛ لأن المرجَّح حينها هو الضرورة. على خلاف "أبي حيان "الذي يعني الشذوذ عنده هو قلة الشواهد وإن تنوعت مصادرها، وربما الذي حمل" ابن مالك "على التساهل في الاحتجاج بالحديث النبوي هو تنوع النصوص المحتج بها. فقد عد الحديث فصيحا دون شروط ، وحجته في ذلك أنه حديث وهذا ما صرح به في قوله عند ذكره كل شاهد من الحديث: (كثرة وروده في الكلام الفصيح ومن ذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم ...)[2]، فالحديث عنده بما أنه صحيح فهو فصيح يحتج به.

* المعنى الذي يخدم القاعدة النحوية

[1] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص107.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص107.

ويتبين من رأي "أبي حيان" أنه وقف موقف المعارض المتشدد مما ذهب إليه

"ابن مالك "في كثير من الأحيان، سواء من حيث نوع النصوص المحتج بها أو من حيث كمها:

فمن حيث نوع النصوص فقد دلّ قوله "إنما جاء في الشعر"[1]، وقد ذكر "ابن مالك"

شواهد من الحديث على أنه لا يعد الحديث دليلا وإن لم يصرح بذلك في هذا النص، كما عدّ النصوص التي استشهد بها "ابن مالك" مما يدخل بعضها الاحتمال[2]، لذلك لا تعد شواهد يؤخذ بها؛ لأن الحكم لا يستنبط مما يدخله الاحتمال؛ لأنه احتاج إلى ما يرفع عنه هذا الاحتمال، بعبارة أخرى الدليل عنده إذا احتاج إلى ما يثبته بطل الاستدلال به.

أما من حيث الكم: فيرى "أبو حيان" أن الشواهد التي اعتمدها "ابن مالك" لا يقاس عليها[3] بل ينبغي أن تبقى في قسم المحفوظات لأنها مما قل وندر.

ورغم أن "أبا حيان" كانت الغاية من تشدده في عدم اقتباسه على الشاذ هي الرجوع إلى للأصل من قوع كل لفظ على ما دل عليه في الأصل، إلا أن الراجح – والله أعلم– هو ما ذهب إليه "ابن مالك" وربما ما يدعم رأيه هو احتكامه للمعنى؛ حيث يرى مثلا أن ضمير التثنية في اللفظ المفرد (المضاف إليه) قد رفع التوهم من أن المقصود هو الإفراد[4]، خاصة وأن" أبا حيان"[1] لم يناقشه في هذه المسألة ولا عارضه، فكان ترجيح ما ذهب إليه" ابن مالك "من باب التساهل، هذا وإن علم أن القاعدة النحوية لا تتغير بتغير اللفظ.

(1)- أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج2، ص73.
(2)- ينظر: المصدر نفسه، ص72.
(3)- ينظر: المصدر نفسه، ص73.
(4)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل،ج1، ص106.

2- في الجنس:

جاء في كتاب "المذكر والمؤنث" "لابن الأنباري": " اعلم أن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث ؛من ذكر مؤنثا، أو أنث مذكرا كان العيب لازمه كلزومه من نصب مرفوعا أو خفض منصوبا، أو نصب مخفوضا " [1]

إلا أن العرب قد ذكرت ما هو مؤنث وأنثت ما هو مذكر في بعض كلامها؛ وذلك؛ لأنها حملت الكلام على غير ظاهره، ومن ذلك:

أ- تأنيث الفعل:

ذكر "ابن مالك" أن تاء التأنيث "تلحق الماضي المسند إلى مؤنث أو مؤول به أو مخبر به عنه أو مضاف إليه مقدر الحذف تاء ساكنة" [2].

ولتبرير هذا القول قدم "ابن مالك" شواهد يثبت بها ما ذهب إليه؛ فذكر: " أتته كتابي، على تأويل كتاب بصحيفة " [3] فلما حمل اللفظ على المعنى أنث .

أما قوله: " مخبر به عنه" فنحو قول الشاعر:*

" أَلَم يَكُ عُذرًا مَا فَعَلتُم بِشَمعَل وقَد خَابَ مَن كانت سَريرتُه الغَدرُ " [4]

---

[1] – ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، مصر، دط، 1981، ج1، ص51.

[2] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص110.

[3] – المصدر نفسه، ص111، وينظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط2، 1952م ، ج2، ص115، والسيوطي، الأشباه والنظائر ،ج3، ص146، وابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ص12.

* لم ينسبه ابن مالك ، ونسبه أبو حيان للأعشى، ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6،ص187.

[4] – ابن مالك ، شرح التسهيل، ج2،ص111.

فألحقت التاء بالفعل وهو مسند إلى مذكر وهو (الغدرُ) .

وعلل "ابن مالك" سبب إلحاق التاء بالفعل المسند إلى المذكر في هذا الشاهد بأن "الخبر مؤنث فسرى منه التأنيث إلى المخبر عنه؛ لأن كلا منهما عبارة عن الأخر"[1] ، ومن إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى مذكر" قراءة نافع وأبي عمر وأبي بكر: "ثم لم/ تَكُن فِتنَتُهُم إلا أن قالوا " [2] ،

فألحقت التاء بالفعل المسند إلى الضمير في (قالوا) وهو مذكر.

ومثال قوله: "مضاف إليه مقدر الحذف " قول الشاعر:

"مَشَينَ كَمَا اهتزَّت رماحٌ تَسَفَهت أَعَاليهَا مَرُّ الرِّياح النَّواسم

فألحقت التاء بالفعل وهو مسند إلى "مر" لإضافتها إلى مؤنث لاستقامة الكلام بحذفه، فلو لم يستقم الكلام بالحذف لم يجز التأنيث"[3]

إذا فقد راعى "ابن مالك" المعنى حين اشترط استقامة الكلام، وإلا فإن إلحاق التاء بالفعل في مثل هذا غير جائز عنده، فيقال: تسفهت أعاليها.

وهذا ما ذهب إليه "الفراء" في معانيه، حيث قال: "قوله: (تلتقطه بعض السيارة) قرأه العامة بالياء؛ لأن (بعض) ذكر وإن أضيف إلى التأنيث. وقد قرأ الحسن – فيما ذكر عنه ب: ذَكَرُوا (تلتقطه) بالتاء ؛وذلك أنه ذهب إلى السيارة ، والعرب إذا أضافة

---

[1] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص111.

[2] – المصدر نفسه، ص111.

[3] – المصدر نفسه، ص111، وينظر: المبرد، المقتضب ، ج4، ص197.

المذكر إلى المؤنث وهو فعل له أو هو بعض له قالوا فيه التأنيث والتذكير" [1].

فالذي أنث، على المعنى: تلتقطه السيارة بحذف لفظ (بعض).

كما قدّم "الفراء" شواهد على ذلك فقال:

" و أنشدني العكليٌ أبو ثروان:

أَرَى مَرَّ السِّنين أَخَذنَ منّي كَمَا أَخَذَ السِّرارُ منَ الهلاَل" [2]

فأنّثَ على معنى: أرى السنين بحذف (مَرَّ) والسنين مؤنثة.

وقال: " و أنشدني الكسائي:

إذاَ مَاتَ منهُم سَيّد قَامَ سَيّدٌ فدَانَت لَهُ أَهلُ القُرى و الكَنَائسُ" [3]

على حذف لفظ (أهل)، فيكون معنى الكلام: فدانت له القرى. والقرى مؤنثة.

وقال أيضا: " و أنشدني يونس البصري:

لمّا أَتَى خَبَرُ الزُّبير تَهدَّمَت سُورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ." [4]

والمعنى تهدَّمت المدينة على حذف (سور).

وقد جاز هذا عند" الفراء "لعلة " أن الثاني يكفي من الأول؛ ألا ترى أنه لو قال: تلتقطه السيارة لجاز وكفى من (بعض)". [5]

---

[1] – الفراء، معاني القرآن، ج2، ص36. وينظر: ابن الأنباري، المذكر والمؤنث ، ج2، ص184.

[2] – الفراء، معاني القرآن، ج2، ص37.

[3] – المصدر نفسه، ص37.

[4] – المصدر نفسه، ص37. وينظر: المبرد ،المقتضب ، ج4، ص 197.

[5] – الفراء، معاني القرآن، ج2، ص37.

ومعنى هذا أن "الفراء" يجيز إلحاق تاء التأنيث بالفعل شرط استقامة الكلام بالحذف.

كما أجاز "البطليوسي" تأنيث المذكر أو تذكير المؤنث انطلاقا مما يؤوَّل به الشيء فقال: " و "السماء" إذا أردت به التي تظل الأرض أنثت، وإذا أردت "السقف" ذكرت، وإن أردت "المطر" بها ففيها خلاف والوجه التذكير، لقول الشاعر*:

إذا سَقطَ السماءُ بأرض قوم رَعَيناه وإن: كَانُوا غضبَا" [1]

فالسّماء في هذا الشاهد بمعنى المطر لذلك فهي تحتمل التأنيث والتذكير إلا أن "البطليوسي" يرجح التذكير ؛لأنه الأصل.

أما "أبو حيان" فيرى أن ما ذهب إليه "ابن مالك" " لا يجوز إلا في قليل من الكلام حملا على معنى التأنيث، وتذكيره هو المعروف " [2]. ولعله قصد بقوله هذا حمل النص على ظاهره أولى فيكون التذكير لتذكير اللّفظ وهذا الذي يقاس عليه؛ لأنه الأكثر في الكلام، ومن ذلك قول الشاعر**:

أَتَهجُرُ بيتًا بالحجاز، تَلَفَعَت به الخوفُ والأعداءُ من كُلّ جانِبِ.

*لم ينسبه البطليوسي، ينظر: البطليوسي ،الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط، 1996 م، ص330.

[1] – المرجع نفسه ، ص330.

[2] – أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص186.

** لم ينسبه أبو حيان، ينظر: المصدر نفسه ، ص186.

أي تلفعت به المخافة" [1]، وإن كان الخوف مؤوّلا بالمخافة، فهذا عند" أبي حيان": "من أقبح الضرائر؛ لأن فيه تحريف اللفظ ورد الأصل المذكر إلى الفرع" [2]، أما قولهم " جاءته كتابي فاحتقرها" قليل " [3]

و من الذين وافق رأيهم رأي "أبي حيان " " ابن جني" حيث ذهب إلى أن تأنيث المذكر من أقبح الضرائر؛ لأن فيه خروجا عن الأصل. [4]

وما يفهم من كلامه أنه لا يقبل تأويل معنى اللفظ بمعنىً آخر يحتمله، والأولى عنده حمل النص على ظاهره فيذكر اللفظ؛ لأن ظاهره مذكر.

أما قول "ابن مالك": " أو مخبر به عنه" فذهب" أبو حيان" إلى أن " الأصل أن يكون الفعل على حسب الاسم لا على حسب الخبر، لكنه سرى التأنيث إلى فعل المذكر؛ لأنه أخبر عنه بمؤنث، والقول هو الفتنة، وهذا أولى من أن يقال: أنث على معنى المقالة، ويكون التقدير: ثم لم تكن فتنتهم إلا مقالتهم، فيكون أُنث على المعنى لما ذكرنا أن قولهم "جاءته كتابي فاحتقرها " قليل " [5]. " فأبوحيان " يرفض الخروج عن الأصل من أجل التبرير لإلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى مذكر لذلك فهو يفضل تأويل الظاهر بالظاهر على التأويل بالمعنى فيكون القول عنده هو الفتنة أولى عنده من تأويل القول بالمقالة.

---

[1] ـ أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص187.

[2] ـ المصدر نفسه، ص187.

[3] ـ المصدر نفسه، ص187.

[4] ـ ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص12.

[5] ـ أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص187.

و قوله*:

"أَلَم يَكُ غَدرا ما صَنَعتُم بشَمعَلٍ وَقَد خَابَ مَن كَانَت سَرِيَرتُه الغَدرُ.

وقول الآخر**:

أَزَيدُ بن مَصبُوح ، فَلَو غَيرُكُم جَنَى غَفَرنَا، وكَانَت من سَجيَّتنَا الغَفرُ.

قال "أبو حيان": "ويقال على معنى: المغفرة. ولا يقال: يحتمل أن يكون أُنث على معنى الغدرة. بمعنى الغدر لما ذكرنا "[1] ؛ فلما دل دليل ظاهر على أن الغفر بمعنى المغفرة وهو قوله: غفرنا، أوله بمعناه، لكن ولما لم يدل أي دليل ظاهر على أن الغدر بمعنى الغدرة فلم يجز ذلك عنده.

والتأويل الذي يرتضيه "أبو حيان" كما في مثل قول الشاعر*:

"أَو حُرّة عَيطَلٌ ثَبجَاءُ مُجفَرَةٌ دَعَائمُ الزَّور، نعمَت زَورقُ البَلد.

أنث الزورق – وهو مذكر– ؛لأنه عنى به وكنى عن الحرة، وهو مؤنث، فألحق التاء في فعله " [2] ؛ فأول الزورق بالحرة وهو دليل ظاهر في هذا النص، وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بالتأويل اللغوي. وذهب "البغدادي" إلى أن التأنيث لا يجوز إلا ضرورة، أما تأنيث (نعم) فلكون المخصوص بالمدح مؤنثا وهو (زورق)

* البيت للأعشى، ينظر: أبو حيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،ج6،ص187.
** لم ينسبه أبو حيان، ينظر: المصدر نفسه ، ص187.
[1] –: المصدر نفسه ، ص187.

[2] –المصدر نفسه، ص188.

والمقصود به الناقة [1] والمقصود هو لفظ (زورق) لما كان مؤنثا في معناه أُنث الفعل لأجل ذلك.

وأما عن قول "ابن مالك": " أو مضاف إليه مقدر الحذف" فيرى "أبو حيان" أن المؤنث له الفعل من المذكر المضاف إلى المؤنث أقسام:

الأوّل: أن يكون بعض مؤنث، وهو مؤنث في المعنى، كقوله (تلتقطه بعض السيارة) في قراءة من قرأ بالتاء، وقول العرب؛ قُطعت بعض أصابعه" [2]. وما يفهم من هذا القول أن تأنيث (بعض) جائز ؛لأنها جزء من مؤنث وهو (السيارة)، فلما كان الشيء مؤنثا فجُزؤُه كذلك مؤنث، وكذلك الأصابع لما كانت مؤنثة فالجزء منها كذلك مؤنث.

"**والثاني:** أن يكون بعض مؤنث، ولا يكون مؤنثا في المعنى، مثاله قول الشاعر:

وتُشرقُ بالقَول الذي قَد أَذَعتَه كَمَا شَرقَت صَدرُ القَنَاة منَ الدَّم" [3]

فلفظ (صدر) وهو بعض القناة مؤنث؛ لأنه جزء من مؤنث لفظا ومعنى وهو (القناة)

"وقول الآخر*:

لمَّا أتى خبُر الزبير تواضعت سورُ المدينة والجبالُ الخشَّعُ" [4]

---

[1] – البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1992 م، ج9، ص226.

[2] – أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص189.

[3] – المصدر نفسه، ص190.

* هو جرير، ينظر: المصدر نفسه ، ص190.

[4] – المصدر نفسه ، ص190.

فقد ألحقت تاء التأنيث للفعل المسند إلى المذكر ؛لأنه جزء من مؤنث لفظا ومعنى وهو (المدينة).

"**الثالث:** أن لا يكون مؤنثا في المعنى ولا بعض مؤنث، لكنه شارك القسمين قبله في أن يحذف، وتَلفظ بالمؤنث، وأنت تريده، ومنه البيت الذي أنشده المصنف، وقولهم: اجتمعت أهل اليمامة؛ لأنك تقول: تسفهت أعاليها الرياح، تُريدُ مَرُّهَا، واجتمعت اليمامة، تريد أهلها، وقال تعالى: ﴿ إِنْ تَكُ مِثْقَال حَبَّة مِنْ خَرْدَل ﴾[لقمان،الآية16] أنث المثقال ؛ لأنه لو أسقط يصح، فصار المثقال كاللغو، كما صار "أهل" كأنه لغو"[1] ولعل المثقال أقل وزنا من الحبة، فيكون المثقال بذلك ليس لغوا.

ب- تأنيث العدد:

ذكر "ابن مالك" في شرحه على التسهيل: " وقد يؤول مذكر بمؤنث فتسقط التاء، ومؤنث بمذكر فتثبت التاء"[2]

ومن الشواهد التي قدمها "ابن مالك" للتدليل على رأيه قول الشاعر*:

" وإنَّ كلاَبا هَذه عَشرُ أَبطُن وأَنتَ بَريءٌ من قَبَائلهَا العَشر.

ومثله قول الآخر**:

فَكَانَ مَجنَى دُونَ مَن كُنتُ أتَّقي ثَلاَثُ شُخُوص كَاعبَان وَمُعصر.

---

[1] –أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص190.

[2] –ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص399.

* هو النواح، ينظر: : المصدر نفسه ،ص399

**هو عمر بن أبي ربيعة، ينظر: المصدر نفسه، ص399

ومثال الثاني قول الشاعر*:

ثَلَاثَةُ أَنُفس وَثَلَاثُ ذودٍ لَقَد جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عيَالي .

وقول الآخر**:

وقائعَ في مضرٍ تسعةٌ وفي وائلَ كانت العاشرة.

أَوّلَ الأبطن بالقبائل؛ والشخوص بالجواري، فأسقط تاءى عشرة وثلاثة. وأوّل الأنفس بأشخاص والوقائع بمشاهد فأثبت التاء"[1] .

فإذا أُحتُكم لظاهر النص فإن القاعدة مخالفة للأصل؛ لما جيء بالعدد المذكر مع المعدود المذكر، والأصل أن يخالف العدد المعدود في الجنس، لكن "ابن مالك" ذهب إلى جواز ذلك ؛لأن للمعدود معنى آخر يحمل عليه فيؤنث.

وما ذكر سابقا أيده "البطليوسي" في قوله : " النفس مؤنثة وقد تُذكر على معنى الروح"[2] وأيده "السيوطي" أيضا فقال: " قال "الزجاجي" في "أماليه": أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عبدا لله بن مسلم بن قتيبة، عن أبي حاتم قال: كان الأخفش سعيد بن مسعدة وعنده التوزي، فقال التوزي: ما صنعت في كتاب المذكر والمؤنث يا أبا حاتم، قلت: قد جمعت منه شيئا، قال فما تقول في الفردوس قلت مذكر قال: فإن الله

*هو الحطيئة، ينظر: شرح التسهيل، ج2 ،ص،399.

**لم ينسبه ابن مالك، ينظر: المصدر نفسه ،ص399.

[1] –المصدر نفسه ، ص399. وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر ،ج3، ص93، و ابن جنى، الخصائص ، ج2، ص412.

[2] –البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ج3، ص93.

تعالى قال: ﴿ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [المؤمنون الآية 11] قلت: ذهب إلى معنى الجنة فأنثه"[1] .

كما رد "ابن مالك" هذه المسألة للهجات فقال: " فيقال على لغة من ذكر ثلاثة أحوال وثلاثة أعضاد وثلاثة ألسنة، ويقال على لغة من يؤنث ثلاث أحوال وثلاث أعضاد وثلاث ألسن" [2] ، فإن اعتقد قوم أن هذه الأشياء مؤنثة فهي كذلك، وإن اعتقدوا أنها مذكرة فهي كذلك ؛لأن الأمر مرده للبداء.

أما إذا كان المعدود موصوفا محذوفا فالأولى عند "ابن مالك" اعتبار حاله لا حال الصفة فيقال: رأيت ثلاثة ربعات على تقدير: رأيت ثلاثة رجال ربعات، وبحذف التاء إذا عنيت نساء فتقول: رأيت ثلاث ربعات والتقدير: رأيت ثلاث نساء ربعات. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام، الآية 160] والتقدير فله عشر حسنات أمثالها، ولولا قصد الحسنات لقيل عشرة أمثالها ؛لأن واحد الأمثال مذكر[3] . وقال" السيوطي": " فأنث والمثل مذكر ؛لأنه ذهب إلى معنى الحسنات" [4]. فحمل اللفظ على معناه لتنسجم القاعدة.

أما "أبو حيان" فيرى أن قوله: "ربما "يدل على جواز ذلك قلة" [5]، فهو يرى أن حمل اللفظ على معناه شاذ لا يقاس عليه. ومن النحاة الذين أيدوا هذا الطرح

---

[1] –السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ، ج3، ص93.

[2] –ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص400.

[3] –ينظر: المصدر نفس، ,ص400.

[4] –السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص93.

[5] –أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6 ص306.

"سيبويه" حين استقبح الحمل على المعنى في مثل هذا فقال: " وتقول ثلاثة أشخاص وإن عنيت نساءً؛ لأن الشخص اسم مذكر. ومثل ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجالا؛ لأن العين مؤنثة. وقالوا: ثلاثة أنفس؛ لأن النفس عندهم إنسان. ألا ترى أنهم يقولون: نفس واحد فلا يدخلون الهاء" [1] إذا فسيبويه يرجح إجراء أحكام الظاهر على اللفظ في مثل هذا على أن يحمل اللفظ على معناه.

كما استقبح "سيبويه" حذف الموصوف المذكر إذا كان العدد مؤنثا فقال: "وتقول: ثلاثة نسابات؛ وهو قبيح وذلك أن النسابة صفة فكأنه لفظ بمذكر ثم وصفه ولم يجعل الصفة تقوى قوة الاسم فإنما تجيئ كأنك لفظت بالمذكر ثم وصفته كأنك قلت: ثلاثة رجال نسابات" [2] لَصَحَّ عنده أن تقول: ثلاث رجال نسّابات دون حذف؛ لأن الأصل عنده في هذه المسألة اعتبار الظاهر.

وذهب "ابن عصفور" إلى أن الحمل على المعنى لا يجوز إلا للضرورة غالبا حيث قال: " إلا ما شذ من قولهم: (ثلاثة أنفس). والنفس مؤنثة، لكن عوملت معاملة المذكر حملا على معنى شخص. وما عدا ذلك فلا يحمل على المعنى، إلا في ضرورة" [3]. ما يدل على أن "ابن عصفور" لا يقبل الحمل على المعنى في الكلام العادي.

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص562.

[2] –المصدر نفسه، ص562 و 563.

[3] – ابن عصفور، المقرب، ج2، ص306، 307.

ويبين البحث من خلال أراء ابن مالك وأبي حيان أن بينهما نقاط اتفاق ونقاط اختلاف:

أولا: مواطن الاتفاق:

– اتفق كل من ابن مالك وأبو حيان على أن التاء تلحق الفعل إذا اسند إلى مضاف مؤنث، واشترطا استقامة الكلام بحذف المضاف وإلا فإن إلحاق التاء بالفعل غير جائز عندهما[1]، إلا أن أبا حيان كان أكثر دقة وتوضيحا للمسألة؛ فضبط مسألة إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى المذكر في ثلاثة أقسام مذكورة سابقا مدعمة بالشواهد، فاتضح أن علة إلحاق تاء التأنيث بالفعل للأسباب الآتية:

أ– التأنيث باعتبار الكل: فيؤنث (بعض) المذكر حملا على معنى (الكل) المؤنث وذلك في مثل قوله تعالى: (تلتقطه بعض السيارة) ؛ لأن الغلبة للكل، فلما كان بعض جزء الكل حمل على معناه تبعا له.

ب– التأنيث باعتبار الجوار: تأنيث(بعض) غير المؤنث في المعنى حملا على تأنيث الجوار في مثل قوله: شرقت صدر القناة، فلما كانت القناة مؤنثة لفظا ومعنى، ولما كان لفظ (صدر) جزء من القناة ومجاورا لها في اللفظ فحمل على معناه لأجل هذا.

ج– ولعل ما يشترك فيه الأول والثاني فهو اكتساب معنى التأنيث من الإضافة؛ فلما أضيف الجزء (المذكر) إلى الكل (المؤنث) أنث لأجل ذلك فقد أكسبته الإضافة معنى التأنيث.

(2)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص111، وأبو حيان : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج 6، ص189و190.

أما جواز إلحاق تاء التأنيث بالفعل شرط استقامة الكلام بالحذف، كما ذهب ابن مالك. وأبو حيان، فالراجح أن الحذف غير وارد وذلك لسببين:

الأول: أن ما يحذف هو المقصود وبذلك لا يرجح توهم حذفه إن ذكر وذلك في مثل قولهم اجتمعت أهل اليمامة، فلفظ الأهل هو المقصود في المعنى، لذلك لا يمكن توهم حذفه وهو الظاهر المقصود.

الثاني: أنه إذا سلمنا فرضا بالحذف وقلنا: اجتمعت اليمامة وقدر المحذوف بـ: أهل، فهذا يعني بالضرورة عندهما أنه لا يجوز إلحاق تاء التأنيث بالفعل؛ لأن علة إلحاق تاء التأنيث بالفعل قد زالت بالتقدير .

والمرجح أن إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى مذكر في مثل هذه الحالة لسببين **الأول:** أنه اكتسب معنى التأنيث باعتبار الكل

الثاني: أنه اكتسب معنى التأنيث باعتبار الجوار.

ثانيا: مواطن الاختلاف:

– أجاز ابن مالك إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى مذكر إذا كان للفظ المذكر معنى آخر يحمل عليه ومن ذلك (أتته كتابي فاحتقرها) على تأويل الكتاب بصحيفة[1]، وما يفهم من رأي ابن مالك أن اللفظ إذا كان له معنيان أحدهما مذكر وهو الظاهر والأخر مؤنث وهو الباطن فيجوز التأنيث حملا على المعنى الباطن .

أما أبو حيان فيرى أن إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى مذكر لا يجوز إلا في قليل من الكلام ولا يجوز أن ينقاس وتذكيره أولى[2] لسببين:

(1)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص111.
(2)- ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص186.

الأول: إن الاعتبار عنده لظاهر النص لا لحمل النص على معناه؛ فتلحق تاء التأنيث بالفعل إذا اسند إلى ظاهر مؤنث، وتحذف إذا أسند إلى مذكر ظاهر.

والثاني: إن إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى مذكر قليل في كلام العرب[1] لا يمكن عده حجة كافية لتأنيث المذكر، فتأويل الخوف بالمخافة عنده غير جائز؛ لأن فيه تحريف اللفظ ورد الأصل (مذكر) إلى الفرع (مؤنث) .

ولعله ألحق تاء التأنيث بالفعل على اعتبار أن الخوف " حالة " والحالة مؤنثة هكذا اعتقدها القائل، وكذلك قوله : أتته كتابي، أنث باعتبار أنه صحيفة وهذه حقيقته . ونظير ذلك قولنا: الباب أغلقتها، والمفتاح أضعتها، فأنث ؛لأن الباب من خشب والخشب أصله شجرة وهي مؤنثة، وأنث المفتاح ؛لأنه آلة والآلة مؤنثة.

إذا يتبين مما سبق أن علة التأنيث والتذكير مردها الاعتقاد؛ فمن ذكر على اعتبار أن الظاهر عنده هو التذكير بمعنى بدا له أن الكتاب والخوف والباب والمفتاح ألفاظ مذكرة هكذا اعتقد فسلم بذلك احتكاما للظاهر. ومن أنث على اعتبار أن ما بدا له هو التأنيث؛ لأن حقيقة هذه الأشياء مؤنثة. وبذلك فإن التذكير والتأنيث اعتقاد لا يمكن تغييره فمن اعتقد بتأنيث شيء لا يمكن إيهامه بأنه مذكر و العكس ؛لأن الأمر مرده للاعتقاد والتسليم، وعليه فالشيء مؤنث لمن اعتقد بتأنيثه ومذكر لمن اعتقد بتذكيره وذلك لسببين:

الأول: إن ما هو مؤنث عند قوم يكون مذكرا عند غيرهم فالشمس مثلا عند العرب اعتقدوا أنها مؤنثة وغيرهم اعتقد بتذكيرها ولا يجوز أن نحكم بالصواب والخطأ على البداء في مثل هذه الحالة.

الثاني: إن تذكير اللفظ أو تأنيثه لا يغير في القاعدة النحوية من شيء .

فالنحاة لم يقدموا قاعدة لغوية تضبط هذه المسألة وإن اختلفوا فيها ؛لأن الأمر كله مرده للاعتقاد والحَكَمُ هو البداء*.

– وفيما اختلف فيه ابن مالك وأبي حيان أيضا، إلحاق تاء التأنيث بالفعل إذا كان مخبرا به عنه، فتلحقه علامة التأنيث؛ لأن الخبر مؤنث عند ابن مالك فكلا منهما عبارة عن الآخر[1]، وهذا ما رفضه أبو حيان حين ذهب إلى أن الأصل في إلحاق تاء التأنيث بالفعل يكون على حسب الاسم لا الخبر[2]، ولا يجوز عنده الخروج عن هذا الأصل وقدم تعليلا يخالف ما ذهب إليه ابن مالك وهو دليل من النص ذاته؛ ففي قوله تعالى: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتهمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) أَوَّلَ القول بالفتنة فربطه بدليل سابق في النص، وكذلك قوله:(وكانت من سجيتنا الغفر) أَوَّلَ الغفر بالمغفرة، لما جاء في النص ما يدل على هذا المعنى وهو لفظ (غفرنا)، كما أَوّلَ(الزورق) بالحرة وفي ذلك ربط معنى اللفظ بالسياق اللغوي. والدليل على أنه يربط الألفاظ بعضها ببعض: أنه رفض تأويل الغدر بالغدرة لما لم يوجد في النص ما يدل على هذا المعنى.

إذا فالقاعدة عند أبي حيان في هذه المسألة تقول: إذا دار الأمر بين كون التأويل على ظاهر النص . أو التأويل على ما يمكن أن يحمله النص من معنى أخر، فالأولى اعتبار الظاهر؛ لأن الظاهر هو المتعين وهو ثابت غير متغير، ومن جهة أخرى فإن العدول إلى غير ظاهر النص لا يلجأ إليه إلا عند العجز عن تأويل الظاهر بالظاهر.

ولعل إلحاق تاء التأنيث بالفعل مرده إلى الوجوه الآتية:

* هو ما يعتقد به في غياب الدّليل الذي يثبته العقل أو الواقع.

[1]- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل، ج2، ص111.

[2]- ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص187.

الوجه الأول: التأنيث حملا على معنى الجوار؛ فلما جاور الفعل لفظا مؤنثا أُنث لذلك؛ لأن المؤنث مع المؤنث أخفُ.

الوجه الثاني: تأنيث الفعل على اعتبار أن الألفاظ المذكرة(الغدر، الغفر) صفات فأنث لأجل ذلك.

الوجه الثالث: أن التأنيث قد وقع على محذوف تقديره: كانت صفة الغدر سريرته وكانت صفة الغفر من سجيتنا– والله اعلم. أما عن عدم مخالفة العدد للمعدود في جنسه فقد وضع ابن مالك ثلاثة شروط لتبرير هذه الحالة وهي:

الحمل على المعنى: إذا كان للمعدود معنيان معنى ظاهر و معنى باطن فيحمل اللفظ على الثاني.

البداء: أن تكون على لهجة من اللهجات العربية؛ فقوم بدا لهم أن اللسان مذكر وقوم بدا لهم أنه مؤنث.

الحذف: أن يكون المعدود محذوفا إذا قدّر خالف العدد في جنسه.

أما أبو حيان فذهب إلى أن تأويل معنى ظاهر اللفظ بمعنى آخر قليل فدل ذلك على أنه لا يرفض حمل اللفظ على معناه، ولكنه يرى أن هذا شاذ فلا يقاس عليه. إلا أنه لم يقدم رأيه بطريقة مباشرة بل قدم بعض الآراء التي تردّ ما ذهب إليه ابن مالك كرأي ويونس وسيبويه وابن عصفور مما دل على عدم موافقته لما ذهب إليه ابن مالك. فكان بذلك متشددا في قبوله لما يخالف القاعدة العامة فيحيل المسألة للشذوذ أو الضرورة على عكس ابن مالك الذي قدم تعليلات مختلفة فيحيل المسألة للسماع (اللهجات)، أو المعنى(إذا كان اللفظ متعدد المعنى)،أو للغة فيقدرالمحذوف.

ويبدو مما سبق أن الغاية عند ابن مالك تختلف عن الغاية عند أبي حيان؛

فالغاية عند ابن مالك فيما يبدو هي جعل القاعدة النحوية مفتوحة، أما أبو حيان فالغاية عنده فيما يبدو هي ضبط القاعدة وانسجامها.

ثالثا: في الأسماء.

لقد وضع النحاة جملة من القواعد التي بنوها على المطرد من كلام العرب منها ما يتعلق بالحركات الإعرابية في علاقتها بالوظائف النحوية فهي من المعلوم الالتزام بها و لا يجوز الخروج عنها، إلا أن هناك حالات قد جانبت هذه القاعدة لكن لم ترفض مطلقا بل وضع لها النحاة تأويلات يحكمها المعنى كل حسب مذهبه، ومن هذه الحالات:

1- في الأسماء:

أ- في الحال:

ذكر ابن مالك قاعدة الحال المطردة وهي: "والأكثر أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها؛ لأنها وإياه كالصفة والموصوف، ولكنها أيضا كالمميز والمبيز، وكالخبر والمخبر عنه، ومعلوم أن ما يعمل في المميز قد يكون واحدا وغير واحد، وكذا ما يعمل في الخبر والمخبر عنه، فكذا الحال وصاحبها قد يعمل فيها عامل واحد، وقد يعمل فيها عاملان".[1]

فهناك حالات يختلف فيها العامل فيكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحبها قال ابن مالك: "ومثال عدم الاتحاد(...)﴿إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الأنبياء الآية 92]، فَأُمَّةٌ حَالٌ والعاملُ فيها اسمُ الإشارة، وأُمَّتُكُم صاحبُ الحال والعاملُ فيها "إن" [2]

---

[1] –ابن مالك ،شرح التسهيل ج2، ص 354 .

[2] –المصدر نفسه 354 و355.

هذا في القرآن الكريم، أما في كلام العرب فقد ذكر "ابن مالك" قولهم: "ها قائمان ذا زيد، فنصب الحال حرف التنبيه و ليس له عمل في صاحبها ومنه قول الشاعر*:

ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له وطِع فطاعة مُهدٍ نَصَحَه رشدُ"[1]

و لم يذكر "ابن مالك" في شرحه على التسهيل أكثر من هذا .

ورأي "ابن مالك" في هذه المسالة هو رأي كثير من النحاة، فقد ذكر "المبرد" قولهم: "هذه دابة تشتد مكسورًا سرجها. إن حملته على الضمير في تشتد... وفي الباب الآخر أنها تشتد في هذه الحال" [2] فتكون لفظة (مكسور) منصوبة على أنها حال.

كما ذهب "الحريري" إلى أن العامل في الحال في الآية السابقة هو معنى الفعل؛ أي أُنَبّهُ عليه عند شيخوخته، كما أن العامل في قولك: زيد عندك جالسا هو معنى الفعل استقر و التقدير: زيد استقر عندك جالسا، واسم الإشارة ذا زيد واقفا. [3] بمعنى أشير إليه.

وعند "الزمخشري" تنصب لفظة (شيخاً): بما دلّ عليه اسم الإشارة. [4]

وأضاف "الزجاج" في معانيه تعليلا آخر فقال: " القراءة النصب وكذلك هي في المصحف المجمع عليه، وهو منصوب على الحال، والحال ههنا نصبها من لطيف

---

[1] –ابن مالك ،شرح التسهيل ،ص 355.

[2] –المبرد، المقتضب، ج3،ص261.

[3] –ينظر: الحريري، شرح ملحقه الإعراب، تحقيق فائز فارس، دار الأمل، إربد، الأردن، ط1، 1991م، ص111.

[4] –الزمخشري ، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2009 م، ص 491، وينظر: ابن خالويه ، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، دن، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر، دط، دت ص95 ،وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط2000،1م ،ج3، ص 202، والرضي،شرح الراضي لكافيه ابن الحاجب، تحقيق يحي بشير مصري ، الإدارة العامة للثقافة والنشر، الرياض، السعودية،ط1، 1996م، ج2، ص1135 ، والأنصاري، بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب، تحقيق خلف عودة القيسي، دار يافا العلمية للنشر، عمان الأردن،دط،2011م، ص 208.

النحو وغامضه(...) فيعمل في الحال التنبيه، والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه؛ لأن "هذا" إشارة إلى ما حضر".[1]

ومما سبق يتبين أن "ابن مالك" ومن ذهب مذهبه قد جعلوا من الهاء واسم الإشارة عاملة في الحال وهذا ما رفضه "أبو حيان"، حيث ذهب إلى أن حرف التنبيه واسم الإشارة لا يعملان في الحال. وإنما العامل في الحال في مثل قولنا: هذا زيدٌ منطلقٌ محذوف تدل عليه الجملة السابقة والتقدير: أنظر إليه منطلقا. [2]

والعلة فيما ذهب إليه "أن الحال قيد للمحكوم عليه من فاعل أو مفعول حاله وقوع الفعل منه أو به أو حالة نسبة الحكم على المبتدأ بالخبر إن كان جامدا؛ فلو جعلنا حرف التنبيه عاملا في الحال كنا قد أعملنا شيئا لم يثبت له قط عمل لا في اسم الإشارة ولا في زيد ولا في غيرهما، وزيد الخبر عن اسم الإشارة متصف بالانطلاق وملتبس به سواء انتبهت أنت لانطلاقه أم لم تنتبه ولو جعلنا اسم الإشارة عاملا في الحال كنا قد حكمنا على اسم الإشارة بأنه زيد في حالة الانطلاق والمشار إليه بأنه زيد ثابتة له الزيدية سواء أكان المشار إليه منطلقا أم غير منطلق."[3]

وبالنظر إلى كلام "أبي حيان" فإنه يرفض أن يكون اسم الإشارة عاملا في الحال لعلتين:

الأولى: لغويه وهي أن اسم الإشارة لا يعمل في الحال وهذا الأغلب الأعم.

---

[1] – الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص 63 و 64.

[2] – ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج9، ص 151.

[3] –المصدر نفسه، ص151.

الثانية: معنوية وهي أن الحال تَبيِينٌ لهيئة صاحبه أثناء وقوع الفعل. وهذا التعريف يسقط لو جعل اسم الإشارة عاملا ؛لأنه في هذه الحالة سيكون لفظ زيد محكوما عليه بأنه اسم إشارة أثناء انطلاقه، وهذا غير مقصود من الكلام فيختلط المعنى عند ذلك.

وقال "سيبويه": "إنك تريد أن تنبه له منطلقا، لا تريد أن تعرفه (...) ؛لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أنظر إليه منطلقا، فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبد الله وحال بين منطق وهذا". [1]

[1] –سيبويه، الكتاب، ج2، ص 78.

وأضاف " ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف".[1] وذلك ليكون التقدير: أنظر إليه منطلقا، ويكون عمل اسم الإشارة في الحال غير وارد.

---

[1] –سيبويه، الكتاب ج2، ص 79.

وبالإضافة للرأيين السابقين حول هذه المسالة هناك أراء أخرى مخالفة تماما لما ذهب إليه ابن مالك وأبو حيان، فقد جاء في المحتسب: " الرفع في (شيخ من أربعه أوجه: أحدهما [أحدها] أن يكون (شيخ) خبر مبتدأ محذوف: كأنه قال: هذا شيخ، والوقف إذًا على قوله: "هذا بعلي"؛ لأن الجملة هنا قد تمت ثم استأنف جمله ثانيه فقال: "هذا شيخ". والثاني: أن يكون (بعلي) بدلا من هذا، و(شيخ) من هو الخبر.

والثالث: أن يكون (شيخ) بدلا من (بعلي)، وكأنه قال: هذا شيخ كما كان التقدير في ما قبله: بعلي شيخ.

والرابع: أن يكون (بعلي) و(شيخ) جميعا خبرا عن هذا، كقولك: هذا حلو حامض أي جمع بين الحلاوة والحموضة، وكذلك هذا: أي قد جمع البعولة والشيخوخة فإن قلت فهل تجيز أن يكون (بعلي) وصفا ل (هذا)؟ وذلك أن هذا ونحوه من أسماء الإشارة لا يوصف بالمضاف. ألا تراهم لم يجيزوا مررت بهذا ذي المال، كما أجازوا مررت بهذا الغلام؟ وإذا لم يجز أن يكون (بعلي) وصفا ل (هذا) من حيث ذكرنا لم يجز أيضا أن يكون عطف بيان له؛ لأن صورة عطف البيان صورة الصفة.

وهنا وجه خامس لكنه على قياس مذهب الكسائي وذلك أنه يعتقد في خبر المبتدأ أبدا أن فيه ضميرا وإن لم يكن مشتقا من الفعل. نحو زيد أخوك. وهو يريد النسب. فإذا كان كذلك فقياس مذهبه أن يكون (شيخ) بدلا من الضمير في (بعلي)؛ لأنه خبر عن (هذا). ذكر هذا الكلام ابن جني في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دن، حلب، سوريا، ط2، 1985م، ج1، ص 324 و 325 و السمين الحلبي، الدر المصون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، دط، 1985م، ج6، ص 357 ، والدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، دن، القاهرة، مصر، ط1، 1983م، ج2، ص 308 و 309، و ثعلب ،مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ،ط2،القاهرة مصر، 2008م، ج1، ص 360، وثعلب، معاني القرآن، تحقيق شاكر سبع نتيش الأسدي، دن، ذي قار، العراق، ط1، 2010م، ص99 و 100، و ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، دط،1981م،ج2، ص 22و 23، و الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت ، لبنان، ط1985،3م، ص537.

ب- في المعطوف على اسم إن:

من المعلوم أن المعطوف يتبع المعطوف عليه في الحركة الإعرابية وهذا ما أجمع عليه النحاة إلا أن هناك حالات يأتي فيها المعطوف مخالفا للمعطوف عليه في حركته الإعرابية، و النحاة لم يرفضوا ذلك بل تأوَّلوه من عده أوجه ومن ذلك رفع المعطوف على اسم إن؛ فقد ذكر "ابن مالك" أنه "يجوز رفع المعطوف على اسم إن، ولكن بعد الخبر بإجماع، لا قبله مطلقا"[1] ومن الشواهد التي قدمها، " قول الشاعر*:

إنّ الخلاَفَةَ والنُّبوةَ فيهم والمُكرَمَاتُ وَسَادةٌ أَطهَارُ

ومثله قول الآخر**:

فَمَن لَم يُنجب أَبُوه وأُمُّه فإنّ لَنَا الأمُّ النَّجيبَةُ والأبُ."[2]

ففي الشاهد الأول عطف لفظ (المكرمات) ولفظ (سادة) وهما مرفوعان على اسم إن المنصوب وهو لفظ الخلافة.

وذهب إلى أن العطف المشار إليه هو من قبيل عطف الجمل لاعطف المفردات[3] وذلك للاعتبارات الآتية:

- إنه استعمل بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها.
- إنه لو كان من قبيل عطف المفردات لكان وقوع المعطوف قبل التمام أولى وذلك؛ لأنه من الأجود ألا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

---

(1) –ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص47.

* البيت لجرير، ينظر: المصدر نفسه، ص47.

** ذكر ابن مالك أنه غير منسوب، ينظر: المصدر نفسه، ص47.

(2) –المصدر نفسه، ص48.

(3) –ينظر: المصدر نفسه، ص48.

- إنه لو كان من قبيل عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع.
- أن" إن" وأخواتها مشبّهه بالأفعال في لفظها ومعناها واختصاصها وبالتالي فلا مجال للإقرار بعمل الابتداء بعد دخولها، كما لا عمل للابتداء بعد دخول الأفعال الناسخة.[1]

كما حمل ابن مالك عطف الاسم المرفوع على اسم إن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [المائدة، الآية 69]

على حذف الخبر قبل العطف دلَّ عليه خبر ما بعده . والتقدير عندهم إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الأخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون[2] وهذا الحذف كما يرى "ابن مالك" مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول إن، كقول الشاعر*:

نَحنُ بمَا عندَنَا وأنتَ بمَا عندَك رَاض والرَّأيُّ مُختَلفٌ

وبعد دخولها، كقول الأخر**:

خَليليّ هَل طبٌّ فإنّي وَأَنتُما وإن لَم تَبُوحَا بالهَوى دَنِفان. [3]

---

[1] –ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص48 و 49.

[2] –ينظر: المصدر نفسه، ص50.

* البيت لقيس ابن الخطيم، ينظر: المصدر نفسه، ص50.

** ذكر ابن مالك أنه غير منسوب. ينظر: المصدر نفسه، ص50.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص50.

وتقدير الكلام على مذهب "ابن مالك": نحن بما عندنا راضون، لدلالة ما بعده عليه وهذا في الشاهد الأول، وفي الشاهد الثاني : خليلي هل طب فإني دنف؛ وذلك لدلالة ما بعده عليه.

ومن الآراء الموافقة لرأي "ابن مالك": رأي "ابن الشجري" حيث ذهب إلى أن قولك: إن زيدًا وعمرو منطلق فيه حذف لخبر إن قبل العطف دل عليه الخبر المذكور والتقدير: إن زيدًا منطلق وعمرو منطلق. وفي الآية الكريمة يكون التقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله – أي من آمن منهم بالله – واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم، [والصابئون والنصارى من آمن منهم بالله واليوم الأخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم][1]. إذا فقد رجح حذف الخبر الأول لدلالة الخبر الثاني عليه، ويدل هذا على أن هذا العطف عنده من قبيل عطف الجمل لا المفردات.

وخَرَّجَ ابنُ هشام هذه الآية على وجهين:

الأول: حذف خبر إن وتقديره: مأجورون، أو آمنون، أو فرحون و الصابئون مبتدأ وما بعده الخبر.

الثاني: إن الخبر المذكور هو خبر. "إن" والمحذوف هو خبر المبتدأ "الصابئون" إلا أن ابن هشام يرجح حذف خبر "إن" لدلالة خبر "الصابئون" عليه؛ لأنه الأكثر. [2]

[1] – ينظر: ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري، ج3، ص177و178.

[2] – ينظر: ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج5، ص 470 و 471.

أما "أبو حيان" وفي رده على رأي "ابن مالك" ذهب إلى أن "الأصلح أن يقول : "على اسم إن ولكن باعتبار الموضع"، أو يقول: على موضع اسم إن ولكن" ؛لأن موضعه كان رفعا قبل دخول إن ولكن" [1]

كما رأى أن قوله "بالإجماع" ليس صحيحا ؛لأن العطف على موضع اسم إن فيه خلاف"[2]. ولكن لعل الإجماع الذي قصده ابن مالك هو الإجماع على جواز الرفع لا على علة الرفع بدليل أنه قدم آراء تخالف مذهبه.

والرأي الذي أقره "أبو حيان" في قولنا: إن زيدًا قائم وعمرو. أن "عمرو" معطوف على موضع (زيد) ؛ لأن لفظ زيد كان مرفوعا قبل دخول "إن"، ولا فرق عنده بين قولك: إن زيدًا منطلقٌ وقولك: زيدٌ منطلقٌ.[3] فهما في المعنى سواء.

واستدل "أبو حيان" على أن هذا النوع من العطف هو عطف مفردات؛ بأن حرف العطف لا يكون بعده إلا اللفظ المفرد.[4]

ويدل عنده على أنه من قبيل عطف المفردات قول العرب: زيد منطلق لا عمرو، وإن زيدًا منطلق لا عمرو، ولا يتصور أن يكون من قبيل عطف الجمل؛ لأن (لا) يعطف بها إلا المفردات" [5].

---

(1) – أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج5، ص184.

(2) – ينظر، المصدر نفسه، ص184.

(3) – ينظر: المصدر نفسه، ص185.

(4) – ينظر: المصدر نفسه، ص186.

(5) – المصدر نفسه، ص186.

ويدل مما سبق أنه يحمل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ على العطف على موضع اسم "إن" ؛ لأنه لا فرق بين إن الذين آمنوا والذين آمنوا فكلاهما يحمل نفس المعنى.

وإلى هذا ذهب "الأخفش" فقال: "فأمَّا هذه فرفعها على وجهين: كأن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾

في موضع رفع على المعنى؛ لأنه كلام مبتدأ؛ لأن قوله: "إن زيدا منطلق "وزيد منطلق" من غير أن يكون فيه "إن" في المعنى سواء. فإن شئت عطفت عليه شيئا جعلته على المعنى، كما قلت: " إن زيدا منطلق وعمرو ولكنه إذا جعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر "[1].

وما يفهم من كلام "أبي حيان": أن عمل "إن" ضعيف لذلك يعطف الاسم المرفوع على موضع اسمها، وهذا ما رجحه "الكسائي" حين ذهب إلى أن عمل إن ضعيف، والدليل على ضَعفه أنه يعمل في المبتدأ دون الخبر.[2]

ويتبين مما سبق أن "أبا حيان" قد قدم حجتين لتبرير مذهبه:

الأولى: إنه لا فرق عنده بين :إن زيدا قائم وزيد قائم. وهذا مرتبط بالمعنى.

---

[1] – الأخفش، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1990م، ، ج1، ص285.

[2] – ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص311.

الثانية: إن عمل إن ضعيف لا يتعدى اسمها لذلك جاز عنده الرفع على الموضع وهذا مرتبط بقواعد اللغة التي يسلم بها.

ج- في النعت:

النعت من التوابع، ومن بين ما يتبع فيه منعوته الحركات الإعرابية، إلا أنه قد يخالفه في بعض المواضع لأسباب اختلف فيها النحاة وجوبا وجوازا.

فقد ذكر "ابن مالك" أنه "إن عدم اتحاد العامل أوجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل، نحو: مررت بزيد ولقيت عمرا الكريمان أو الكريمين، وكذلك إن اتحد العمل والعامل واختلف المعنى أو الجنس نحو: مررت بزيد واستعنت بعمرو، ومررت بزيد أمام عمرو، فقطع النعت الواقع بعد هذه المجرورات المختلفة وأشباهها متعين." [1]

والقطع عنده يكون "بفعل لائق (...) بعض المواضع يليق به أمدح نحو: شكرت لزيد ورضيت عن عمرو الخبيثين. وبعضها يليق به أرحم نحو: رثيت لزيد وأسيت على عمرو المسكينين. وبعضها يليق به أعني، وذلك إذا كان المذكور غير متعين نحو أن تقول لذي أخوين وابنين: مررت بأخيك والتفت إلى ابنك الكبيرين.

وإذا كان المضمر أمدح أو أذم أو أرحم لم يجز الإظهار، وإذا كان المضمر أعني جاز الإظهار والإضمار"[2]

ففي المثال الأول العامل في (زيد) هو غير العامل في (عمرو)؛ فقد جاء لفظ زيد مجرورا في ظاهره بحرف الباء. ولفظ عمرو منصوب بالفعل لقيت، وفي المثال

---

[1] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص318.

[2] –المصدر نفسه، ص318.

الثاني فإن معنى مررت ليس هو معنى استعنت، وإن كان العامل في الاسمين واحد وهو حرف الجر الباء، فإن اختلاف المعنى موجب للقطع.

والظاهر أنه في وجوبه للقطع احتكم لأمرين:

الأول: وهو احتكامه للفظ حين اشترط اختلاف العامل.

الثاني: هو احتكامه للمعنى وتغليبه على اللفظ حين ذهب إلى أن اختلاف المعنى أو الجنس وإن اتحد العامل والعمل فالواجب القطع.

وإذا كان المنعوت معلوما فإن "ابن مالك" أجار للمتكلم أن يتبع وأن يقطع وأن يتبع بعضا دون بعض، بشرط تقديمه للمتبع وتأخيره للمقطوع، إلا أنه يرى أن الإتباع أجود.

أما إذا كان المنعوت مجهولا ولا يتضح إلا بجميع النعوت فإن الإتباع واجب كقولك: ايتني برجل مسلم عربي النسب فقيه نحوي كاتب حاسب، وإكسه من الثياب الجيدة السابغة المخيطة أحسنها وذلك ؛لأنها بمنزلة نعت واحد لا يستغنى عنه[1]. ولأنها بمنزلة نعت واحد لذلك يجب ألا تقطع.

ومن الذين ذهبوا إلى وجوب القطع "الخليل" فذكر " قولهم: مررت بزيد، الرجل الصالح. نصبت "الرجل الصالح" على المدح، وإن شئت جعلته بدلا من. زيدٍ فخفضته، وإن شئت رفعته على إضمار "هو" كقولك: مررت بزيد، هو الرجل الصالح." [2]

---

[1] –ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،ج3 "، ص319.

[2] –الخليل، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ص61، وينظر: النحاس، إعراب القرآن، تحقيق خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2008م، ص 216.

كما نقل "الخليل" قول "يونس النحوي": " إن نصب هذا الحرف على المدح، في سورة النساء ﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء :الآية 162]، و﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: الآية 177]، قال الشاعر*:

لا يَبعَدن قومي الذين هُم سَمُّ العُداةِ وآفة الجزرِ

النَّازلينَ بكلّ مُعتَركٍ والطَيّبينَ مَعَاقِدَ الأَزرِ

نصب " النازلين و " الطيبين" على المدح. ويروي بعضهم: " والطيبون". (...) ويقول: إذا طال كلام العرب بالرفع نصبوا، ثم رجعوا إلى الرفع"[1] وذلك إذا تعددت النعوت.

وجاء في "شرح جمل الزجاجي" "لابن عصفور": "إن المنعوت إذا كان معلوما عند المخاطب وجب القطع وإن لم يكن معلوما فالإتباع، وإن تكررت النعوت وكان المنعوت مجهولا فالإتباع، إلا إذا كانت الصفة تتضح بالموصوف في مثل: "مررت برجل كبير الأقدام شريف الآباء"، أو كانت الصفة المقطوعة قد تقدمتها صفة تقاربها في المعنى. نفي نحو: "مررت برجلٍ شجاعٍ فارسٌ". وذلك ؛لأن الشجاعة يفهم منه الفروسية، ففي مثل هذه الحالة جاز عنده الإتباع والقطع"[2]

كما أجاز "العيني" قطع بعض النعوت دون بعض وذكر قول الشاعر*:

---

* هي الشاعرة الخرنق، ينظر: الجمل في النحو للخليل، ص61.

(1) – الخليل، الجمل في النحو، ص61، 62.

(2) –ينظر: ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م ، ج1، ص156. وينظر: ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1986م، ج1، ص 316 و السمين الحلبي ،الدر المصون ، ج2/ 250، والمقتضب للمبرد، ج4/ 315.

* لم ينسبه العيني ونسبه الزجاجي إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي: ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ، ص157.

"ويَأوي إلى نسوةٍ عُطل وشُعثًا مراضيعَ مِثلَ السُّعالي.

حيث جاء قوله: "وشعثا" منصوبا. بفعل مضمر على الاختصاص ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الأول الذي هو العطل منهن تقديره أعني شعثًا"[1]

وفي "شرح التصريح": إن عدم اتحاد العمل يوجب القطع، وإن اتحد العمل والعامل واختلف المعنى، فالقطع واجب[2] إذا فقد قدم "ابن مالك" وكل من اتفق معه في هذه المسالة المعنى على اللفظ مما يعني أنهم يولون المخاطب اهتماما كبيرا.

إلا أن "أبا حيان" أكثر دقة من حيث اهتمامه بالمعنى حيث اتفق مع "ابن مالك" في كل ما ذهب إليه سواء بوجوب القطع أو وجوب الإتباع أو جواز ذلك. واختلف معه في مسألة واحدة فقط حيث قال: " ونقول : إن اتفق الإعراب فإما أن يتفق جنس معنى الكلام أو يختلف، فإن اختلافا فالقطع، نحو: قام زيدٌ وهل خرج عَمرُ والعاقلان. فإن كان أحدهما مستَفهَمًا عنه والآخر غير مستفهم عنه، وكلاهما خبر نحو: من زيد وهذا بكرٌ، فلا يجوز أن تقول العاقلان لا بإتباع ولا قطع؛ لأن المستفهم عنه مجهول؛ فلا يتصور وصفه، والقطع في الصفة نعتٌ؛ لأن الصفة المقطوعة نعتٌ في المعنى. فإذا جهل الاسم فمحال أن يوصف؛ لأنك لا تصف إلا معلوما" [3].

---

[1] –العيني ، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ج3، ص122. وينظر: المحتسب لابن جنى، ج1/ 198.

[2] –ينظر: خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2000م، ج2، ص120 و 121.

[3] –أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج12، 282.

ورَدَّ عمن ادعى وصف النكرة فقال: "فإن قلت: كيف جاز وصف النكرة وهي لا تعلم؟ قلت لو لم تعلم لم يصح وصفها، فهي تعلم على ما وقع، فإن قال قائل: ما رجل؟ ويستفهم عنه – لم يصح له أن يصفه" [1]

إذا فالوصف دليل على أن المنعوت معرفة ؛لأنه من المحال وصف المجهول وهذا ما ذهب إليه ابن السراج في الأصول حيث قال: "اعلم أنه لا يجوز أن تجيز وصف المعرفة والنكرة، كما لا يجوز وصف المختلفين"[2]

وقد برزت الدّقة فيما ذهب إليه "أبو حيان" عندما منع وصف النكرة ؛لأن هذا الوصف واقع على ما لا يعلم وبما أن العكس هو الصحيح ؛لأنه إذا قلت مثلا: جاء زيد ومن هو عمرو الكريمان أو الكريمين فربما كان عمرو يتصف بغير صفة الكرم كالبخل مثلا، وبالتالي فوصفه بالكرم غير جائز.

ويبين البحث من خلال رأي "ابن مالك" و"أبي حيان"، أنهما قد اتفقا في بعض النقاط واختلفا في أخرى:

---

[1] – أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج12، 282.

[2] –ابن السراج ، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م، ج1، ص41.

أوّلا: مواطن الاتفاق والاختلاف في مسألة الحال:

1- مواطن الاتفاق:

اتفق كل من "ابن مالك" و"أبي حيان" على أنه قد يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها[1]، ويبدو أن هذا الاتفاق كان سببه إجماع النحاة على جواز ذلك، ولا مجال للقول بغير هذا.

2 - مواطن الاختلاف:

ذهب "ابن مالك" إلى أن العامل في الحال في الآية التي سبق ذكرها هو معنى التنبيه في اسم الإشارة[2]، فقد جعل اسم الإشارة عاملا في الحال دون أن يلتفت إلى معنى الحال كما ذكر "أبو حيان"، وهذا مما ليس له نظير.

أما "أبو حيان" فقد كان أكثر دقة حين ذهب إلى أن العامل محذوفا؛ لأن اسم الإشارة وحرف الهاء مما لا يعملان[3]، فقد تمسك بالقاعدة الأصلية المطردة وهي عدم إعمال اسم الإشارة في الحال.

ويبدو أن هذا الاختلاف مرده للغاية المقصودة؛ فالغاية عند ابن مالك فيما يبدو هي تحديد العامل في الحال. أما أبو حيان فقد كانت له غايتان:

الأولى: تحديد العامل في الحال.

والثانية :المحافظة على انسجام القاعدة النحوية.

والظاهر أن العلة التي قدمها ابن مالك كانت أكثر وضوحا إذ إنه جعل العامل في الحال ما هو ظاهر في النص وهو اسم الإشارة، أما أبو حيان فقد قدر محذوفا ربما يكون واردا أصلا.

---

(1)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل، ج2، ص 354 و355 وأبو حيان :التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،ج9، ص151.

(2)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل، ج2، ص 354 و355.

(3)- ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج9، ص 151.

ثانيا: مواطن الاتفاق والاختلاف في مسألة المعطوف على اسم إن

– لم يتّفق "ابن مالك" و"أبو حيان" على أيّ نقطه من هذه المسألة، إلا أنهم قد اختلفوا في بعض الأصول: فقد ذهب "ابن مالك" إلى أن العطف على اسم إن هو في الحقيقة من قبيل عطف الجمل لا المفردات ؛لأن هذا العطف لا يتم إلا بعد تمام الجملة أو تقدير تمامها؛ ولأن عمل إنّ قوي كعمل الأفعال فإن عمل الابتداء يبطل بدخولها[1].

أما "أبو حيان" فيرى أن هذا النوع من العطف هو عطف مفردات لذلك فإن العطف يكون على موضع اسم إنّ[2].

وما نخلص إليه، القول بأن كل ما قدمه "ابن مالك" و"أبو حيان" من تعليلات لتبرير حالة الرفع في مثل هذه المسألة صائب ويمكن الأخذ به، والدليل إلى هذا المسلك هو إجماع جمهور النحاة على جواز الرفع، فجواز الرفع بالإجماع يفرض الأخذ بجميع الآراء؛ لأنه لو سلم بخطأ العلة التي قدمها "ابن مالك" – ورأيه مقبول عند الكثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين – فإن هذا يؤدي إلى إسقاط الإجماع ؛لأن العلة التي قدمها غيره ومنهم "أبو حيان "لا يعتقدها "ابن مالك" ومن اتفق معه وبالتالي فهذه العلة ليست حجة عليهم.

بل هي دليل لمن يُسَلّمُ بها. وبدل تخطيئهم ينبغي أولا إقناعهم بعكس العلة التي احتجوا بها كإقناع من قال بضعف عمل إنّ بعكس ذلك، وهذا مما لا يبدو له طريق، أو كما ذكر "أبو حيان": إن حرف العطف لا يكون بعده إلا لفظ مفرد لذلك فهذا العطف هو من قبيل عطف المفردات فكيف يذهب "ابن مالك" ومن يأخذ برأيه إلى أن

(1)-ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص48و49

(2)-ينظر: أبوحيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،ج5،ص من184إلى186.

العطف يكون على الموضع والحجة في ذلك أن حرف العطف لا يكون بعده إلا مفردا، فلا دليل له على ذلك.

ثم إن رَدّ أيّ رأي من الآراء يترتب عنه في هذه الحالة إسقاط الإجماع كما سبق الذكر؛ لأن الإجماع بجواز الرفع هو نتيجة اختلاف القاعدة المسلم بها؛ "فابن مالك" لما أجاز الرفع كان انطلاقا مما يعتقده ،وهو أن العطف من قبيل عطف الجمل؛ لأنه أُستُعمل بعد تمام الجملة، وأن عمل إنّ قوي وبالتالي بطل عمل الابتداء لأجل ذلك، وهذا الكلام ليس حجة على "أبي حيان" لمّا ذهب إلى أنّ عمل إنّ ضعيف والعامل هو الابتداء، وإن ذلك من قبيل عطف المفردات. لذلك ذهب إلى أنّ الرفع على الموضع.

وعليه فالأولى أن يردّ "أبو حيان" القاعدة التي انطلق منها "ابن مالك" أوّلا ثمّ يورد الأدلة التي يمكن أن يثبت بها صحة القاعدة التي انطلق منها لتعليل حالة الرفع.

ولما كان كلاهما يجيز الرفع انطلاقا مما يسلّم به من قواعد فكلا الرّأيين صائب؛ لأنهما يؤديان إلى نتيجة واحدة وهي الإجماع على جواز الرفع.

ثالثا: مواطن الاتفاق والاختلاف في مسألة النعت المقطوع:

1- مواطن الاتفاق:

- إن كان العامل في المنعوت الأول هو خلاف العامل في المنعوت الثاني في حالة العطف فالواجب القطع، ففي مثل قولك: انطلق زيد ومررت بعمرو الظريفان معنى هذا أن الصفة عطفت على زيد دون عمرو والعكس في حالة النصب[1]. وهذا ممّا لا دليل عليه.

(1)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص318 وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج12، ص 282.

– إذا كان المنعوت معلوما جاز عند "ابن مالك" و"أبي حيان" القطع والإتباع[1].

– إذا تعددت النعوت والمنعوت معلوم، جاز القطع والإتباع وإتباع بعض دون بعض[2].

2_ مواطن الاختلاف:

_ إذا كان المنعوت مجهولا ولا يتضح إلا بجميع النعوت فإن "ابن مالك" أوجب الإتباع؛ لأن النعت المجهول لا يتضح إلا بهذه النعوت مجتمعة[3].

أما "أبو حيان" فقد أنكر وصف النكرة، إذ كيف توصف وهي المجهول، لذلك يجب عنده ألا تتبع وألا تقطع ؛لأن الوصف غير جائز في مثل هذه الحال أصلا[4].

وفيما يبدو أن "أبا حيان" كان أكثر دقة حين ذهب إلى عدم جواز وصف النكرة أصلا ؛لأنه محال وصف مجهول، وذلك في مثل قولك: جاء عمرو ومن هو زيد العاقلين أو العاقلان، فأنت تستفهم عن شيء ؛لأنك تجهله تريد معرفته فكيف تصفه.

إلا أنه يمكن القول إن وصف النكرة جائز على ما ذهب إليه "ابن مالك" ويمكن تخريجه من ثلاثة أوجه:

الأول: إنه يجوز وصف النكرة إذا كانت الصفة مدحا؛ لأن المدح في هذه الحالة هو عبارة عن تمن، فالمتكلم يتمنى أن يكون الموصوف الثاني بنفس صفة الموصوف

(1)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص319. وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج12، ص 282.

(2)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص319.

(3)- ينظر: المصدر نفسه ، ص319.

(4)- ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج12،ص 282.

الأول، أما إذا كانت الصفة ذ ماً فلا يجوز وصف النكرة؛ لأن الخطأ في المدح أفضل من الخطأ في الذم.

الثاني: إن الأصل في الإنسان أن يكون بصفات حسنة، والذي وصف بالمدح فقد أجرى وصفه على الأصل.

الثالث: إن السامع يدرك أن المتكلم يجهل أحد الموصوفين إلا أن المتكلم جرى على لسانه المدح فصارت فيه عادة.

أما في احتكام "ابن مالك" للمعنى وتغليبه على اللفظ وجعل النعت مقطوعا في قوله: مررت بزيد واستعنت بعمرو فيمكن تضعيفه_ والله أعلم_ من وجهين:

الأول: إن كلا الاسمين مجرور لفظا بحرف الجر الباء ومنصوب معنى بالفعلين مررت واستعنت، فالفعلان لهما نفس العمل وبالتالي فما المانع من الإتباع؟

فإذا قلت: اقتربت من زيد وابتعدت عن عمرو فاختلاف معنى الفعلين بالمفهوم الذي ذهب إليه ابن مالك لا يمنع الإتباع؛ لأن كليهما ينصب الاسم بعدهما على المعنى، فعمل الفعلين نفسه وهو النصب.

ويتضح مما سبق أن "ابن مالك" وفي مناقشته لهذه المسألة قد استدل بأمرين: الأول :الوصف ، والثاني التعليل ؛لأنه كان يوجب ويجيز ولكنه لا يمنع ما دام الشاهد أو المثال مسموعا.

أمّا استدلال "أبي حيان" فكان بالوصف ثم التعليل ثم الرّفض أو القبول؛ وذلك في معنى قوله: "لا يجوز وصف النكرة"؛ لأنه يتعامل مع المنطق .فغاية عند "ابن مالك" هو التبرير لما هو كائن ؛لأنه انطلق من كلام وارد سواء كان قرآنا أو شعرا، فهو يتعامل مع اللغة .

أما "أبو حيان" فقد كانت غايته مطابقة الكلام للواقع فجاءت تعليلاته منطقية.

الفصل الثاني:

التأويل بالحذف والتقدير بين ابن مالك وأبي حيان

أوَّلا: الحذف في الجملة الاسمية

1 - حذف المبتدأ.

2 - حذف الخبر.

ثانيا: الحذف في الجملة الفعلية

1- حذف الفعل.

2 - حذف المفعول به.

التأويل بالحذف والتقدير بين ابن مالك وأبي حيان:

لقد جاء الحذف كثيرا في نصوص متنوعة: القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره، للاعتبارات مختلفة، وقد تنوع الحذف في كل النصوص بين عمدة وفضلة، وقد ذكر النحاة العديد من التأويلات لتبرير الحذف بأنواعه، ومن حالات الحذف:

أولا: الحذف في الجملة الاسمية:

1-حذف المبتدأ: فصل "ابن مالك" في هذه المسألة حيث ذكر جميع حالات حذف المبتدأ وجوبا وجوازا فقال: " ويحذف المبتدأ جوازا لقرينة، ووجوبا كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله، أو بمخصوص في باب نعم، أو بصريح في القسم، وإن ولي معطوفا على مبتدأ يليه فعل لأحدهما واقع على الآخر صحت المسألة، خلافا لمن منع .وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر " [1]

ذكر ابن مالك حالتين يحذف فيهما المبتدأ:

أ_ حذف المبتدأ جوازا:

– في جواب الاستفهام: كقولك: صحيح لمن سألك: كيف أنت؟، وفي المسجد، لمن سألك: أين اعتكافك ؟، وغدا ، لمن سألك: متى سفرك؟ وعشرون، لمن سألك: كم دراهمك؟.

ويجوز حذفه كذلك عند شم طيب، أو سماع صوت، أو رؤية شبح. فيقال: مسك، وقراءة، وإنسان، بإضمار اسم الإشارة (هذا) وهو مبتدأ.

[1] –ابن مالك شرح التسهيل ج1، ص 286.

_ دخول الفاء على جواب الشرط: ومن ذلك قوله تعالى:﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت الآية 46]. والتقدير فصلاحه لنفسه، وإساءته عليها. [1]

ب_ حذف المبتدأ وجوبا:

– إذا أخبر عنه نعت مقطوع ؛لأن المنعوت معلوم بدونه لكونه مدح كقولك: أعوذ بالله من إبليس عدوّ المؤمنين، أو ترحُّم كقولك: مررت بغلامك المسكين[2]. ويجوز في هذه الحالة النصب والرفع؛ فالنصب على وجوب إضمار فعل؛ لأنهم قصدوا إنشاء المدح. والرفع على اعتبار أن مسكين خبر لمبتدأ واجب إضماره. فكما وجب الإضمار في حالة النصب وجب كذلك في حالة الرفع، وقد أوجب ذلك في كلا الحالتين ليأتي الوجهان على سنن واحد[3]. وذلك ؛لأنهم لما قصدوا إنشاء المدح، جعلوا إضمار الناصب دلالة على هذا المعنى، ولو أنهم أظهروا الناصب لكان المعنى غير الإنشاء، وتوهم أنه خبر مستأنف المعنى. [4]

– ويجب حذف المبتدأ أيضا إذا كان مصدرا نائبا عن فعله ومن ذلك قول الشاعر:*

فقالت حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحيّ عارف

وكقولهم كذلك سمع وطاعة؛ أي أمري حنان، وأمري سمع وطاعة. [5]

---

[1] – ينظر: ابن مالك شرح التسهيل، ج1، ص286و 287.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص 287.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص287.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ص287.

* هو المنذر بن درهم الكلبي.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ص287.

– كما أوجب "ابن مالك" لهذا النوع النصب فقال: "والأصل في هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتباع". [1]

– كما يجب حذف المبتدأ المخبر عنه بممدوح أو مذموم في مثل قولهم: نعم الرجل زيد، فلك أن تجعل (زيدا) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) أو أن تجعله مبتدأ خبره نعم وفاعلها. – كما يجب حذف المبتدأ إذا وقع في جواب القسم ومن ذلك قول الشاعر:*

تُسَاورُ سوارا إلى المجد والعلا وفي ذمتي لَئن فعلت ليفعلاَ. [2]

– كما يجب حذف المبتدأ إذا وقع بعد معطوف على مبتدأ يليه فعل لأحدهما ومثال ذلك قولهم: زيد والريح يباريها. [3]

وذكر "ابن مالك" أن هذه المسألة فيها خلاف بين البصريين والكوفيين؛ فمنهم من أجازها ومنهم من لم يجزها، فمن أجازها من البصريين على تقدير فعل(خبر) وهو: زيد والريح يجريان يباريها، فيجريان خبر محذوف ويباريها في موضع نصب على الحال، واستغنى بالخبر عنها لدلالتها عليه. وأجازها الكوفيون؛ لأنهم حملوها على معنى يتباريان ولا حاجة لتقدير محذوف.

---

[1] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 287.

* هي ليلى الأخيلية.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص288.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص 288.

– كما يجب حذف المبتدأ إذا اشترك المضاف والمضاف إليه في خبر، فيأتي الخبر مثنى، كقولهم: راكب البعير طليحان، والأصل: راكب البعير والبعير طليحان. فحذف المعطوف لوضوح المعنى بدونه[1]

وسبق "الزمخشري" "ابن مالك" في ذلك فأجاز حذف المبتدأ لقرينة في مثل" قولك وقد شممت ريحا: "المسك والله"، أو رأيت شخصا فقلت: "عبد الله وربّي"، ومنه قول المرقّش:

لا يبعدُ اللهَ التلبُّب وال غارات إذ قال الخميسُ نعم." [2]

كما أجاز "السيوطي" حذف المبتدأ متى عُلم؛ فأجاز حذفه إذا وقع في جواب الاستفهام أو بعد فاء الجواب، مثال الأول قوله تعالى :﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴾ [القارعة، الآية 10،11] والتقدير هي نار حامية، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦ﴾ [فصلت الآية 46]، والتقدير: فعمله لنفسه[3]

---

[1] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 288، 289.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري،ج1 ص238. وينظر: الزمخشري، الأنموذج في النحو، تحقيق سامي بن حمد المنصور، دن، دب، ط1999،1 م ،ص17. وينظر: ابن السراج ،الأصول في النحو ، ج1/ 395 و سيبويه ، الكتاب ج2/ 160، وابن كمال باشا، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر، نابلس، ص 114.

[3] – ينظر: السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1998،1م، ج1، ص 334. وينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص362.وسيبويه، الكتاب،ج1 ص 292. و الفارقي، الإفصاح ص311

أما في وجوب الحذف فقد ذكر "ابن الحاجب" أنه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا إلا مع قرينة دالة على تعينه"[1]

ثم قال: "اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا إذا قطع النعت بالرفع... نحو: الحمد لله أهل الحمد، أي هو أهل الحمد".[2]

وعلل وجوب حذف المبتدأ في هذه الحالة فقال: "ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم(...) فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك".[3]

فحذف المبتدأ وجوبا في هذه الحالة بقصد الإعلام بالأصل. كما أوجب "ابن الحاجب" حذف المبتدأ في مثل قولك: "نعم الرجل زيد: إن تقديره: هو زيد".[4]

ويجب حذف المبتدأ عند "ابن كمال باشا" في "كل مبتدأ يقسم به وخبره القسم نحو: لعمرك لأفعلنّ كذا، أي لعمرك قسمي حذف لدلالة المقسم به عليه وقام الجواب مقامه ولا يصلح الخبر؛ لأنه جمله بلا عائد ولا يقدر".[5]

---

(1) – الرضيّ ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد الحفظي و يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر، الرياض، السعودية، ط1،1993م، ج2،ص311، ينظر: ابن كمال باشا ،أسرار النحو ، ص113.

(2) – الرضيّ ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، ص311.و ينظر: سيبويه ، الكتاب ، ج160/2.

(3) – الرضيّ ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، ص311.

(4) – المرجع نفسه، ص113و 112.و ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي ، تحقيق حسن شاذلي فرهور، دن، الرياض، السعودية، ط1، 1969 م، ص36.

(5) – ابن كمال باشا ، أسرار النحو، ص314. وينظر: أبو علي الفارسي ،الإيضاح العضدي ، ص35. وابن الأنباري، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، دط، دت، ص276. و المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1992 م، ص45.

ومن موجبات حذفه كونه مصدرا أو بمعناه مضافا إلى فاعله أو مفعوله وبعده حال من أحدهما أو منهم نحو: ضَربُ زيدٌ قائمًا؛ أي ضَرب زيد حاصلٌ إذا كان قائما، ومثال ما يكون بمعنى المصدر نحو:

– الحرب أول ما تكون فتيَّة * :

أي أوّل أكوانُها حاصل إذا كانت فتيّة. والقرينة الدَّالة على تعيين الخبر. الذي هو حاصل، هو الإخبار عن الضرب، والقائم مقام الخبر هو قائم، وحذف الخبر لأن متعلق الظرف يحذف كثيرا، ثم حذف الظرف مع ما أضيف إليه لدلالة الحال عليه بواسطة الظرف".[1]

و يحذف المبتدأ أيضا إذا كان مصدرا نائبا عن الفعل "قوله تعالى: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ﴾ [آل عمران، الآية 196، 197] تقديره: تقلبهم متاع قليل، أو ذلك متاع قليل ومثله ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾ [يوسف، الآية 18]. أي شأني صبر جميل".[2]

وعلَّلَ "ابن الشجري" سبب حذف المبتدأ فقال: "لأن حذفه كالنطق به، لكثرته على الألسنة".[3]

---

* ذكر أن هذا صدر البيت ونسبه لعمرو بن معد يكرب.

[1] – ابن كمال باشا، أسرار النحو، ص314 و315. ينظر: أبو علي الفارسي ،الإيضاح العضدي ، ص35. و ابن الأنباري، أسرار العربية ص276. و المرادي ،الجنى الداني ، ص45.

[2] – ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص60. وينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1 /124 و الأعلم الشنتمري ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ص316، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ،ج1/ 336. و ابن عصفور، المقرب ج84/1.

[3] – ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص61.

أما "أبو حيان" فقد نقل في شرحه ما جاء به ابن مالك ولم يضف إلا أشياء قليلة ليوضح بها أو يعلل مذهبه:

– ومما وضحه قوله: "لمجرد مدح أو ذم أو ترحم" فقال: "واحترز... من أن يكون لغير ذلك، فإنه يجوز إظهار المبتدأ وإضماره، وإظهار الناصب وإضماره، نحو: مررت بزيد الخياط، يجوز فيه الرفع و النصب، ويجوز أن تقول: بزيد هو الخياط، وبزيد أعني الخياط، وقال الشاعر*:

نَفسي فداءُ أمير المؤمنين إذا أبْدى النَّواجذَ يومٌ باسلٌ ذكرُ.

الخائضُ الغمُر والمَيمُونُ طائرُه خليفةُ الله يُستَسقَى به المَطَرُ".[1]

– كما علل حذف المبتدأ إذا كان مصدرا بدلا من اللفظ بفعله بأنه قد جاء إظهاره في الشعر ومن ذلك ما أنشده "ابن جني" في الخصائص.**

فَقَالَت: عَلَى اسم الله أَمرُك طَاعَةٌ وإن كُنتُ قَد كُلِّفتُ مَا لَم أُعَوَّدِ[2]

ومما أضافه "أبو حيان" أيضا ولم يذكره "ابن مالك" من حذف المبتدأ وجوبا قوله:

"ومما يجب فيه إضمار المبتدأ مواضع:

أحدهما أن يذكر الشاعر منزلا أو منازل يتغزل بها، ثم يقول: دار فلانة، أو ديار فلانة، كما قال الشاعر***:

---

[1] –أبو حيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص313.

* نسبه أبو حيان للأخطل، ينظر: المصدر نفسه ،ص314.

** هو عمر بن أبي ربيع، ينظر: المصدر نفسه ص315.

[2] –ينظر: المصدر نفسه، ص315.

*** هو طرفة ابن العبد، ينظر: المصدر نفسه، ص315.

أتعرفُ رسمَ الدَّار قَفرا مَنازلُه كَسَحق اليَمانيّ زُخرُف الوَشيَ مَاثلُه.

بتَثليثَ نَجرانَ أو حَيثُ نَلتَقي منَ النَّجد في قَيعَان جَأش مَسَايلُه

ثمّ قال:

ديارُ سُليمى إذ تَصيدُك بالمُنَى وإذ حَبلُ سُلمَى منك دَان تواصلُه.

: هي ديار، أو تلك ديار".[1]

كما ذكر "سيبويه" هذه المسألة فقال: "ومن العرب من يرفع الديار، كأنه قال: تلك ديار فلانة." [2]

ومما يجب فيه إضمار المبتدأ وهو الموضع الثاني عند "أبي حيان" قول العرب: من أنت زيد، أي: مذكورُكَ زيدٌ، حذفت المبتدأ وجوبا؛ لأنهم قالوا: من أنت زيدًا؟

[1] –أبو حيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص315 و 316، وينظر: ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، ج2/ 28.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص281.

بالنصب، أي: تذكر زيدًا، أضمروا في الرفع كما أضمروا في النصب".[1]

أما الموضع الثالث فجاء في كلام نسبته" للمختار بن أبي عبيد، وقد قتل حفص بن عمر بن سعيد بن أبي وقاص، وأباه عمر بن سعد:" عمر بالحسين، وحفص بعليّ بن الحسين، ولا سواء"، أي: ولا هما سواء، ولم تكرر"لا" ؛لأن المعنى: ولا يستويان، فكما أن الفعل يلزم تكرير " لا" معه، فكذلك مع ما في معناه[2]

وفي هذا الموضع ذكر "ابن السراج" أن قولهم: لا سواء أصله: هذان لا سواء وهذان مبتدأ ولا سواء خبرهما كما تقول: هذان سواء، ثم أدخلت" لا" للنفي، وحذفت "هذان" وجعلت "لا" تعاقب " هذان".[3]

إذا فهذه المواضع الثلاثة التي ذكرها "أبو حيان" لم يذكرها ابن مالك .

---

(1) – أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،ج3 ص316 و317. _ وهناك من ذهب إلى عكس ما ذهب إليه أبو حيان؛ فقد جاء في شرح المفصل لابن يعيش: ومما جاء منصوبا بإضمار فعل لم يستعمل إظهاره قولهم" من أنت زيدًا" وأصله أن رجلا غير معروف بفضل تسمى بزيد وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك فقيل له من أنت زيدا على جهة الإنكار كأنه قال من أنت تذكر زيدا أو ذاكرا زيدًا لكنه لا يظهر ذلك الناصب ؛لأنه كثر في كلامهم حتى صار مثلا؛ ولأنه قد علم أن زيدا ليس خبرا فلم يكن بد من حمله على فعل ولا يقال ذلك إلا جوابا كأنه لما قال أنا زيد قيل من أنت تذكر زيدا أو ذاكرا زيدا، وبعض العرب يرفع ذلك فيقول: من أنت زيدٌ فيكون خبرا عن مصدر محذوف كأنه قال من أنت كلامك زيد" فإن قيل"كيف يجوز أن يكون خبر المصدر والخبر إذا كان مفردا يكون هو المبتدأ في المعنى وليس الخبر ههنا المبتدأ قيل ثم مضاف محذوف والتقدير من أنت كلامك كلام زيد أو ذكرك ذكر زيد ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه توسعا على حد واسأل القرية، والنصب أجود لأنه أقل إضمارا وتجوزا لأنك تضمر فعلا لا غير وفي الرفع تضمر مبتدأ وتحذف مضافا فكان مرجوحا لذلك. ابن يعيش ،شرح المفصل للزمخشري، ج28/2.

(2) – أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ج3، ص317 وقد نقل هذا الكلام عن سيبويه في كتابه، ج1 /292.

(3) – ابن السراج، الأصول في النحو ،ج1، ص395.

– أما عن المعطوف على المبتدأ الذي يليه فعل لأحدهما . فلا حُجَّةَ "لابن مالك" عند "أبي حيان"؛ لأنه يحتمل أن تكون هذه الواو هي واو المعية، ويكون التقدير: زيد مع الريح يباريها ودليله في ذلك قولك: انك مع هند محسن إليها. [1] ومن ذهب إلى أن هذه الواو يحتمل أن تكون واو المعية أبو علي الفارسي حيث قال: "إن الواو أن كانت عاطفة ففيها معنى "مع" فصار التقدير: كل رجل مع ضيعته. وأجاز في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد، الآية 18] مثل هذا." [2]

وقال الزمخشري: "وهذا كلام مكتف فالواو ههنا كالواو في قولك: "استوى الماء والخشبة"، إلا أن قولنا: استوى الماء والخشبة" أوله فعل يعمل فيه، وليس ههنا فعل، وإنما هو اسم عطف على اسم بالواو التي معناها معنى "مع"، فعطفت لفظا، والمعنى معنى الملابسة." [3]

– أما قوله: وقد يغني مضاف(...) إلخ فقد ذكر "أبو حيان" أن هذه المسألة أجازها الكسائي وهشام ولم يخالفه فيها إلا أنهما اشترطا تأخير المثنى ليكون دليل التثنية سابق عليها؛ لأنه لو قدم المثنى وقيل "طليحان صاحب المعنى" فليس هناك دليل سابق على تثنية الخبر (طليحان) والواجب تقديم الدليل[4] ولعل في اشتراطهما لتأخير المثنى وتقديم الدليل عليه كي لا يقع لبس في فهم المعنى المراد.

وعن وجوب حذف المبتدأ المخبر عنه بممدوح أو مذموم فقد ذكر "أبو حيان" أنه "لا يجوز في هذا المخصوص إلا أن يكون مبتدأ، والجملة التي قبله في موضع خبر

---

[1] – ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص321.

[2] – أبو علي الفارسي ، الايضاح العضدي، ج1، ص36. ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح ص249.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص245.

[4] – ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص321.

له، كما لو كان تقدم على الجملة".[1] وقد ردّ عليه في باب بئس ونعم معللا أن المبتدأ هو غير المحذوف فقال: "ولو كان يجوز فيه أن يكون خبر المبتدأ لا تنصب في قولك نعم الرجل كان زيد؛ لأن ذلك المضمر يصير اسما لكان، فيلزم نصب زيد،"[2]

.فنعم الرجل خبر كان مقدم وزيد اسمها وهذا ما ذهب إليه "الصيمري" في تبصرته.[3]

وذكر أيضا أنه "لو كان خبر مبتدأ محذوف للزم حذف الجملة رأسا في نحو ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ﴾ [ص، الآية 30] إذ يصير التقدير: أيوب الممدوح، ولا يجوز حذف الجملة رأسا إلا أن كان في الكلام ما ينوب عنها، نحو: نعم، وبلى، ونحوها من حروف الجواب".[4]

ومما استدل به أيضا على عدم وجود حذف في جملة : نعم الرجل زيد، أن قولك: نعم الرجل زيد، وزيد نعم الرجل المفهوم من الجملتين واحد ؛ولأنه لا يُتوهَّم أنَّ الجملة الأولى على كلامين فكذلك الجملة الثانية [5]

فنعم الرجل: خبر مقدم، وزيد: مبتدأ مؤخر ،أو زيد: خبر أو نعم الرجل: مبتدأ ،فيتضح من كلام أبي حيان أن المسألة متعلقة بالتقديم والتأخير فقط وهي لا تغير من المعنى شيئا، لذلك فلا دليل على وجود المحذوف في مثل هذه الجملة.

---

[1] –أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص315.

[2] – المصدر نفسه، ج10، ص132.

[3] – ينظر: الصيمري ، التبصرة والتذكرة، ج1، ص275.

[4] – المصدر نفسه، ص132.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ص133.

2-حذف الخبر:

أ-حذف الخبر جوازا:

ذكر "ابن مالك" المواضيع التي يحذف فيها الخبر جوازا لقرينة دالة عليه وهي:

- الاستفهام عن المخبر عنه: كأن تجيب: زيد، لمن سألك: من عندك؟ وتقدير الكلام: زيد عندي.

- والعطف عليه نحو : زيد قائم و عمرو؛ أي وعمرو كذلك. [1]

وقد علل "ابن مالك" سبب جواز الحذف في هذه المواضيع دون وجوبه بقوله: "إن المحذوف فيه لا يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة التي دلت عليه، ولم يكن واجبا إذ ليس في محل المحذوف غيره فيسد مسده ".[2]

فلا فرق عند "ابن مالك" في هذه المواضع بين ذكر الخبر أو حذفه؛ لأنه لو علم بالقرينة التي دلّت عليه فذكره وعدمه عند السامع سواء؛ لأنه لا يزيد في المعنى من شيء عند ذكره ولا يختل المعنى عند حذفه، ولما كان لا شيء من هذا القبيل حذف اختصارا .

---

[1] – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج12، ص:275

[2] – المصدر نفسه، ص276.

كما يجوز حذف الخبر إذا وقع بعد إذا الفجائية نحو قولك: خرجت فإذا السبع. وذكر أن الحذف في هذا الموضع قليل لذلك لم يرد في القرآن الكريم. [1]

ب- حذف الخبر وجوبا :

ومن مواضع حذف الخبر وجوبا:

- بعد لولا الامتناعية: لأن الخبر دلت عليه لولا؛ لأن معناها الامتناع لوجود[2] "والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ." [3]

فامتناع حصول الجواب لوجود الشرط . قال ابن مالك: "فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمرا، لم يشك في أن المراد وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف."[4] إذا ففهم المعنى دون ذكر الخبر أوجب الحذف، ثم قال: "ووجب لسد الجواب مسده، وحلوله محله ولكونه كون مطلق وجب الحذف"[5]

وقد منع "ابن مالك" الحذف الذي لا دليل عليه، وهو الكون المقيد، نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم، ولولا عمرو عندنا لهلك.[6] فلا يجوز حذف سالمنا؛ لأن حذف هذا الخبر سيؤدي إلى غموض المعنى؛ فلو قلت: لولا زيد ما سلم، لم يفهم المعنى بحذف.

---

[1] – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،ج12 ، ص 276.

[2] –ينظر:المصدر نفسه ، ص:276.

[3] – المصدر نفسه، ص 276.

[4] – المصدر نفسه، ص: 276.

[5] – المصدر نفسه، ص: 276 .

[6] – ينظر: المصدر نفسه، ص276.

الخبر؛ لأنه لا دليل عليه في الجملة، وكذلك الحال مع الجملة الثانية؛ فلو حذف الخبر ولا دليل عليه وقع لبس في المعنى المراد.

– ومما يجب حذفه كذلك خبر المبتدأ المقسم به واشترط ابن مالك أن يكون القسم صريحا نحو: لعمرك، وأيمن الله، وذلك؛ لأنه معلوم وقد سد الجواب مسده.[1] واشترط أن يكون المبتدأ في القسم غير صالح لغيره فقال: "فلو كان المبتدأ في القسم صالحا لغير القسم نحو: عهد الله، لم يجب الحذف، فجائز أن يقال: علي عهد الله لأفعلن، فيحذف الخبر؛ لأن ذكر "لعمرك" و "ايمن الله" مشعر بالقسم قبل ذكر المقسم عليه، بخلاف عهد الله، فإنه لا يشعر حتى يذكر المقسم عليه، ففرق بينهما، وجعل إحدهما واجب الحذف، والآخر جائزه." [2]

– ويجب حذف الخبر كذلك إذا وقع بعد واو المصاحبة الصريحة، كأن تقول: أنت ورأيك، وكل عمل وجزاؤه، وكل ثوب وقيمته[3]، وقد أوجب ابن مالك الحذف في هذا الموضع؛ لأن الواو وما بعدها قاما مقام "مع" وما ينجز بها، مع ظهور المعنى... لكن بشرط أن يكون نصا في قصد المصاحبة." [4] يعني وجود نية مسبقة على أنها للمصاحبة.

---

[1] – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،ج1 ، ص277.

[2] –المصدر نفسه، ص277.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص277.

[4] – المصدر نفسه، ص277.

– "ويجب حذف الخبر قبل الحال، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملا في مفسر صاحبها، أو مؤولا بذلك، نحو: ضربي زيدا قائما، وأصله عند أكثر البصريين ضربي زيدا إذا كان قائما، فالمبتدأ "ضربي" وخبره "إذا" وكان تامة" [1]

وقد ذكر النحاة حذف الخبر في كثير من المواضع ومنهم "ابن جني" حيث قال: "وقد حذف الخبر، نحو قولهم في جواب من عندك: زيد؛ أي زيد عندي"[2] ويبدو من خلال هذا النص أن "ابن جني" لم يحدد حكم هذا الحذف أهو جائز أم واجب، كما لم يحدد حكمه في اللّمع. [3]

وعلل "الزجاجي" سبب جواز الحذف في هذا الموضع بقوله: "له دليل لو حذف، نحو قولك في جواب من قال: "من القائم"؟ : زيد، ألا ترى أن المعنى: زيد قائم. فحذفت القائم استغناء، وإن شئت أثبت "قائم"، فقلت: "زيد القائم".[4]

كما أجاز "المرادي" حذف الخبر إذا وقع في جواب الاستفهام وحذفه جائز لدلالة الكلام عليه. [5]

---

[1] – ابن مالك، شرح التسهيل،ج1 ، ص277.

[2] – ابن جني ، الخصائص، ، ج2، ص362.

[3] – ينظر: ابن جني، اللمع، ص32.

[4] – ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص336.

[5] – ينظر: المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني، ص36. وينظر: الصيمري ،التبصرة والتذكرة ، ص451.

ومن مواضع حذف الخبر وجوبا عند النحاة ما ذكره "المبرد" في باب (لولا)، فقد أوجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا لدلالة الكلام عليه. [1]

وجاء في "أمالي ابن الشجري" في المجلس التاسع والثلاثين: "وإنما ألزموا هذا الخبر الحذف، لطول الكلام بجواب لولا." [2] وهذا يدل على أن الحذف هنا اختصارا. وجاء في هذا المجلس كذلك: "وكذلك ليمن الله المحلوف به، ولكن قولك: لأفعلنَّ و لأذهبنَّ. طوَّل الكلام، فحسن لذلك حذف الخبر." [3]

ومن مواضع وجوب حذف الخبر عند النحاة بعد واو المصاحبة الصريحة ما ذكره "الزجاجي" من قولهم: "كل رجل وضيعته، وزيد وشأنه، فالمعطوف سد مسد الخبر، وكان التقدير كل رجل مع ضيعته وضيعته معه فحذف من الأول ما اثبت نظيره في الثاني، وحذفه من الثاني ما اثبت نظيره من الأول."[4] إذا فالحذف واجب عنده هنا لدلالة الكلام عليه و وضوح المعنى دون ذكر الخبر.

أما فيما يخص حذف الخبر عند "أبي حيان" فقد اتفق مع "ابن مالك" تماما فيما يخص جواز حذف الخبر إذا وقع في جواب الاستفهام، واختلف معه تماما في حذف الخبر الواقع بعد إذا الفجائية فقد سبق الذكر أن "ابن مالك" قد أجاز حذف الخبر الواقع بعد إذا الفجائية لقرينة، وذكر أن هذا قليل لعدم حذفه في القرآن الكريم. لكن "أبا حيان" ذكر أن الحذف في مثل هذا الموضع غير وارد بدليل أن (إذا) الفجائية هي ظرف

---

(1) – ينظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص76.

(2) – ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص62.

(3) – المصدر نفسه، ص62.

(4) – ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ج1، ص 554، 555. وينظر: سيبويه، الكتاب ، ج1/ من 299 إلى 305، وابن النحاس ،التعليقة على المقرب ، تحقيق جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ط1 ،2004 م، ص 143 و 144.

مكان، حيث قال: "وليس كما ذكر: أما قولهم "خرجت فإذا السبع" فإن "إذا" الفجائية ظرف مكان؛ وهو خبر عن "السبع"، وقدروه: خرجت فبالحضرة السبع، أي: فبالمكان الذي أنا حاضر فيه السبع." [1]

وقد علل "أبو حيان" سبب جعله إذا الفجائية ظرفا فقال: " "وخرجت فإذا السبع" كلام تام بنفسه لا يحتاج إلى تقدير شيء محذوف، ولما كان مدلولها مدلول ظرف المكان جاز أن تأتي خبرا إذا أريد الإخبار بها عن الجثة، وجاز أن تأتي معمولة للخبر، إذا لم تجعل هي الخبر، فتقول: خرجت فإذا زيد، وخرجت فإذا زيد قائما، وخرجت فإذا زيد قائمٌ، كما تقول: خرجت ففي الدار زيد، وخرجت ففي الدار زيد جالسا، وخرجت ففي الدار زيد جالسٌ، إذا كان (في الدار) متعلقا ب (جالس) الذي هو الخبر." [2]

وهذا الذي ذهب إليه "أبو حيان" هو مذهب "سيبويه"؛ فقد جاء في كتابه قوله: "وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم"[3]

– وعن حذف الخبر وجوبا بعد (لولا) فقد ذهب "أبو حيان" إلى أن المختار هو وجوب عدم الحذف.[4] واحتج بما حكاه الأخفش عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد "لولا" بالحال كما لا يأتون بالخبر؛ وقد زعم أنه إن ورد خبر لمبتدأ بعد "لولا" كان شذوذا أو ضرورة، وهو منبهة على الأصل." [5]

---

[1] – أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ج3، ص280 .

[2] – المصدر نفسه، ص279 و280 .

[3] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص232.

[4] – ينظر: المصدر نفسه ، ص282.

[5] – المصدر نفسه، ص282. و أبو حيان لم يسم الكتاب الذي أخذ منه هذا الكلام.

والظاهر أنّ "أبا حيان" قد اتفق مع "ابن مالك "في وجوب حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية* للأسباب المذكورة سابقا ولم يزد عليها، ولكنه لم يتفق معه في وجوب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية إذا كان الكون مقيدا حيث ذكر أن الخبر بعد لولا لا يكون إلا كونا مطلقا لا كونا مقيدا. [1]

وإلى هذا ذهب "الزجاجي" و"ابن أبي الربيع" حيث جاء في "البسيط في شرح الجمل": "وأما الذين أجازوا: لولا زيد ذاهب فاحتجوا بقول علقمة:

فَوَاللهِ لَولاَ فَارسُ الجَون منهُم لآبُوا خَزَايَا والإيَابُ حَبيبُ .

فقالوا: (منهم) هو الخبر، وقد ظهر ؛لأنك لو حذفته لم يفهم من الكلام. وهذا ليس بدليل ؛لأنه يحتمل التأويل، ألا ترى أن (منهم) يحتمل أن يكون متعلقا بما في (فارس) من معنى الفعل، والتقدير: فوالله لولا هذا العظيم منهم، والشيء إذا احتمل فلا يبنى عليه قاعدة".[2] يعني كلامه أن الشيء إذا دخله الاحتمال بطل الاستدلال به حتى يثبت بدليل، لذلك لا يعتبر هذا الشاهد حجة.

* وهذه المسألة فيها إشكال حيث قال أبو حيان: وقوله وجوبا بعد "لولا" الامتناعية غالبا سقط "غالبا" من بعض النسخ، وهو أجود؛ لأن الوجوب والغلبة لا يجتمعان؛ إذ الوجوب هو أن لا يجوز ذكره، والغلبة هي أن يغلب حذفه، فهي من باب الجائز، ومحال أن يكون الشيء واجبا جائزا. ذكر هذا الكلام في ج3، ص281. إلا أن ابن مالك لم يذكر "غالبا" في شرحه على التسهيل بل قال: "يجب" الحذف مع الكون المطلق ويجب الحذف مع الكون المقيد، وقد ذُكر ذلك فيما سبق. أما الجواز فلم يورده ابن مالك في شرحه إطلاقا.

[1] – ينظر:أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص282.

[2] – ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص394.

وأضاف "أبو حيان" حجة أخرى في الرد على من أجاز: لولا زيد قائم لأكرمتك، ولولا زيد جالس لأكرمتك وهي أن هذا الكلام لم يثبت بالسماع، والمنقول: هو قولهم: لولا جلوس عمرو، ولولا قيام زيد.[1] بتأخير ما كان أصله مبتدأ.

– وقد ذهب المذهب نفسه في وجوب حذف الخبر إذا وقع في قسم صريح ، ولم يزد على ما ذكره ابن مالك من علل وحجج. [2]

وعن وجوب حذف الخبر بعد واو المصاحبة الصريحة. فقد ذهب "أبو حيان" إلى أن حذف خبر أخصر من حذف خبريين كما قدره أبو الحسين إذ قدر أن المحذوف خبران وجعل بذلك الكلام جملتين. [3] ويدل اختياره هذا على تأييده لرأي "ابن مالك".

"ومثال المبتدأ مصدرا: ضربي زيدا قائما. ومثال معمول المبتدأ: أكثر شربي السويق ملتوتا".[4] وقال "أبو حيان": "هذا فيه نظر، فإن ذلك لا يحفظ إلا في مصدر، أو في افعل التفضيل مضافا إلى مصدر، أو مؤول بالمصدر."[5]

و وضّح قوله:" مفسر صاحبها" بأن قائما حال من الضمير المستكن في "كان" المحذوفة، ومفسره "زيد" الذي هو معمول المصدر." [6]

---

[1] – ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص282.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص 283.

[3] – ينظر: المصدر نفسه ، ص285.

[4] – المصدر نفسه، ص 288.

[5] – المصدر نفسه، ص 288.

[6] –المصدر نفسه، ص285.

وذهب إلى أن الحذف في هذا واجب مطرد. [1]

وقوله أو مؤوّلا فالمقصود هو التأويل بالمصدر، وقدَّم مثالا على ذلك وهو: أخطب ما يكون الأمير قائما، فان أنبت "أن" مع الفعل مناب المصدر، فقلت: أن ضربت زيدا قائما، وأن تضرب زيدا قائما. [2]

وذهب "أبو حيان" إلى أن هذا الكلام فيه خلاف: فقد أجازه بعض الكوفيين ومنعه الجمهور.

فقد نقل "أبو حيان" عن "ابن الأنباري": أن الكسائي والفراء وهشام أبطلوا: أن تضرب عبد الله قائما، وأجازوا بالاتفاق: الذي تضرب عبد الله قائما لأن "الذي" و "ما" بمعنى المصدر، ومعناها: ضربك عبد الله قائما. ومنع ذلك لعلة أنَّ "أنْ" لما عملت فيما بعدها أشبهت الأدوات، وبعدت عن المصادر لذلك لم يجز فيها ما جاز في المصادر [3]

ويبين البحث من خلال الآراء المعروضة لكل من "ابن مالك" و"أبي حيان" أنهما قد اتفقا في بعض النقاط و اختلفا في أخرى:

---

[1] – ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3 ، ص 289.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص289.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص289 و 290.

أولا: مواطن الاتفاق و الاختلاف في مسألة حذف المبتدأ:

1- مواطن الاتفاق:

- اتفاقا على حذف المبتدأ جوازا في جواب الاستفهام وجملة جواب الشرط[1]، ولعل سبب هذا الاتفاق مرده إلى المعنى واللفظ معا؛ وذلك أن المعنى يفهم دون ذكر المحذوف، وإذا كانت الفائدة متحققة دون ذكره فيجوز عندئذ حذفه.

أما من حيث اللفظ فإن المحذوف قد دل عليه ما قبله لذلك فإن تقديره عند السامع سيكون من جنس اللفظ المذكور قبله.

- كما اتفق "أبو حيان" مع "ابن مالك" في مسألة النعت المقطوع وجعلا الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو النصب على إضمار فعل، فكما وجب الحذف في النصب وجب كذلك في حالة الرفع[2]، فأجازا الرفع حملا على النصب، وبما أنه لا توجد علة جامعة بينهما فكان المقصد عندهم هو إجراؤهما على سنن واحد فالعلة بذلك غائية*

ويبدو أن هذا الاتفاق مرده إلى أن الأمر لا يخرج عن كون المحذوف فعلا أو مبتدأ لتستوفي الجملة ركني الإسناد، أو أن ابن مالك قد قدم كل الاحتمالات الممكنة والمسألة لا تحمل أكثر من ذلك.

---

(1)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص286 وأبو حيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص313.

(2)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص286و 287 وأبو حيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص313.

*هي العلة المتأخرة، ويعمد إليها عند غياب العلة المتقدمة.

– اتفق "أبو حيان" مع "ابن مالك" على حذف المبتدأ. إذا اشترك المضاف والمضاف إليه في خبر، بشرط أن يأتي الخبر مثنى[1]، ويبدو أن سبب هذا الاتفاق مرده لأمرين:

الأول: هو اتفاق أغلب النحاة على هذه المسألة.

والثاني: هو أن المعنى قد غلب اللفظ في هذه المسألة، ولا مجال للقول بغير هذا الرأي بعلة لغوية.

2– مواطن الاختلاف:

– قال "ابن مالك" بوجوب حذف المبتدأ إذا كان مصدرا نائبا عن فعله وذهب إلى أن الأصل في هذا النوع هو النصب وعلل ذلك بأنه مصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله، والتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتباع[2].

إذا فقد كانت الغاية من وجوب إضمار الناصب لغوية بحتة، لكن "أبا حيان" رفض القول بوجوب الحذف مستدلا في ذلك بالسماع؛ لأنه قد سمع عن العرب إظهاره في الشعر. ولكن قوله :(في الشعر)[3] دون غيره من أصناف الكلام يرجّح أن ذكر الناصب في هذا الموضع للضرورة لا غير، ولعل هذا السبب هو الذي جعل "ابن مالك" لا يحتج بهذا الشاهد والله اعلم.

– يجب حذف المبتدأ عند "ابن مالك" إذا وقع بعد معطوف على مبتدأ يليه فعل لأحدهما[4].

(1)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص288و289. وأبو حيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص321.

(2)– ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل، ج1، ص287.

(3)- ينظر: أبو حيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص313.

(4)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل، ج1، ص288.

إلا أن "أبا حيان" اعتبر هذه الواو هي واو المعية وبالتالي فالحذف غير وارد[1]، والظاهر أن "ابن مالك" وفي حكمه على هذه الواو كان في مقام الواصف لما احتكم لظاهر اللفظ، فلما كانت واو قال: إنها للعطف.

أما "أبو حيان" فكان في مقام المؤول بالمعنى حين ذهب إلى أن هذه الواو هي واو المعية. ولكن يبدو أن "أبا حيان" قد كان سبب منعه لوجود محذوف في هذا الموضع هو معنى الواو، ولو أن هذه الواو هي واو عطف عنده لقال بوجوب الحذف ، وبالتالي فكلا الرأيين راجح بالعلة التي ذُكرت.

– وعن وجوب حذف المبتدأ المخبر عنه بممدوح أو مذموم كما قال "ابن مالك" ذهب "أبو حيان" إلى أن هذا المخصوص لا يجوز إلا أن يكون مبتدأ والجملة قبله في موضع خبر[2]. ويبدو أن رأي "أبي حيان" راجح إذ لا حاجة لتقدير محذوف ؛لأن الجملة تامة المعنى والمبنى.

ثانيا: مواطن الاتفاق والاختلاف في مسألة حذف الخبر:

1– مواطن الاتفاق:

–اتفق "ابن مالك" و"أبو حيان" على جواز حذف الخبر بدليل، كأن يقع في جواب الاستفهام والعطف[3]، ولعل سبب هذا الاتفاق راجع إلى أن "ابن مالك" قد احتج على جواز الحذف في هذا الموضع بعلتين: لغوية ومعنوية؛ فاللغوية: هي أنه ليس في محل المحذوف غيره فيتوهم أنه سد مسده.

(1)- ينظر: أبو حيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص321.

(2)–ينظر: المصدر نفسه ،ص321.

(3)–ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص275. وأبو حيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3،ص280.

والمعنوية هي: إن ذكر المحذوف في هذا الموضع وعدم ذكره سواء وذلك؛ لأن المعنى نفسه: ولا توجد علة أو علل أخرى يحتكم إليها في رد المسألة.

– اتفقا في وجوب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية للأسباب المذكورة سابقا بعلتين: لغوية ومعنوية، إما اللغوية فلسد الجواب مسده فلم تدع الحاجة اللغوية لذكره.

والمعنوية هو أن توهم غير المقصود غير وارد. وهذا ما أوجب الحذف.

– اتفق "ابن مالك" و"أبو حيان" على وجوب حذف خبر المبتدأ المقسم به بشرط أن يكون القسم صريحا، نحو: لعمرك وأيمن الله[1]. ووجوب الحذف عندهما مرده لأمرين:

الأول: الاحتكام إلى لأصل؛ لأن لعمرك وأيمن الله وضعا للقسم في الأصل (أصل الوضع). وهذا المقصود بقسم صريح؛ لأن معناهما لم يذكر في غير موضع القسم. والثاني: الاحتكام للغة حيث إن الجواب قد سد مسد المحذوف لذلك وجب حذفه لتمام الجملة معنى ومبنى.

أما لو كان القسم صالحا لغير القسم، نحو: عهد الله فلم يجب الحذف ؛لأن (عهد الله) ليست للقسم في أصل وضعها، وإنما ذكرت في مواضع غير القسم لذلك (يجوز) حذف الخبر في هذا الموضع ولا (يجب) بحكم أنها ليست الأصل؛ لأنه لابد من وجود دليل في الكلام يدل على أنها للقسم.

– اتفق "ابن مالك" و"أبو حيان" على أن الواو هي: واو المصاحبة مع وجود نية على أنها للمصاحبة ، وبذلك يجب حذف الخبر بعدها[2].

(1)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص277.

(2)– ينظر: المصدر نفسه، ص277 وأبو حيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص285

ويبدو أن العلّة الوحيدة الموجبة للحذف هي السماع إذ ليس هناك علة غيرها.

– أما بخصوص حذف الخبر قبل الحال إذا كان المبتدأ أو معموله عاملا في مفسر صاحبها، أو مؤولا به فلم يضبط "أبو حيان" رأي معين يبين بدقة وجهة نظره من بين الوجوه التي ذكرها لغيره، فإما؛ لأنه على رأي "ابن مالك" وإما ؛لأنه لا يملك دليلا ليرجّح به أيُّ الآراء أصوبَ. أما "ابن مالك" فلم يتجاوز حدود الوصف لما ذكر سابقا.

2– مواطن الاختلاف:

– يحذف الخبر جوازا بعد (إذا) الفجائية عند ابن مالك)[1]. لكن "أبا حيان" اعتبر أن الحذف في هذا الموضع غير وارد؛ لأن "إذا" ظرف مكان[2]، ويبدو أنه في القول بالحذف أو عدم الحذف مرده للقاعدة، فلما كانت (إذا) ظرفية عند "أبي حيان" قال بعدم الحذف، وكلامه ليس حجة على "ابن مالك"؛ لأنه قال أنها للمفاجئة وبالتالي فكلا الرأيين راجح بالعلة التي ذكر؛ لأنه من قال بالحذف على اعتبار أن (إذا) فجائية ومن قال بعدم الحذف على اعتبار أنها ظرفية، والمسألة فيما يبدو مردها إلى القاعدة.

(1)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص276.

(2)–ينظر: أبو حيان ،التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،ج3،ص280.

ثانيا: الحذف في الجملة الفعلية:

1-حذف الفعل:

الفعل كالمبتدأ والخبر في كونه عمدة لا يمكن الاستغناء عنه دون دليل يدل على أنه محذوف[1] فهو أحد ركني الجملة الأساسية لذلك فإن الأصل فيه عدم الحذف؛ لأن حذفه يؤدي إلى التباس في المعنى، وقد حدد "ابن مالك" الشروط المجوزة لحذف الفعل، فقال: "ويضمر جوازا فعل الفاعل المشعر به ما قبله، والمجاب به نفي أو استفهام.[2] إذا فالفعل عند "ابن مالك" لا يحذف إلا جوازا وذلك في الحالات الآتية:

- "ومن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله مشعرا به قراءة ابن عامر وأبي بكر: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ رِجَالٞ﴾ [النور، الآية 36-37]" [3] فرجال فاعل للفعل المحذوف جوازا يسّبح وذلك لإشعار (يُسَبَّحُ) به، لأنه غير صالح لإسناده إليهم؛ فالرجال لا يكون مسبَّحين (اسم مفعول) بل مسبِّحين، وابن مالك لا يجيز هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا. فيجوز عنده: يوعظ في المسجد رجال لعدم اللبس، وكذلك قول الشاعر:*

(1)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص118.
(2)- المصدر نفسه، ص118.
(3)- المصدر نفسه، ص118.
*هو نهشل بن حرى.

ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ومُختبطٌ مِمَّا تُطيح الطوائحُ. [1]

"ومن حذف فعل الفاعل قول عائشة رضي الله عنها: "فما أستطيع إلا في شعبان الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم". أي: يمنعني الشغل من أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم" [2]

ومن حذف الفعل لكون ما قبله يشعر به قول الشاعر*:

"أَرَى الأيَّامَ لاَ تُبقي كَريما ولَا العُصمَ الأوابدَ و النَّعامَا .

ولا علجَان يَنتَابَان رَوضا نَظيرا نَبتُه عُمَّا تُؤَامَا

فعلجان يبقى مضمرا لإشعار تبقى به، ومثله**:

غُداةٌ أحَّلت لابن أصرم طعنَة حصين عبيطات السدائف والخمر.

فالخمر فاعل حلت مضمرا لإشعار أحلت به." [3]

– ومن حذف الفاعل المجاب به عن نفي قول الشاعر***:

"تجلدت حتى قيل لم يعر قبله من الوجد شيء، قلت بل أعظم الوجد.

---

[1]–ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2 ، ص119.وجاء هذا البيت في الخزانة للبغدادي، ج1/ 311.

[2]–المصدر نفسه، ص119.

*هو أبو صخر الهذلي، ينظر: شرح التسهيل ،ص119.

**البيت للفرزدق، ينظر: المصدر نفسه، ص119

[3]–المصدر نفسه، ص119.

***قال ابن مالك :هو بلا نسبة، ينظر: المصدر نفسه ، ص120.

أراد بل عزاه أعظم الوجد."[1] ولم يورد ابن مالك غير هذا الشاهد في المجاب به عن نفي.

– "ومثال إضمار فعل الفاعل المجاب به استفهام ظاهر قولك: نعم زيد لمن قال: هل جاءك أحد؟ ومثله قول الشاعر*:

أَلاَ هَل أتى أمَّ الحُوَيرث مُرسلي نعم خالد، إن لَم تَعُقهُ العوائقُ.

أراد نعم أتاها خالد" [2]

وذهب "ابن مالك" إلى أن جواز حذف فعل الفاعل في هذه المواضع؛ لدلالة ما قبله عليه فقال: "لأنه جواب جملة قدم فيها الفعل، وحق الجواب أن يشاكل ما هو له جواب. فإن كانت جملة الاستفهام مؤخرا فيها الفعل فحق المجاب به من جهة القياس أن يؤخر فيه الفعل لتتشاكل الجملتان." [3]

كما ناقش مسألة حذف الفعل من حيث الرتبة ورأى أن الفعل حقه التقديم فقال: "وينبغي إذا اقتصر في الجواب على الاسم أن يقدر الفعل متقدما؛ لأن المكمل أصل والمختصر فرع، فتسلك بالفرع سبيل الأصل." [4] وردَّ هذا الحكم إلى السماع فقال: "ولأن

---

[1]–ابن مالك، شرح التسهيل، ج2 ، ص120.

*البيت لأبي ذؤيب، ينظر: المصدر نفسه، ص120.

[2]–المصدر نفسه ، ص120.

[3]–المصدر نفسه، ص 120.

[4]–المصدر نفسه، ص121.

موافقة العرب بتقدير تقديم الفعل متيقّنة وموافقتهم بتقدير تأخيره مشكوكٌ فيها"[1] ولذلك وجب عنده تقديره متقدما. [2]

وعلل سبب تقدير الفعل مقدما عن الاسم بقوله: "إنه بمباشرة الاستفهام أولى من الاسم، فلما لم يكن ذلك في نحو من فعل لاتحاد المستفهم به والمستفهم فيه جيء بالجواب مقدما فيه الفعل، تنبيها عن أن أصل ما هو له جواب أن يكون كذلك." [3] إلا أن ابن مالك قد أجاز أيضا تقديم الاسم المجاب به نفي أو استفهام .

ورأى أن ذلك غير ممتنع؛ لأن مشاكلة الجواب للاستفهام غير لازمة إذا فهم المعنى[4] .

ورأى "ابن جني" أن الفعل يحذف إذا كان "الفاعل مفصولا عنه مرفوعا به وذلك نحو قولك نحو قولك: أزيد قام. فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل؛ لأنك تريد: أقام زيد، فلما أضمرته فسرته بقولك: قام." [5]

كما ذهب "ابن هشام" إلى أنه يجوز حذف الفاعل في جواب الاستفهام. نحو: من قام؟. فتجيب: زيد.[6]

---

[1]–ابن مالك، شرح التسهيل، ج2 ، ص121.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص121.

[3]–ينظر: المصدر نفسه ، ص221.

[4]–ينظر: المصدر نفسه، ص121.

[5]–ابن جني الخصائص، ج2، ص380.

[6]–ينظر: الجوجري ، شرح شذور الذهب، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 2003م، ج1،ص323. ينظر: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1/ 216 و 217.

وإلى هذا ذهب "السيوطي" حيث قال: "يجوز حذف عامل الفاعل لقرينة كأن يجاب به نفي أو استفهام، ك(زيد) في جواب ما قام أحد، أو من قام؟. ومما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ رِجَالٌ ﴾ [النور، الآية 37،36] [1]وذكر أبو بكر(...) أن ارتفاع رجال بفعل آخر وذلك أنه لما قيل: يسبح له، علم أن هناك مسبحا. فكأنه قيل: من يسبحه؟ فجاء في الجواب: يسبحه رجال." [2] وفي البيت المنسوب لنهشل: "أن يزيد مفعول قام مقام الفاعل. فالأصل: ليُبك إنسان يزيد ثم ليُبك يزيد، وقوله ليبك يزيد، دليل على أن هناك باكيا كأنه قال يبكيه ضارع لخصومة، أو ليبكيه ضارع، فرفع فعل مضمر يفسره ما قبله"[3]

أما "أبو حيان" فرأى أنّ ما ذهب إليه المصنف في الأبيات التي استشهد بها لا يتعين. أما البيت الأول فيمكن أن يكون المفعول الذي لم يسمّ فاعله هو ضارع، ويكون يزيدُ منادى، أي ليبكَ ضارعُ –يا يزيد– بفقدك، فإنّه يصير كالمفقود الذي ينبغي أن يبكي إذ لا يجد مثلك، فلا يكون يزيد هو المفعول الذي لم يسمّ فاعله، وضارع فاعلا، تقديره: يبكيه ضارع."[4]

ولعلّ جعله ليزيد منادى وضارع مفعول لم يسمّ فاعله، لا دليل له عليه، بخلاف لو اعتبر(ضارع) فاعلا لفعل محذوف؛ لأن هذا الفعل قد دل عليه دليل في النص

---

[1]–السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص514. وينظر: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2/ 592.

[2]–الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1،ص 355.

[3]–المرجع نفسه، ص355. وينظر: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن حاجب، ص217 و 218. و المبرد، المقتضب ج3/ 282، و ابن جني ، المحتسب ،ج1/ 230.

[4]–أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص210.

وهو(لِيُبكَ)، وهذا أولى من تقدير النداء، إذ ينبغي أن يكون المحذوف من جنس المذكور الذي يدل عليه، إلا إذ دعت الضرورة لغير ذلك.

فقد" أجاز بعض النحويين: زيد عمرًا بمعنى ليضرب زيدٌ عمرًا، إذا كان ثم دليل على إضمار الفعل، ولم يلبس، ومنع ذلك سيبويه وإن لم يلبس ؛لأن إضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ. وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر؛ لأن المعنى: قل له ليضرب، فكثر الإضمار، فرض." [1]

وفي البيت الآخر" فيمكن أن يكون" ولا عِلجان" منصوبًا معطوفا على المنصوب قبله، ويكون ذلك على لغة من يجري المثنى بالألف رفعا ونصبا وجرّا، وهي لغة طوائف من العرب، منهم بنو الحارث بن كعب"[2].

فقد جعل "أبو حيان"(علجان) منصوبا معطوفا على ما قبله وردّ ذلك إلى بعض اللهجات التي تلزم حركة إعرابية واحدة في حالة النصب والجر والرفع إلا أنه لم يذكر أن صاحب هذا البيت ينتمي إلى تلك القبائل أو الطوائف.

ورأى "أبو حيان" أن إجازة المصنف للحذف في عدم اللبس، هو عكس ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن ذلك عندهم لا ينقاس. ومن ذهب إلى القياس هما الجرمي وابن جني[3]

و ذهب "أبو حيان" فيما يتعلق بالشاهد في سورة النور إلى أنه "لا يتعين ما قدره المصنف ولا غيره من أن ﴿رجال﴾ مرفوع ب ﴿يسبِّح﴾ مضمرة لدلالة ﴿يسبَّح﴾ عليه؛

---

[1]–السيوطى، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ج1، 515.

[2]–أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص211

[3]–ينظر: المصدر نفسه، ص211

لأنه يجوز أن يكون رجال خبر مبتدأ محذوف، تقديره: المسبح رجال، يدل عليه ﴿يسبَّح له﴾. [1]

كما "جاء في "البسيط": ويجوز فيها أن تكون على تقدير ابتداء نزل على استفهام مقدر فيما كان فيه إبهام." [2]

أما عن إضمار الفعل المجاب به نفي أو استفهام، فقد ذهب "أبو حيان" مذهب "ابن مالك" ولم يزد عليه. [3] فدل هذا على أنه متّفق معه في هذه المسألة.

2- حذف المفعول به:

يحذف المفعول لأسباب مقاليه وأخرى مقاميه، قال "ابن مالك": "يحذف كثيرا المفعول به غير المخبر عنه والمخبر به والمتعجب منه، والمجاب به والمحصور والباقي محذوفا فاعله."[4]

وذكر أن الغرض من هذا الكلام هو بيان ما يجوز حذفه وما لا يجوز حذفه من المفاعيل، واستثنى من هذا الكلام المخبر عنه قاصدا المفعول القائم مقام الفاعل، والأول من مفعولي ظن وأخواتها والثاني من مفاعيل اعلم وأخواتها.[5] كما استثنى أيضا: "المفعول المتعجب منه كزيد من قولك: ما أحسن زيدا. (...) وما سوى ذلك من المفاعيل يجوز حذفه إن لم يكن جوابا كقولك زيدا، لمن قال: من رأيت، ولا محصورا

---

[1]-أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6 ، ص212.

[2]-المصدر نفسه، ص212. نسب أبو حيان هذا الكلام لكتاب البسيط إلا أننا لم نعثر عليه في هذا الكتاب.

[3]-ينظر: المصدر نفسه، ص214 إلى 216.

[4]-ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 161.

[5]-ينظر: المصدر نفسه، ص 161.

كقولك ما رأيت إلا زيد، ولا محذوفا عامله كقولك: خيرا لنا وشرا لنا لعدونا، فهذه الأنواع الثلاثة من المفاعيل لا يجوز حذفها، وما سواها يجوز حذفه."[1]

والحذف عند "ابن مالك" لا يجوز إلا بدليل حيث قال: "لا يجوز لك في: ظننت زيدا منطلقا، أن تقتصر على منطلق ولا على زيد، لئلا تذكر خبرا دون مخبر عنه، أو مخبرا عنه دون خبر فإن دل دليل على المحذوف جاز الحذف. كقولك: قائما، لمن قال: ما ظننت زيدا؟ وزيدا، لمن قال: من ظننت قائما؟" [2] فلما فهم المعنى بحذف أحد المفعولين جاز الحذف مع الدليل.

ومن الشواهد التي قدمها "ابن مالك" وكان أحد المفعولين فيها محذوفا "قول عنترة:

وَلَقَد نَزَلت فَلاَ تَظُنّي غيرَهُ منّي بمَنزلَة المُحبّ المُكرَم.

أي فلا تظنّي غيره كائنا، وقال آخر *

كأن لم يكن بين إذا كان بعده. تلاق ولكن لا إدخال تلاقيا.

أي : لا إدخال الكائن تلاقيا، أو لا إخال بعد البين تلاقيا." [3]

ومن المحذوف لدليل:

وأنتَ غريمٌ لا أظنُّ قضاءَهُ والعنزيُّ القارظُ الدَّهر جائيَا." [4]

---

[1]–ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 161.

[2]–المصدر نفسه، ص72.

* هو ابن الدمينة، ينظر: المصدر نفسه، ص73.

[3]–المصدر نفسه، ص72و 73.

[4]–المصدر نفسه، ص72. والبيت لذي الرمة، ينظر: المصدر نفسه، ص73.

وقد يحذف المفعولان معا إذا فهم المعنى دون ذكرهما ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة، الآية 216]. (...) وقولهم: من يسمع يخل (...) فلو لا وجود قرينة تحصل بسببها الفائدة فإن الحذف عندئذ غير جائز.[1]

فلا يجوز لك أن تقتصر على: أظن: من قولك أظن زيدا منطلقا ؛لأن غرضك هو الإعلام بالظن لا باليقين. [2] وأضاف: "لأن قائل: أظن أو أعلم دون قرينة تدل على تحدد ظن أو علم، بمنزلة قائل: النار حارة في عدم الفائدة." [3]

وذكر "ابن مالك": "أن الحذف على ضربين: أحدهما ما حذف لفظا ويراد معنى كالعائد إلى الموصول في قوله تعالى:﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود، الآية 107]. والثاني ما يحذف لفظا ومعنى، والباعث على ذلك إما تضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم، وإما قصد المبالغة، وإما بعض أسباب النيابة عن الفاعل." [4] وجاء بشواهد من القرآن والحديث والشعر لتوضيح ذلك فقال: "الأول كتضمين جرح معنى عاث. ومنه قول الشاعر*:

فإن تَعتذر بالمَحل من ذي ضُروعهَا إلى الضيّق يُجرحُ من عَراقيبها نَصلي." [5]

وهذا الذي ذكره من تضمين الفعل معنى يقضي اللزوم ومنه "تضمين أصلح معنى اللطف قولك: أصلح الله في نفسك وأهلك، ولو لم يتضمن لطف لقبل أصلح الله نفسك

---

[1]–ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2 ، ص73.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص73.

[3]–المصدر نفسه، ص73.

[4]–المصدر نفسه، ص161.

[5]–المصدر نفسه، ص161 و 162.و ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج2/ 128.

وأهلك. ومنه –الله اعلم– قوله تعالى: ﴿وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾[الأحقاف، الآية 5]." [1]

[1]–ابن مالك، شرح التسهيل، ج2 ، ص 162.

ومثال حذف المفعول قصد المبالغة قولك: "فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع." [1] قال "ابن مالك": "فإن حذف المفعول في هذا وأمثاله مبالغة تشعر بكمال الاقتدار وتحكيم الاختيار. ومنه –والله أعلم– قوله تعالى: ﴿ له ملك السموات والأرض يحيي ويميت﴾ [التغابن، الآية 116]" [2]

أما الثالث فهو مرتب حسب الأسباب التي دعت إلى حذف الفاعل وإقامة غيره مقامه.[3] وهي أسباب مقالية ومن ذلك:

أ– **الإيجاز**: كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱسۡمَعُواْ وَأَطِيعُواْ ﴾[التغابن، الآية 16].

ب– **مشاكلة المجاور**: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴾ [النجم، الآية: 42، 43، 44]. [4]

وما يكون الحذف فيه للضرورة الشعرية، "كقول الشاعر:

وَخَالدٌ يَحمُدُ سَادَاتُنَا بالحَقّ لاَ يَحمُدُ بالبَاطل .

أراد وخالد يحمده ساداتنا فحذف الهاء ليستقيم الوزن" [5]

---

[1]–ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص162.

[2]–المصدر نفسه، ص 162.

[3]–ينظر:المصدر نفسه، ص 162.

[4]–ينظر:المصدر نفسه ،ص 162.

[5]–المصدر نفسه، ص 162.

ويحذف المفعول به كذلك للعلم به وهذا الحذف عند "ابن مالك" كثير ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ ﴾ [البقرة، الآية 24] وكقوله كذلك: ﴿ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡ ﴾ [البقرة، الآية 282] .

وكقوله كذلك:﴿فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾[الأعراف، الآية 35]وكقوله كذلك: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [يوسف، الآية 90]

وكقوله كذلك: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [القيامة، الآية 31، 32] [1].

ومن الأحاديث النبوية التي جاء فيها حذف المفعول به للعلم به قوله صلى الله عليه وسلم. ﴿ إِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ، وإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ﴾ ويحذف المفعول به كذلك تعظيما للفاعل كقوله تعالى:﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ ﴾ [المجادلة، الآية21].

كما يحذف المفعول به إذا كان المشتوم عظيما والشاتم حقيرا، وقد يحذف المفعول به خوفا منه كأن تقول: أبغضت والله دون ذكر المبغض خوفا منه. [2]

[1]-ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 162و 163.

[2]-ينظر: المصدر نفسه، ص 163.

وقد جاء مذهب "ابن مالك" موافقا لمذهب الكثير من النحاة ومنهم "ابن الشجري" حيث قال: "فأما حذف المفعول فكثير في باب إعمال الفعلين، كقولك: أكرمت وأكرمني زيدٌ، أردت: أكرمت زيدًا وأكرمني زيدٌ، فحذفت مفعول الأول لدلالة فاعل الثاني عليه"(1) كما أجاز حذف المفعول به لدلالة ما قبله عليه، المنصوب في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم، الآية 48]. أراد: والسماوات غير السماوات. (2)

وأضاف أن حذف المفعول يكثر إذا علم، وذلك لاقتضاء الفعل له كقوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى، الآية 3]. أراد: وما قلاك. (3)

كما ذهب "الزمخشري" إلى أن "حذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين: أحدهما أن يحذف لفظا، ويراد معنى وتقديرا، والثاني أن يجعل بعد الحذف نسيا منسيا كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول ومثال الثاني: فلا يعطي ويمنع، ويصل ويقطع." (4) فقد حمل "الزمخشري" حذف المفعول على نسيان الفاعل عند بناء الفعل للمفعول، إلا أنه لم يذكر علة ذلك. وقدم ابن يعيش تعليلا آخرا على حذف المفعول فقال: "اعلم أن المفعول لما كان فضلة تستقل الجملة دونه، وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول، جاز حذفه وسقوطه، وإذا كان الفعل يقتضيه، وحذفه على ضربين: أحدهما: أن يحذف وهو مراد ملحوظ، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف، وهو في حكم المنطوق به.

---

(1)–ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص66.

(2)–ينظر: المصدر نفسه، ص66.

(3)–ينظر: المصدر نفسه، ص66.

(4)–ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص418.

والثاني: أن تحذفه معرضا عنه ألبتة وذلك أن يكون الغرض الأخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الأفعال اللازمة." [1]

وما يفهم من كلام "ابن يعيش" أن المفعول به لما كان فضلة جاز الاستغناء عنه، والظاهر أنه يقصد الاستغناء في اللغة لا في الكلام بدليل أنه قال: "وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول" وهذا في اللغة ؛لأن الجملة لما استوفت ركني الإسناد عنده جاز إسقاط المفعول به ؛لأنه فضلة.

كما أجاز "ابن عصفور" حذف المفعول للفعل الذي يتعدى إلى مفعول وللفعل الذي يتعدى إلى مفعولين وللفعل الذي يتعدى إلى ثلاث مفاعيل وذلك اختصارا إذا كنت تريد المحذوف واقتصارا إذا أردته. فمن الاختصار قول الحطيئة:

منعمة تصون إليك منها كصَونك من وراء شرعبي

أي: تصون إليك منها الحديث. ومن حذف الاقتصار قوله تعالى: ﴿ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ ﴾ [البقرة، الآية 60] أي أوقعوا هذين الفعلين. [2]

وأجاز "ابن عصفور" كذلك حذف المفعولين معا اختصارا واقتصارا. إما الاختصار فكما جاء في قول الكميت:

بأيّ كتَاب أم بأيَّة سُنَّة تَرَى حُبَهُم عارٌ عليَّ وَتَحسَب.

---

[1]–ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص419.

[2]–ينظر: ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ج1،ص114 و 115. وينظر: المبرد، المقتضب، ج3/ 93. وابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج2/ 633.

والتقدير: وتحسب حبهم عارا علي ومن حذف الاقتصار قولهم: من يسمع يخل، اي تقع منه خيلة، وحذف احدهما اقتصارا فلا يجوز عنده، ويجوز اختصارا في ضعف من الكلام كقول عنترة:

ولَقَد نَزَلت فَلا تَظُنّي غَيرَه منّي بمنزلة المُحب المُكرم.

والتقدير فلا تظني غيره واقعا مني. [1]

أما "أبو حيان" فيرى أن كلام "ابن مالك" يدل على أن هذه المفاعيل تحذف قليلا. وذهب إلى أن الحكم ليس كذلك؛ لأن هذه المفاعيل الثلاثة (والمجاب به والمحصور والباقي المحذوف عامله) لا يجوز حذفها البتة. ولا يحذف عنده كذلك المفعول الذي لم يسم فاعله؛ لأنه نائب عن الفاعل، وبما أن الفاعل لا يجوز حذفه كذلك ما قام مقامه. فهذه المفاعيل الأربع لا يجوز حذفها برأي "أبي حيان" لا قليلا ولا كثيرا، بل يجب إثباتها. [2]

أما المفعول المتعجب منه فقد ذكر "ابن مالك" في باب التعجب أنه إذا علم جاز حذفه مطلقا. لكن "أبا حيان" ذكر أن حذفه قليل عزيز ومن ذلك قول امرؤ القيس:

..... بكاءً على عمرو، وما –كَانَ– اصبرا.[3]

وعن حذف المفعول في باب ظن وأعلم فأجاز "أبو حيان" حذف أحد المفعولين وقال أن هذا عزيز قليل. وأجاز حذف المفعولين معا. هذا عن الحذف اقتصارا على الفاعل دون المفعولين أو اقتصارا على الفاعل وأحد المفعولين، أما حذف أحد

---

[1]–ينظر: ينظر: ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ج1 ، ص 115. وينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ، ج1/ 179.

[2]–ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج7، ص54.

[3]–ينظر: المصدر نفسه، ص 54 و 55.

المفعولين اختصارا فذلك لا يجوز عنده. في باب ظن ويجوز حذف ما شئت من المفاعيل الثلاثة اختصارا وحذف ثلاثتها اختصارا. [1] إلا أن "أبا حيان" لم يذكر علة ما اختاره.

ونجد أنّ "أبا حيان" لم يزد شيئا على مذكره "ابن مالك" عن حذف المفعول المنوي لدليل، أو غير منوي لذلك إما لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم، أو للمبالغة بترك التقييد. فدل هذا أنه على مذهبه. [2]

إذا "فأبو حيان" أجاز حذف أحد المفعولين اقتصارا على الآخر، وإلى هذا ذهب "سيبويه" حيث قال: "وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقينا أو شكا، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك [من هو]." [3]

وزاد "ابن السراج": "وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر(...) فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر، كذلك "ظننت" لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثان"[4] ولا دليل له على ذلك.

ويبين البحث من خلال ما سبقا أن "ابن مالك" و"أبا حيان" قد اتفقا على نقاط واختلفا في أخرى:

---

[1]–ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج7، ص55.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص من 55 إلى 57.

[3]–سيبويه، الكتاب، ج1، ص41

[4]–ابن السراج، الأصول في النحو، ص180 و 181.

–وفي باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل، قال سيبويه: ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول ههنا كالفاعل الذي يتعدَّاه مفعوله الى مفعولين في المعنى. سيبويه، الكتاب، ج1/ 41.

أولا مواطن الاتفاق والاختلاف في مسألة حذف الفعل:

1- مواطن الاتفاق:

- اتفق "ابن مالك" و"أبو حيان" على أن الفعل يحذف جوازا لكون ما قبله مشعرا به فلا يحذف جزء من الكلام إلا والدليل معه[1]؛ لأن حذفه دون دليل يؤدي إلى اللبس.

ويبدو أن الغاية هنا مقاميه وليس لغوية؛ لأنها لو كانت لغوية لقيل إن الجملة لم تستوف ركني الإسناد وبالتالي ينبغي ذكر الفعل الذي هو المسند.

-كما اتفقا على جواز حذف الفعل المجاب به نفي أو استفهام في مثل قولك: زيد لمن قال ما جاء أحد أو من جاء؟[2] ، وفيما يبدو أن سبب اتفاقهما على هذه المسألة ليس لأن الحذف مرتبط بالمعنى وتكون بذلك الغاية مقاميه فقط بل هي لغوية كذلك، ولعل الذي يرجح سبب اتفاقهما؛ لأن قولك: زيد، لمن سألك من جاء؟ فإن زيداً يحتاج إلى عامل وهذا العامل هو أحد ركني الجملة الأساسية التي لا ينبغي الاستغناء عنه في اللغة وبما أن الكلام لم يستوف ركني الإسناد، دعت الضرورة اللغوية إلى تقدير المحذوف، والذي هو المسند.

والملاحظ أن جعله الفعل المحذوف يقدر مقدما عن الاسم مرده للسماع: وذلك؛ لأن "موافقة العرب بتقدير تقديم الفعل مُتيقَّنَة وموافقتهم بتقدير تأخيره مشكوك"[3] فيها. وبذلك أخذ ابن مالك بالحجة القطعية وهي: تقدير الفعل مقدما هو سماعٌ عن العرب وهذا ما جعل الأصل في الفعل أن يكون مقدما على الاسم.

---

(1)-ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل،ج2، ص118.وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص 212 .

(2)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل،ج2،ص120 .وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص من214إلى216.

(3)- ابن مالك ، شرح التسهيل،ج2،ص121.

2- مواطن الاختلاف:

- جعل "ابن مالك" (رجل) في الآية الكريمة من سورة النور فاعلا مرفوعا بفعل محذوف جوازا تقديره: يسبِّح لدلالة ما قبله عليه وهو لفظ (يسبَّح)[1].

أما "أبو حيان" فذهب إلى أن (رجال) يجوز أن يكون خبر لمبتدأ محذوف تقديره: المسبِّح رجال، يدل عليه (يسبح له)[2].

وسواء جعل (رجال) خبرا أو فاعلا فلا فرق ما دام العامل محذوفا فكل يؤوله بما لديه من علل ولا يمكن أن يكون الدليل الذي قدمه "أبو حيان" حجة على "ابن مالك" فكلاهما ذكر أن المحذوف ينبغي أن يدل عليه دليل في النص، وإن اختلافا في تقدير العامل فهما متفقان على جواز الحذف بدليل ولما كان الدال على الحذف لفظي (لغوي) فقد احتج كل منهما بما لديه من قواعد.

ثانيا: مواطن الاتفاق والاختلاف في مسألة حذف المفعول به:

1- مواطن الاتفاق:

- اتفق "ابن مالك" و"أبو حيان" على جواز حذف المفعول المتعجب منه[3]، إلا أن "ابن مالك" ذهب إلى جواز حذفه مطلقا إذا علم[4]، أما "أبو حيان" فرأى أن حذفه قليل

(1)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل،ج2،ص119.
(2)- ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص 212 .
(3)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل،ج2،ص161.
(4)-ينظر: المصدر نفسه، ص161.

عزيز[1]. ويدل هذا على أن حذف المفعول المتعجب منه عند "أبي حيان" وإن كان يجوز حذفه بدليل، إلا أنه شاذ لا ينقاس بل يترك في قسم المحفوظات.

– اتفق "ابن مالك" و"أبو حيان" على جواز حذف أحد المفعولين في باب "ظن" وحذف المفعولين معا إن دل دليل على ذلك[2] إلا أن "أبا حيان" قال: إن هذا الحذف عزيز قليل" (شاذ يحفظ) واشترط لجواز حذفه اقتصارا على الفاعل دون المفعولين أو اقتصارا على الفاعل وأحد المفعولين وهذا في باب "ظن" أما في باب "علم" فجعل الاختيار أوسع حيث يجوز عنده حذف المفاعيل اختصارا واقتصارا[3].

ويبدو أن "ابن مالك" وفي تقديمه لهذه الأحكام كان يراعي السامع فقط فمتى ما فهم السامع الكلام دون ذكر المفعول جاز الحذف عنده .

أما "أبو حيان" فزاد على اهتمامه بالسامع اهتمامه بكثرة المنقول وهذا مذهبه في قبول القاعدة.

– كما اتفق "ابن مالك" و"أبو حيان" على حذف المفعول للفعل المتعدي سواء للعلم به أو لتعظيمه أو تحقيره أو ضرورة كما في النظم، أو للمبالغة أو الإيجار أو مشاكلة المجاور[4]. والظاهر أنهما أجازا الحذف دون شروط مقامية أو مقالية؛ لأنهما احتكما في ذلك للكثرة فقد ورد هذا النوع من الحذف في كل أصناف الكلام فكانا بذلك في مقام الوصف لا الحكم قبولا ورفضا.

(1)- ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،ج7،ص54و55.
(2)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل،ج2،ص72.
(3)- ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،ج7،ص 55.
(4)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل،ج2،ص62و63.

2- مواطن الاختلاف:

- اختلف "ابن مالك" و"أبو حيان" في حذف المفعول به إذا كان مجابا به أو محصورا، والباقي المحذوف عامله، حيث ذهب ابن مالك إلى جواز حذفه إذا علم [1]، وذهب "أبو حيان" إلى أنَّ حذفه لا يجوز البتة. وكذلك المفعول الذي لم يسم فاعله ، وعلته في ذلك أنَّه نائب عن الفاعل[2]؛ فكما أن الفاعل لا يجوز حذفه كذلك ما قام مقامه ، فكما ناب عنه في مقامه ينوب عنه في حكمه كذلك. وهذه الحجة اللغوية مرجحة - والله أعلم- ؛لأنه في مقام الحكم على اللغة باللغة.

وعلى العموم فإن المُلاحظ أن مسألة الحذف بشكل عام يحكمها المقام لا المقال.

(1)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل،ج2،ص161.
(2)- ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،ج7،ص 54.

الفصل الثالث:

التأويل بالتقديم والتأخير بين ابن مالك وأبي حيان

أوَّلا: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية

1- تقديم المبتدأ على الخبر

2 - تقديم الخبر على المبتدأ

ثانيا: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية

1- تأخير الفعل عن فاعله

2- تقديم المرفوع على المنصوب والعكس

التأويل بالتقديم والتأخير بين ابن مالك و أبي حيان

أوّلا: التقديم والتأخير في الجملة الاسميّة:

تحكم اللغة العربية قواعد تفرض على الجملة أو المفردة رتبة معينة لا يجوز الخروج عنها، فما حقه التقديم لا يجوز تأخيره والعكس، إلا بشروط، ومن ذلك:

1- تقديم المبتدأ على الخبر:

المبتدأ عامل في الخبر لذلك حقه أن يتقدم عليه، كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، ولا سيما إذا كان العامل لا يتصرف. [1]

وقد ذكر "ابن مالك" الحالات التي يتقدم فيها المبتدأ وجوبا على الخبر وهذه الحالات هي:

- يجب تقديم المبتدأ إذا كان و الخبر معرفتين أو نكرتين وذلك؛ لأن المبتدأ لا يتميز من الخبر إلا بتقديمه عليه. أما إن وجدت قرينة تميز بينهما فلا يجب التقديم، ومن ذلك قول الشاعر:*

بَنُونَا بَنُو أَبنَائنَا وَبَنَاتُنَا بَنوهُنَّ أَبنَاءُ الرّجَال الأَبَاعد.

فتقدم الخبر بنونا على المبتدأ بنو أبنائنا، وذلك ؛لأن الغرض هو التشبيه فتقدم المشبه به على المشبه والمعنى على غير هذا التأويل لا يستقيم. [2]

إذا فقد جعل "ابن مالك" الرتبة هي المحددة للمبتدأ والخبر؛ لأن المبتدأ حقه التقديم والخبر حقه التأخير.

---

[1] -ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص296.

* لم ينسبه ابن مالك في شرحه، ينظر: المصدر نفسه، ص297.

[2] -ينظر: المصدر نفسه، ص297.

– كما أوجب "ابن مالك" تقديم المبتدأ إذا كان "مخبرا عنه بفعل فاعله ضمير مستتر نحو: زيد قام(...) ؛لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل.

فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، كقولك في الزيدون قاموا: قاموا الزيدون، على أن يكون، "قاموا" خبرا مقدما"[1]، وقد جعل هذا على لغة "أكلوني البراغيث" ؛لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة والحمل على الأكثر عند "ابن مالك" راجح.[2] إذا فكلما كان الفاعل مفرداً وجب تقديم المبتدأ.

– ومن موجبات تقديم المبتدأ اقتران خبره بالفاء، ومن ذلك: الذي يأتيني فله درهم، والخبر هنا شبيه بجواب الشرط لاقترانه بالفاء لذلك وجب تأخيره كما وجب تأخير جواب الشرط. [3]

– ومن أسباب تقديم المبتدأ وجوبا كذلك عند اقتران خبره بإلا لفاظا أو معنى، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران، الآية 144]،إلا أن" ابن مالك" أجاز تقديم الخبر المقترن بإلا في الشعر ومنعه في غيره. [4]

– كما يتقدم المبتدأ وجوبا إذا اقترن الخبر بلام الابتداء، وذلك ؛لأن اقتران اللام بالخبر يؤكد الاهتمام بأولية المبتدأ من حيث الرتبة، وتقدم الخبر في مثل هذه الحالة مناف لذلك. ومن ذلك قول كثير :

أصاب الردى من كان يهودى لك الردى

وجنّ اللَّواتي قُلنَ عَزَّة جُنَّت

---

[1] –ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص288. وذهب ابن جني إلى أنه يجوز تقديم الخبر في مثل هذه الحالة، الخصائص، ج2/ 382.

[2] –ينظر: المصدر نفسه، ص 288.

[3] –ينظر: المصدر نفسه، ص298.

[4] –ينظر: المصدر نفسه، ص298.

فَهُنَّ لَأَولَى بالجنون و بالرَّدَى

وبالسَّيِّئَات ما حيين وحيَّت.[1]

فالخبر (أولى) لما جاء مقترنا بلام الابتداء وجب تأخيره.

-ومما يجب فيه تقديم المبتدأ كذلك إذا كان ضمير شأن؛ لأنه إذا أُخر لم يعرف أنه كذلك وليس ضمير مستكنا في الخبر، كأن تقول: هو زيد منطلق، ولو قلت: زيد منطلق هو،لم يعلم أنه ضمير شأن. [2] وأضاف: "وفي حكم ضمير الشأن قول القائل: كلامي زيد منطلق، فإن تأخير "كلامي" وتقديم: زيد منطلق، ممتنع؛ لأن سامع قولك: زيد منطلق، قد علم أنه كلامك فيتنزل قولك "كلامي" بعد ذلك منزلة قولك: كلامي هو كلامي ولا فائدة في ذلك." [3]

-ومما يمنع تقديم الخبر عند ابن مالك كون المبتدأ بعض أسماء الاستفهام أو الشرط كأن تقول: أيهم أفضل؟ ومن يقم أقم معه، وما أضيف إلى هذين الاسمين فهو مبتدأ واجب التقديم.

فأي: اسم استفهام، ومن : اسم شرط وهما مبتدأين لهما حق الصدارة. [4]

ولم يزد "ابن مالك" على هذا التعليل الوصفي.

---

[1] -ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص298 و 299.

[2] -ينظر: المصدر نفسه، ص299.

[3] - المصدر نفسه، ص299.

[4] -ينظر: المصدر نفسه، ص 299و 300.

ومن النحاة الذين ذهبوا إلى وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كانا معرفتين أو نكرتين "الزمخشري" وذهب إلى عدم جواز تأخير المبتدأ بل المقدم دائما هو المبتدأ.[1] وذهب "الرّضي" إلى أنه "ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخير المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ"[2]. إذا يتغير الحكم من الوجوب إلى الجواز بوجود القرينة. كما أوجب تقديم المبتدأ إذا كان " فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ نحو زيد قام، فإنه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل. فإن قيل: فليجز إن كان الضمير بارزا نحو: الزيدان قاما والزيدون قاموا .

قلت: يشتبه المبتدأ بالبدل من الضمير، أو بالفاعل." [3]

والقسم الذي ألزم فيه "الزّجاجي" تقديم المبتدأ، ما كان له حقّ الصدارة من الأسماء في الكلام ، الاستفهام نحو قولك: "أي رجل قائم"؟ أو اسم شرط نحو: "من يقم أقم معه"، أو "كم" الخبرية، نحو قولك: "كم رجل عندي"، أو ما التعجبية، نحو قولك: "ما أحسن زيدا"[4]

وعند "الزجاجي" يتقدم المبتدأ وجوبا على الخبر في مواضع منها: "إذا كان الخبر مقرونا بإلا أو كان بمعنى ذلك. فمثال المقرون بإلا قولهم: ما زيد إلا فارس. ولا يجوز

---

(1) –ينظر الزمخشري ، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، دت، ص26 و 27. وينظر: الإيضاح العضدي، ص52 و خزانة الأدب للبغدادي، ج1، ص 444

(2) –الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص 294. وينظر: أبوعلي الفرسي، الإيضاح العضدي، ص 52.

(3) – الرضي الإستراباذي، شرح الرضي الكافية ابن الحاجب، ج1، ص 259. وينظر: الصيمري، التذكرة والتبصرة ، ج1، ص 101 وأبي علي الفارسي، الإيضاح العضدي ، ص40. و ابن السراج ،الأصول في النحو ، ج2، ص 228.

(4) –ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص 337. وينظر: أبو علي الفرسي، الإيضاح العضدي، ص52 .

في هذا التقديم؛ لأنك لو قلت: لو فارس إلا زيد لكان معنى آخر." [1] فلا يجوز تقديم الخبر في مثل هذا ؛لأن تقديمه يخل بالمعنى المقصود.

ومن الحالات التي يجب فيها تقديم المبتدأ وجوبا: "التشبيه نحو قولك: زيد زهير، وعمرو حاتم. فلا يجوز التقديم؛ لأنك لو قلت: زهير زيد أو حاتم عمرو لصار حاتم مشبها بعمرو، وأنت إنما تريد تشبيه عمرو بحاتم، وكذلك زهير زيد، ينقلب التشبيه"[2] ومن وجوب تقديم المبتدأ كما جاء في شرح الرملي على الآجرومية: "كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص، الآية 1] إذا قدر هو ضمير الشأن والأصل في الخبر التأخر"[3]

كما يجب تأخير الخبر إذا اتصلت به الفاء فيكون المبتدأ كاسم شرط والخبر كجواب الشرط[4] .

وقد أخذ "أبو حيان" بأغلب الآراء التي قدمها "ابن مالك" في هذا الباب، حيث قال عن وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كانا معرفتين أو نكرتين "وسواء أكانا معرفتين أم نكرتين أم كان المبتدأ مشبها بالخبر، فمتى دل المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر في هذه الأشياء جاز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، ومتى لا يتميز وجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر."[5] وهو نفس رأي "ابن مالك" .

---

(1) –ابن عصفور، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص590.

(2) –المرجع نفسه، 590.

(3) – الرملي ، شرح الآجرومية، تحقيق علي موسى الشوملي، دار أمية، دط، الرياض، السعودية، دت، ص 142.

(4) –المرجع نفسه، ص 143. وينظر: القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، ص 96.

(5) –أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص 338.

وفيما يخص المبتدأ الذي خبره فعل واجب التأخير ؛لأن فاعله ضمير مستتر أضاف "أبو حيان" على ما قدمه "ابن مالك" قوله: "لو كان الضمير منفصلا أو رفع سببيا جاز التقديم، نحو: ما قام إلا هو زيد، وقام أخوه زيد. فإن رفع الفعل ظاهرا غير السببي قبح، نحو: ضرب أبو بكر زيد، أي: زيد ضربه أبو بكر. ووجه قبحه أنك صدرت الموضع بما لا يصح أن يكون له؛ فبني الكلام على الفعل"[1]

وأما تقديم المبتدأ إذا كان من أسماء الاستفهام و الشرط أو مضافا إلى أحدهما، فقد اكتفى "أبو حيان" بنقل كلام "ابن مالك" في الشرح ولم يعارضه في شيء لذلك فلا ضرورة لإعادته عن أبي حيان.[2] إلا أنه نقل عن غيره* أن تقديم (زيد) لقولك: ما زيد بقائم، ولا يجوز: ما بقائم زيد. والتقديم واجب على لغة تميم والحجاز.[3] فالموجب لهذا الحكم هنا هو السماع عندهم .

ونقل "أبو حيان" عن الجزولي قوله: "أن يكون الخبر محذوفا والمبتدأ معرفة ومثّلوه بقولهم: لولا زيد لأكرمتك، فالنية بالخبر المحذوف التأخير"[4]

ولكن لم يذكر "أبو حيان" ما إذا كان موافقا أو معارضا لهذا الرأي.

أما "ابن السراج" فقال: "(...)وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمتى ظفرت بها

---

(1) –أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص 340.

(2) –المصدر نفسه، ص 342 و 343.

قال أبو حيان: قال بعض أصحابنا إلا أنه لم يذكرهم. *

(3) –ينظر: المصدر نفسه، ص 343. وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط، 2007م، ص 62.

(4) –أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3،، ص 343، نقلا عن الجزولية، ص96.

في المبتدأ وخبره فالكلام / جائز ". [1]

2- تقديم الخبر على المبتدأ:

تقدم فيما سبق ذكر الحالات التي يجب فيها تقديم المبتدأ، إلاّ أن هناك حالات كذلك يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ وهي :

- ذكر "ابن مالك" أنه" يجب تقديم الخبر إذا كان مضافا إلى بعض أدوات الاستفهام نحو قولك: صبيحة أي يوم سفرك؟" [2] فصبيحة خبر مقدم ؛لأنه مضاف لأيٌّ.

- ويجب تقديم الخبر كذلك إذا كان المبتدأ نكرة مخبرا عنه بجار ومجرور مختص نحو قولك: لك مال، أو يكون الخبر جملة متضمنة للفائدة أو تحصل بها الفائدة ومن ذلك قولك: قصدك غلامُه رجل. فلولا الكاف في (قصدك) لم يفهم الإخبار بالجملة ولولا الجار والمجرور في قولك: لك مال لم يفد الإخبار بهما، وإذا كان المبتدأ نكرة مخبر عنه بظرف إذا أخرته توهم أنه نعت وذلك نحو قولك: عندك رجلٌ [3]" فلو قلت: رجلٌ عندك صار الظرف صفة لا خبرا.

---

[1] -ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص59.

[2] -ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص301.

[3] -ينظر: المصدر نفسه، ص301.

-كما يجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر عند "ابن مالك" إذا كانت الجملة تعجبية والتعجب لا يفهم إلا بتقدم الخبر نحو قولك: لله درُّك! وكذلك الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَسَوَآء عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [يس، الآية، 10] ، فالخبر في مثل هذا لازم التقديم وذلك أن المعنى وسواء عليهم الإنذار وعدمه، ولو تقدم(أأنذرتهم) لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة ولإزالة هذا التوهم يجب تقديم الخبر.[1]

- كما يجب تقديم الخبر عند ابن مالك إذا كان مسندا إلى" أنّ" المفتوحة وصلتها، نحو قولك: معلوم أنّك فاضل، وذلك كي لا تلتبس إنّ بأنّ أو خوف التباس أن المصدرية بـ: لعلّ، أو خوف دخول إنّ على أن مباشرة وفي ذلك استثقال.[2] إلاّ أن ابن مالك لم يشترط تقديم الخبر لو ابتدئ بأنّ وصلتها بعد أماّ وذلك ؛لأن المحذورات الثلاثة قد صارت مأمونة اللبس بعد أماّ ؛لأنّه لا يليها إنّ المكسورة ولا أنّ التي بمعنى لعلّ فأجاز بذلك أن تقول: أما معلوم فأنك فاضل وأما أنك فاضل فمعلوم، بالتقديم والتأخير.[3]

- ويجب تقدم الخبر كذلك إذا كان مقرونا بإلا لفظا أو معنى، كأن تقول: ما في الدار إلا زيدٌ، وإنّما عندك عمرو.[4] فتأخر المبتدأ زيد وعمرو ؛لأن الخبر في الدار وعندك أسند إلى المبتدأ المحصور بإلا وإنّما.

---

[1] -ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1 ، ص 301.

[2] -ينظر: المصدر نفسه، ص 301.

[3] -ينظر: المصدر نفسه، ص301، 302.

[4] -ينظر: المصدر نفسه، ص302.

–ومما يوجب تقدم الخبر أنّه لو تأخر لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا لا يجوز، ومن ذلك قول نصيب بن رباح الأكبر:

أهابك إجلالا وما بك قدرة عليّ ولكن ملء عين حبيبها.

فحبيبها مبتدأ ملتبس بضمير العين والخبر ملء عين واجب التقديم لما ذكر.[1]

وقد سبق "الزجاجي" "ابن مالك" في رأيه حيث ذهب إلى أنّ الخبر واجب التقدم على المبتدأ إذا كان قد ضمّن حرفا من الحروف التي لها صدر الكلام، نحو قولك: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ ومتى القيام؟ وذهب إلى أنه لا يجوز تأخيرها ؛لأنها للاستفهام والاستفهام يطلب صدر الكلام.[2]

واعتل لذلك بقوله: إذا قلت أين زيد؟ فالأصل: أزيدٌ في الدار أم في السوق أم في الحانوت؟ ثم جعلوا مكان هذا كله (أين) فقالوا: أين زيد؟ فأين نائبة مناب الظرف، و همزة الاستفهام و (أم) فكانت خبرا بما فيها من نيابتها مناب الظرف ، ولزمت التقديم بما فيها من نيابتها مناب الاستفهام وكانت سؤالا عن التعيين لنيابتها مناب (أم)" .[3]

ومن مسوغات تقديم الخبر على المبتدأ وجوبا عند ابن هشام في مثل قولك:" في الدار رجلٌ " و "أين زيد "؟ وقولهم:" على التمرة مثلها زبدا" .

ففي المثال الأول قدم الخبر (في الدار) وأخر المبتدأ (رجل)؛لأنه نكرة ولو قدم المبتدأ النكرة يلتبس الخبر بالصفة ، فوجب تقديم الخبر في مثل هذا كي لا يتوهم أنه صفة لنكرة ، وفي المثال الثاني قدم الخبر؛ لأنه له صدر الكلام ، وفي الثالث عود

---

(1) –ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1 ، ص302.

(2) –ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1 ، ص587.

(3) –المرجع نفسه، ص587 وينظر: البطليوسي: الحلل في إصلاح الخلل، ص، 145.

الضمير على متأخر لفظا ورتبة.[1]

وفي قول الشاعر:

أهابك إجلالا ومابك قدرة على ولكن ملءُ عين حبيبُها

ذهب "ابن عصفور" إلى أنه "إذا جعل حبيبها الخبر لا يكون ملء العين أعم من الحبيب لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر". [2] فقدم الخبر كي لا يعود الضمير على متأخر لفظا و رتبة.

وفي الجملة الاستفهامية المقصود بها التسوية ذهب "أبو علي" إلى أن قولهم: سواء علي أقمت أم قعدت، محمول على المعنى والتقدير سواء على القيام والقعود [فسواء على هذا التقدير، يرى أبوعلي أنها خبر المبتدأ]. [3]

وفي شرح الآجرومية للرملي يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ مقرونا بإلا لفظا نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران، الآية 144]، أو مقترنا معنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود، الآية 12].[4]

ولا يجوز في مثل هذا المبتدأ إلا التأخير، وذلك ؛لأن معنى قولك: ما فارس إلا زيد، أن زيدًا استحق الفروسية وأن هذه الصفة تثبت لزيد دون غيره. ولا يمنع هذا من أن يكون متصفا بصفات أخرى.

---

(1) –ينظر ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 147.146 ، وابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص 142وو177،176، والحريري، شرح ملحة الإعراب،صو76و77والسيوطي، الهمع،ج1،ص331، و ابن كمال باشا، أسرار النحو ، ص 106 و 107.

(2) –ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص176. وينظر: الرملي، شرح الآجرومية ، ص 143.

(3) –ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص 96. وينظر: معاني القرآن للأخفش، ج1، ص31. وابن النحاس، التعليقة على المقرب، ، ص142.

(4) –ينظر: الرملي، شرح الأجرومية، ص 142. وينظر: السيوطي، الهمع، ج1، ص 331.

وقولهم: إنما فارس زيد، فمعناه: ما فارس إلا زيد لذلك فلا يجوز تقديم المبتدأ هنا؛ لأنه إذا قدمته يصير المعنى ما زيد إلا فارس.[1] بمعنى أنه يتصف بالفروسية دون غيرها من الصفات.

كما ذهب "السيوطي" إلى أنه يجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر "إذا كان دالا على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو: لله درك؛ فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم" [2] فمنع تقديم الخبر في مثل هذا ؛لأن تقديمه يحيد المعنى عن المقصود.

أما "أبو حيان" فقط أخذ ببعض الآراء التي ناقشها "ابن مالك" و عارضه في بعضها الآخر: فقد ذهب إلى وجوب تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام، أو مضاف إليها، أو مصحح تقديمه * الابتداء بنكرة [3]، و قد اكتفى "أبو حيان" بعرض ما قدمه "ابن مالك" في شرحه و لم يزد عليه مما يدل على أنه على رأيه و لا ضرورة لتكرار ما ذكر سابقا.

---

[1] –ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص588.

[2] –السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج1، ص 332. وينظر: الرملي، شرح الآجرومية ، ص 142 و 143.

* ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في قولك: أمامك زيد، و في الدار عمرو: حل أمامك زيدٌ، و حل في الدار عمرو، فحذف الفعل، و اكتفى بالظرف منه، و ردا ابن الأنباري بقوله: لا نسلم أن التقدير في الفعل التقديم، بل الفعل و ما عمل فيه في تقدير التأخير و تقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل؛ لأن الظرف معمول الفعل، و الفعل هو الخبر، و تقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل في الخبر التقديم، و لأن المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأ بتقديمه ألا ترى أنك تقول> :عمرًا زيدٌ ضاربٌ < و لا يدل ذلك على أن الأصل في الخبر التقديم، و إن كان يجوز تقديمه على المعمول، فكذلك ها هنا، و الذي يدل على أن الفعل ها هنا في تقدير التأخير، و الاسم في تقدير التقديم مسألتان، إحداهما أن تقول "في داره زيد قائم" فإن زيدًا لا يرتفع بالظرف، و إنما يرتفع عندكم بقائم، و عندنا يرتفع بالابتداء، و لو كان مقدماً على زيد، لوجب أن لا يلغى. الإنصاف في مسائل الخلاف، ص51 .

[3] –ينظر: أبو حيان التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص346.

وأمَّا الدَّالُ بالتقديم نحو قولهم: لله درُّك! و شبهه من الجمل التعجبية، التي لا يفهم تعجبها بتقديم الخبر، فقد ذهب "أبو حيان" إلى أن "هذا قول جماعة و ذهب بعضهم* إلى أنه مبتدأ، و الخبر الجملة.

وذهب بعضهم إلى أنّ (سواء) مبتدأ، و الجملة فاعل، و التقدير: استوى عندي أقمت أم قعدت، فيكون ذلك مثل تخريجهم "نولُك أن تفعل" على أنّ "نولك" مبتدأ، و"أنْ تفعل" فاعل به؛ لأنه في معنى: ينبغي لك أن تفعل".[1]

وقد نقل "أبو حيان" عن "السّهيلي" رأيه حول هذه المسألة فقال: "وللسهيلي في هذه المسألة مذهب غريب، قال ما نصه: ومما لا يجوز تقديمه باتفاق: سواء عليّ أقمتَ أم قعدت، ف "سواءٌ" مبتدأ، و الجملة خبر، و "سواء" ليس بمبتدأ في المعنى، إذ لو كان مبتدأ لكان في الجملة عائد، فالجملة إذاً ليست خبرا على الحقيقة؛ لأنّ المعنى: سواءٌ علي القيامُ و القعودُ، فالقيام مبتدأ معنى، و لا يكون في المبتدأ ضمير يعود على الخبر البتة، فكذلك في هذه الجملة الواقعة موقع المبتدأ الذي هو "الإنذار" هذا تفسير أبي علي و من قال بقوله".[2]

وقد ردّ "أبو حيان" على هذا الرأي –و هو اختياره– بقوله"...وإنما المساواة في عدم المبالاة، فمعنى ذلك: لا أبالي أكان هذا أم هذا أم هذا، فقد عاد معنى المساواة إلى فعل القلب، و هو عدم الالتفات و المبالاة، و إذا عُدم الالتفات بالقلب إلى الشيء عُدم العلم به، فصار معنى "سَوَاءٌ عليّ" :لا أبالي، و لا ألتفت، و صارت الجملة الاستفهامية في موضع المفعول ب "لا أبالي" كما تكون في موضع المفعول إذا قلت:

---

* لم يذكرهم أبو حيان في الشرح.

(1) –أبو حيان التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص 346.

(2) – المصدر نفسه، ص346، ص348– نقلا عن الحجة 1: 264–273.

لا أدري، و صار الفعل نحو الضمير المخفوض في علي و عليهم، ولولا قوله "عليَّ" و "عليهم" ما جازت المسألة".[1]

وعن وجوب تقديم الخبر إذا كان مسند إلى "أن" المفتوحة و صلتها فذهب "أبو حيان" إلى أن المسألة فيها خلاف و لم يقدم رأيه حول هذه المسألة.[2]

وكذلك الخبر المسند إلى مقرون بإلا لفاظ أو معنى، و كذلك الخبر المسند إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر، فلم يعارض ابن مالك في هذه المسائل إلا أنه استدرك بعض النقاط حول المسألة الأخيرة فقال: "وزاد بعض أصحابنا أن يكون الخبر "كم" الخبرية، نحو: كَمْ درهم مالُك. أو يكون مضافا إليها، نحو: صاحبُ كم غلامٍ أنتَ، أو يكون قد استعمل متقدما في مثل، نحو قولهم: "في كل وادٍ بنو سعدً" .أو تكون الفاء دخلت على المبتدأ، نحو: أماّ في الدار فزيدٌ. [3]

ومما استدركه قولهم كذلك: "إذا تقدم الخبر و دخله الوصل، نحو: و الله لفي الدار أخوك، و إنْ تقم ففي الناس من ينكر قيامك، و إن قدمت بعد الوصل جاز"[4]

كما ذكر قولا لمجهول فقال: "و زاد الآخر أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفا، نحو: ثمّ زيدٌ، و هنا جعفرٌ، و قال: فهذا يتقدم على المبتدأ، و لا يجوز تأخيره أصلا ؛لأن فيها الإشارة فقدمت كما تقدم "هذا" على "زيد" في الإخبار، ألا ترى أنك تقول: هذا زيدٌ و لا تقول: زيدٌ هذا".[5] فأسماء الإشارة مما يجب تقديمه على مبتدئه. و إلى هذا ذهب "سيبويه" حيث نقل عن "الخليل": "أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، و ذاك إذا لم تجعل

---

[1] –أبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3 ، ص 349.

[2] –ينظر: المصدر نفسه ، ص350.

[3] –المصدر نفسه، ص351.

[4] –المصدر نفسه، ص351.

[5] –المصدر نفسه، ص352.

قائما مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر و تقدم فتقول: ضَرَبَ زيدًا عمرو، و عمرو على ضرب مرتفع، و كان الحد أن يكون مقدما و يكون زيدٌ مؤخرا. و كذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما، و هذا عربي جيد، و ذلك قولك تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك و رجلٌ عبد الله، و خزٌ صُفتك"[1]

وذهب "أبو حيان" إلى أن الصحيح ما ذهب إليه "سيبويه" و التقدير: مَنْ يشنَؤك مشنوءٌ، و أنا تميمي، و صُفتك خز، و أعبد الله رجل؟ [2]

ومن الذين كان رأيهم موافقا لرأي "أبي حيان" في مسألة الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية، "السمين الحلبي"، حيث قدم ثلاثة احتمالات للفظة " سواء" و "أنذرتهم" فجعل مرة "سواء" مبتدأ، و "أنذرتهم" و ما بعده في قوة التأويل بمفرد هو الخبر، و التقدير: سواء عليهم الإنذار وعدمه، ويجوز أن يكون "سواء" خبرا مقدما، و "أنذرتهم" بالتأويل السابق مبتدأ مؤخر و التقدير: الإنذار و عدمه سواء، و يجوز عنده كذلك أن يكون "سواء" خبر إن، و "أأنذرتهم" و ما بعده بالتأويل المذكور في محل رفع فاعل له[3] ويكون التقدير عندئذ: استوى عندهم الإنذار و عدمه.
و الإعراب الذي ارتضاه "السمين الحلبي" ل "أنذرتهم" هو: الهمزة للتسوية، و "أنذرتهم" فعل و فاعل و مفعول. [4]

ويبين البحث من خلال ما سبق أن هناك نقاط اتفاق و نقاط اختلاف بين "أبي مالك" و "أبو حيان" تتبين فيما يلي :

أولا: مواطن الاختلاف و الاتفاق في مسألة تقديم المبتدأ:

---

(1) –سيبويه، الكتاب، 22، 128.

(2) –ينظر: أبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص 352، 353.

(3) –ينظر: السمين الحلبي، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج1، ص105.

(4) –المصدر نفسه، ص105.

1- مواطن الاتفاق:

- اتفق "ابن مالك" و "أبو حيان" على وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كانا معرفتين أو نكرتين[1]، و احتكما في ذلك إلى الرتبة؛ لأن المبتدأ في أصله أن يتقدم على الخبر، فلو قلت الدين النصيحة، فالدين هو المبتدأ، و لو قلت النصيحة الدين فالنصيحة مبتدأ بحكم رتبتها، و العلة في ذلك هي علة أصل.

- اتفقا على وجوب تقديم المبتدأ إذا كان مخبرا عنه بفعل فاعله ضمير مستتر نحو: زيد قام والعلة في ذلك أن الفعل قام فيه ضمير يعود على متقدم ،و من جهة أخرى لو قدم الفعل(الخبر) صارت الجملة فعلية ؛لأن الفعل مفرد و لو أنه مثنى أو جمع لجاز ذلك على لغة أكلوني البراغيث محتكم في ذلك لهذه اللهجة؛ لأن تقديم الخبر فيها كثيرا[3]و هذا حمل على الأكثر.

-كما اتفقا على أن الخبر إذا اقترن بالفاء تقدم المبتدأ وجوبا، و العلة في ذلك أن الجملة في هذا تقوم مقام جواب الشرط[2] ،فكما لزم جواب الشرط أن يتأخر على جملة الشرط فكذلك هذه الجملة، و العلة الجامعة بينهما هي المعنى الذي تفيده الجملتان و

(2)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص297. وأبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص338.

(3)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص288. وأبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص340.

(1)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص298. وأبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص338.

(2)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص298. وأبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص من338 إلى343.

(3)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص298و299. وأبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص من338 إلى343.

هو معنى الشرط، فلما كان الجواب جوابا للشرط وجب تأخيره؛ لأن الجواب متأخر على الشرط في معناه، و هذا ترتيب منطقي.

–اتفقا على أن الخبر إذا اقترن بإلا التي للحصر وجب تقديم المبتدأ و أجازا تأخيره في الشعر فقط[2]، و يبدو أن علة الوجوب علة وصفية، فلما رأيا أن الخبر إذا اقترن بإلا تقدم المبتدأ قالا بوجوب تقديمه ،ولما رأيا أن تأخيره لا يكون إلا في الشعر أجازاه في الشعر، و لم يزيدا على هذه العلة.

– اتفقا على وجوب تقديم المبتدأ إذا اقترن الخبر بلام الابتداء وذلك ؛لأنّ اقتران اللام يؤكد الاهتمام بأولية المبتدأ من حيث الرتبة[3]، وهذه كذلك علة وصفية بحتة.

– ويحب تقديم المبتدأ كذلك عندهما إذا كان ضمير شأن ووجب تقديمه لعلة أنّ المعنى المقصود لا يتحقق، ولا فائدة في تحقيق غيره؛ لأنّ السامع لا يفهم من قولك: كلامي زيد منطلق سوى كلامي هو كلامي[1] ،وهو غير المراد ،فالمعنى عند ابن مالك وأبي حيان يفرض على المتكلم تقديم المبتدأ ليتحقق المقصود من معنى الكلام.

– ويجب تقديم المبتدأ عندهما إذا كان من بعض الأسماء التي لها حق الصدارة في الكلام [2].وهذه العلة لا تتجاوز العلة الوصفية.

والظاهر من كلام "ابن مالك" و"أبي حيان" أنهما في طور الوصف لا التعليل وتقديم الحجج إذ يصفان الظاهرة ولا يزيدان عليها في أغلب الأحيان؛ فعندما يقولان أن المبتدأ

(1)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص299. وأبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص من338 إلى343

(2)– ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص299و300. وأبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص342و343.

(3)– ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص299و300. وأبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص342و343.

يتقدم وجوبا إذا كان أحد أسماء الاستفهام التي لها حق الصدارة مثلا أو إذا اقترن بإلا وهذا وصف دون تعليل إذ يقتضي التعليل الإجابة عن السؤال لماذا له حق الصدارة؟ وهكذا، لهذا قد اتفقنا في كل شيء ولم يقع بينهما اختلاف. لعدم تجاوزها للعة الأولى إلى العلة الثانية والثالثة.

2- مواطن الاختلاف :

لم يبين البحث أي جزئية قد اختلفا فيها حول هذه المسألة.

ثانيا: مواطن الاتفاق والاختلاف في مسألة تقديم الخبر:

1- مواطن الاتفاق:

- اتفقا على أنّه يجب تقديم الخبر إذا كان مضافا إلى بعض أدوات الاستفهام[3]، ومنه فإنّ "ابن مالك" و"أبا حيان" لم يتجاوزا حدود الوصف فالعلة الموجبة لتقديم الخبر هي علة وصفية بحتة.

- واتفقنا كذلك على أنه يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ نكرة مخبرا عنه بجار ومجرور مختص نحو أن تقول: لك مال، أو كان الخبر جملة متضمنة للفائدة أو تحصل بها الفائدة نحو قولك: قصدك غلامُهُ رجلٌ واعتبرا أنه لولا الكاف في(قصدك) لم يفهم الإخبار بالجملة، ولولا الجار والمجرور في (لك مال) لم يفد الإخبار بهما[1]. فمعنى الإخبار الذي يحققه (الكاف) والجار والمجرور في إلى جانب أن يكون المبتدأ

(1)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص301. وأبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص346.

(2)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص301. وأبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص346.

(3)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص301. وأبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص346.

نكرة هو الذي أوجب تقديم الخبر. وفي ذلك احتكام للمعنى فقط.

– اتفقا على أنّه إذا كان المبتدأ نكرة مخبر عنه بظرف إذا أخرته تُوهم أنّه نعتا، نحو أن تقول: (عندك رجل) ولو قلت: (رجل عندك) صار الظرف(عندك) صفة لا خبرا[2]. فتقدُم الخبر في مثل هذه الحال واجب للمحافظة على الوظيفة النحوية والعلة في ذلك هي علة رتبة.

– اتفقا على أنّ الخبر يجب أن يتقدم إذا كانت الجملة تعجبية؛ لأنّ التعجب لا يفهم إلا بتقديم الخبر[3] وفي ذلك احتكاما للأصل؛ لأنه لو تأخر الخبر فإنّ الجملة لا تدل على التعجب في مثل قولك: لله درك، فهذه جملة تعجبية ولو عكست وقلت درّك لله تغير المعنى وهو غير مراد فقد نطقت العرب هذه الجملة بهذا الترتيب في أول الوضع من أجل التعجب ، والعلة الموجبة لتقديم الخبر في مثل هذا هي علة وضع.

– اتفقا على أنه يجب تقديم الخبر إذا كان مسندا إلى أن المفتوحة وصلتها نحو قولك: معلوم أنك فاضل، والعلة في ذلك كي لا تلتبس "إن" بـــ" أن" أو خوف التباس "أن" المصدرية ب:" لعل"، أو خوف دخول" إن" على" أن" مباشرة لاستثقال ذلك[1].

فوُجوب تقديم الخبر في مثل هذه الحال مرتبطة باللغة وذلك للتفريق بين هذه الأدوات وهذه العلة هي علة فصل.

– كما يجب تقديم الخبر عندهما إذا كان مقرونا بإلا لفظا أو معنى وذلك نحو قولك: ما في الدار إلا زيد، وإنما عندك عمرو[2]، والظاهر أن الحكم بالوجوب في مثل هذا

(1)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص301. وأبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص350.

(2)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص302. وأبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص351.

(3)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص302.

هو نتيجة للسماع ؛لأنه لو سمع عن العرب تأخير الخبر في مثل هذا لأجازه، ولكن لو تأخر لاختل المعنى.

– ويجب تقديم الخبر عندهما كذلك فيما لو أنه تأخر لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا مما لا يجوز[3] في عرف اللغة، فقد احتكما لقاعدة مسبقة في الحكم بالوجوب على تقدم الخبر، وتكون العلة الموجبة لهذا الحكم هي علة سبق.

2– مواطن الاختلاف:

– اختلف "ابن مالك" و"أبو حيان" حول تقديم الخبر في الجملة الاستفهامية فلزوم تقديم الخبر في مثل قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾

عند "ابن مالك" هو أن المعنى وسواء عليهم الإنذار وعدمه ولو تقدم الخبر على مذهب "ابن مالك" لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم على وجه الحقيقة ،ولإزالة هذا التوهم عند "ابن مالك" يجب تقديم الخبر[11]. والظاهر أنه في حكمه بالوجوب على تقديم الخبر احتكم للمعنى. أما "أبو حيان" فذهب إلى أن المساواة في هذه الآية هو في عدم المبالاة والمعنى: لا أبالي أكان هذا أم هذا ،فمعنى المساواة عاد إلى فعل القلب، وهو عدم الالتفاة والمبالاة، وإذا عدم الالتفاة بالقلب إلى الشيء عدم العلم به، ويصير المعنى عندئذ (سواء علي) :لا أبالي ولا ألفت، وتكون الجملة الاستفهامية في موضع المفعول بـ (لا أبالي)[2]. فالجملة الاستفهامية عند "ابن مالك" في هذا الشاهد هي جملة اسمية وعند "أبو حيان" هي جملة فعلية وهذه هي نقطة الاختلاف بينهما في هذه المسألة يعني الاختلاف في نوع الجملة.

(1)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص301.

(2)– ينظر: أبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص349.

ثانيا: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية

1- تأخير الفعل عن فاعله:

الأصل في الفاعل إذا تقدمه فعله أن يكون العامل فيه هو الفعل، ولكن إذا تأخر الفعل وتقدم الفاعل ف"لابن مالك" حكم آخر، حيث ذهب إلى أن العامل في الفاعل المقدم هو الابتداء ويبطل عمل الفعل بتأخره وذلك؛ لأنه شغل عنه بفاعل مضمر[1]، والعلة التي قدمها "ابن مالك" ليُبطل بها عمل الفعل إذ تأخر عن فاعله هي: أن العامل في الفاعل المتقدم هو الابتداء وهو عامل ضعيف بدليل أن عمله يبطل بدخول النواسخ فتقول في زيد قائم، إن زيدا قائم وذلك؛ لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي.[2]

والعلة الثانية لإبطال عمل الفعل المتأخر عن فاعله عند "ابن مالك" هي: أنه لو كان الفعل غير مشغول بمضمر حين تأخر لما لحقته ألف الضمير ولا واوه ولا نونه في نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن إلا في لغة ضعيفة. [3]

ولكن إذ كان الاسم المقدم على فعله مسبوقا بما يطلب الفعل فهو عند ابن مالك باق على وظيفته؛ لأنه فاعل لفعل مضمر يفسره الظاهر المتأخر نحو قوله تعالى:﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة، الآية 6] [4]، فالفعل المضمر يفسره الفعل، (استجارك) في هذه الآية.

وكذلك في قول عديّ بن زيد:

---

(1) -ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل، ج2،ص107.

(2)- ينظر: المصدر نفسه، ص 107.

(3) -ينظر: المصدر نفسه، ص 107.

(4) -ينظر: المصدر نفسه، ص 107.

فَمَتَى واغلٌ يَنَبهُم يُحيُّو هُ وتُعطَفُ عَلَيه كَأسُ السَّاقي. [1]

فواغل فاعل لفعل مضمر يفسره الفعل الظاهر (ينبهم).

والجواب عن الثاني: بأن يجعل سيرها مبتدأ ويضمر خبر ناصب وئيد.

كأنّه قال: ما للجمال سيرها ظهر وئيدا، فظهر خبر محذوف، وكان الاكتفاء بالحال نظير قولهم:" حكمك مسمّطا"[2]، وهذا قياس.

وزاد "ابن مالك" رأيًا آخر فقال:" وقد ينتصر لمجيز ارتفاع الفاعل بعامل متأخر بمثل قول الشاعر:

فَمَتَى وَاغلٌ يَنَبهُم يُحيُّو هُ وتُعطَفُ عَلَيه كَأسُ السَّاقي.

فيقال: واغل إما مرفوع بمضمر يدل عليه المتأخر، أو بالمتأخر، وارتفاعه بمضمر ممتنع؛ لاستلزامه إعمال أداة الشرط في فعلين قبل الجواب وليس الثاني تابعا للأول فتعيّن ارتفاعه بالمتأخر." [3] فذهبوا إلى أن واغلٌ فاعل مرفوع بالفعل المتأخر(ينب).

وردّ "ابن مالك" على هذا الرأي بقوله:" والجواب أنّ المحذوف في مثل هذا لمّا التزم حذفه وجعل المتأخر عوضا منه صار نسيا منسيا، فلم يلزمه من نسبة العمل إليه وجود جزمين قبل الجواب؛ على أنّه لو جمع بينهما على سبيل التوكيد لم يكن في ذلك محذور فألا يكون محذور في تعليق الذهن بهما وأحدهما غير منطوق به ولا محكوم بجواز النطق به أحق وأولى."[4] وقوله: (نسينا منسيا) و(تعليق الذهن بهما) يدل هذا على أنّ العامل هو المتكلم و"ابن مالك" لم يقل بهذا، لذلك فهذا الكلام ليس حجة على

---

[1] –ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2 ، ص 108.

[2] –ينظر: المصدر نفسه ، ج2، 109.

[3] –المصدر نفسه، ص 109.

[4] –المصدر نفسه، ص109.

من لم يقل بأن العامل هو المتكلم ولا هو دليل له بل هو حجة على من نسب العمل للمتكلم ودليل له.

ووضع "ابن مالك" نفسه في موضع المحاور والمناقش لهذه المسألة، فعرض بعض الآراء المخالفة وردّها بما لديه، حيث قال: "وزعم بعض الكوفيين أنّ تأخر المسند لا يخل برفعه المسند إليه، واستدل من ذهب إلى هذا القول بقول امرئ القيس:

فَقِلْ في مَقِيلِ نَحسُه مُتغيب

وبقول الزباء:

مَا للجمَال سَيرُهَا وئيدَا

وزعم أن التقدير: فَقِل في مقيل متغيّب نحسه. وما للجمال وئيدا سيرها"[1] أخذوا المسألة على التقديم والتأخير.

وردّ عليهم "ابن مالك" بقوله: "والجواب على الأوّل من وجهين:

أحدهما أن يكون قائله أراد نسخه. متغيّبى بياء المبالغة كقولهم في أحمر أحمريّ، ودوار: دوّاري، وخفّف الياء في الوقف كما قال الآخر* في إحدى الروايتين:

زعم الغداف بأنّ رحلَتنَا غدا وبذلكَ خَبَّرنَا الغُدافُ الأَسوَدي

لا مَرْحبًا بغَد ولا أهلاً به إن كَانَ تَفريقُ الأحبَّة في غدِ"[2]

ولكن يبدو أنّ هذه الحجة متَوهَّمَة لا دليل عليها عند "ابن مالك"، ثم قام بقياسه على مالا علة جامعة بينهما.

---

[1] –ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 108.

*هو النابغة الذبياني.

[2] –المصدر نفسه، ص 108.

"والثاني: أنّ" مقيلا" اسم مفعول من قِلتُهُ بمعنى أقلته، أي فسخت عقد مبايعته، فاستعمله في موضع متروك مجازا، وهو قول "ابن كيسان"" [1]

كما منع "ابن السراج" تقديم الفاعل على الفعل، وإن تقدم فهو مبتدأ فقال: "وأعلم أن الفاعل لا يجوز أن يقدم على الفعل إلا على شرط الابتداء خاصة"[2] وإلى هذا ذهب "الجرجاني" حيث قال: "الفاعل لا يتقدم على فعله بل يكون مرفوعا بالابتداء"[3]

كما ذهب "ابن جني" إلى عدم جواز تقديم الفاعل على فعله وإن تقدم فهو مرفوع على الابتداء حيث قال: "ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فإن لم يكن مظهرا بعده فهو مضمر فيه لا محالة، تقول: زيد قام. فزيد مرفوع بالابتداء وفي قام ضمير زيد، وهو مرفوع بفعله. فإن خلا الفعل من الضمير لم تأت فيه بعلامة تثنية، ولا جمع؛ لأنه لا ضمير فيه، تقول: قام زيد، وقام الزيدان، وقام الزيدون، كله بلفظ واحد في قام، فإن كان فيه ضمير جئت فيه بعلامة التثنية والجمع تقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فالألف في قاما علامة التثنية والضمير، والواو في قاموا علامة الجمع والضمير".[4]

---

[1] – ابن مالك: شرح التسهيل،ج2، ، ص108.

[2] –ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص 174.

[3] –الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص 335. وينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى ،دج، ذوي القربى، قم ، إيران، دن، دط، 1972م، ص 203. و السيوطي، الأشباه والنظائر ، ج1، ص 346.

[4] –ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان ، الأردن، دط، 1988م، ص 33.

وقدم "ابن الأنباري" تعليلا آخر يبين فيه عدم جواز تقديم الفاعل فقال: "فإن قيل: فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ؟ قيل: لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة، (وهو الفعل)" [1] فالفاعل عنده جزء من الفعل.

وجاء في "شرح الرضي للكافية": "الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وذلك أن يقال: إنما جاز: ضرب غلامُه زيدٌ– مع أن ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه –لأن (زيد) فاعل، وأصله أن يلي الفعل، فهو متقدم على الضمير تقديرا"[2]

ويفهم مما سبق أن الفاعل إذا تقدم صار مبتدأ بحكم رتبته؛ لأن العامل فيه عند تقدمه هو الابتداء، فالعلة الموجبة لهذا الحكم هي الرتبة.

[1] –ابن الأنباري، أسرار العربية، 79. وينظر: ابن كمال باشا ،أسرار النحو ، ص 95 و96.

[2] –رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص 204. وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص 59.

وبالنظر إلى كلام "أبي حيان" في الشرح فالظاهر أنه على رأي "ابن مالك" في أغلب ما ذهب إليه إذ إنه في أغلب مناقشته للمسألة اكتفى بنقل ما جاء في الشرح لابن مالك ولم يعارض على شيء، فذكر قوله: "وإن قدم ولم يَلِ ما يطلب الفعل فهو مبتدأ" وقام بشرحه كما جاء في الشرح لابن مالك ولم يزد عليه[1]

أما قوله إذا كان الاسم المقدم على فعله مسبوقا بما يطلب الفعل(...) والذي يطلب الفعل عند "أبي حيان" على قسمين – ذكر "ابن مالك" القسم الأول فقط– حيث قال: "والذي يطلب الفعل على قسمين: منه ما يطلبه على جهة اللزوم، ومنه ما يطلبه على جهة الأولى. فالأول نحو أدوات الشرط كلها، والثاني نحو أدوات الاستفهام، فإذا قلت: إن زيدٌ قام أكرمتك، وأزيدٌ قام؟ كان ارتفاع زيد على أنه بفعل محذوف يدل عليه هذا الظاهر، كأنه قال: إن قام زيدٌ قام أكرمتك، وأقام زيدٌ قام"[2]

[1]–ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص 183 و 184.

[2]–المصدر نفسه، ص 183.

وزاد "أبو حيان": "إنما عنى ما يطلب الفعل على اللزوم؛ لأنه لا خلاف بين النحويين في جواز إعراب (زيد) من قولك "أزيد قام" مبتدأ، و "قام" في موضع الخبر، فلم يتعين أن يكون فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر وإن كان هو الأرجح في الإعراب"[1]

وفي تسوية "ابن مالك" بين الآية –من سورة التوبة– وبين قول عدي بن زيد ذهب أبو حيان إلى أنهما ليستا بسيين، فالآية الكريمة هي قول فصيح مقيس، فالاسم بعد "أن" مرتفع بفعل محذوف يفسره ما بعده واشترط أن يكون الفعل ماضيا في اللفظ أو منفيا ب "لم" فإن كان مضارعا فلا يجوز ذلك إلا في الشعر، وغيرها من أدوات الشرط فلا يليه الاسم إلا في الشعر[2]

وجاء في "المقتصد" في "شرح الإيضاح": "وأما قوله: ما جاء بك؟ فبمنزلة أيُّ شيء جاء بك. فأي شيء مبتدأ، وجاء فيه ضمير يعود إليه كالألف في قوله: الزيدان ضربا. وأراد بهذا إعلامك أن ما الكائن بمعنى أي شيء لا يكون مرفوعا بالابتداء، وجاء متضمنا ضميرا كما كان قولك: الزيدان ضربا كذلك"[3]

2– تقديم المرفوع على المنصوب والعكس:

الأصل ألا يفصل بين الفعل و مرفوعه بالمنصوب، ولكن يجوز فصله عند "ابن مالك" بالمنصوب ما لم يكن هناك موجب للبقاء على الأصل، وإن خيف التباس المرفوع بالمنصوب نحو: ضرب هذا ذاك، فالمرفوع في مثل هذه الحالة هو الأول والمنصوب هو الثاني وذلك ؛لأنهما لا يتميزان إلا بالرتبة؛ لأن الفاعل حقه التقديم على

---

[1] –أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص 183.

[2] –المصدر نفسه، ص 183.

[3] –الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص335.

الأصل.[1] وقد أجاز "ابن مالك" في مثل هذا أن يتقدم المنصوب إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية تميز المرفوع من المنصوب وذلك نحو: ضرب موسى سلمى[2] المعنى أنه يجوز أن تقول: ضرب سلمى موسى؛ لأن هناك قرينتين تميزان بينهما، فاللفظية: هي الفعل ضرب دل على أن الضارب مذكر وهو موسى، أما المعنوية فلم يمثل لها لكن ذكرها "أبو حيان" في الشرح. وسيأتي ذكرها إنشاء الله.

ويجب الإبقاء على الأصل عند "ابن مالك" إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو: ضربت زيدا وأكرمتُك[3] وإنما وجب البقاء على الأصل ؛لأنه لا مجال للقول بغير هذا، فالفاعل هنا ضمير متصل بالفعل على الأصل.

وقال "ابن مالك" في تحديده المقصود من المرفوع: " وعبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان والنائب عن الفاعل"[4]

ويجب تأخير المرفوع كذلك إذا كان محصورا و تقديم المنصوب. ونسب "ابن مالك" هذا الرأي إلى البصريين والكوفيين إلا الكسائي.

ويستوي عنده في ذلك الظاهر والمضمر ومن المضمر قوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأعراف، الآية 187].

---

[1] –ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 133.

[2] –ينظر: المصدر نفسه، ص 133.

[3] –ينظر: المصدر نفسه، ص 133.

[4] –المصدر نفسه، ص 134.

أما الظاهر فنحو: لا يصرف السوء إلا اللهُ. ولو أخرت المنصوب وقلت لا يصرف إلا الله السوء امتنع ذلك عند غير "الكسائي"[1] والمعنى أن عنده جائز.

وإذا كان المحصور منصوبا وجب تأخيره إلا عند "الكسائي" و"أبي بكر بن الأنباري" وذلك نحو: لا يرحم اللهُ إلا الرحماء، ولو قلت لا يرحم الرحماء إلا اللهُ فإن ذلك جائز عندهما ممتنع عند غيرهما[2] ويدل هذا الكلام على أن وجوب تأخير المنصوب المحصور هو رأي ابن مالك كذلك.

وقدم "ابن مالك" حجة من منع تقديم المحصور فقال: "وحجة من منع تقديم المحصور مطلقا حمل الحصر بإلا على الحصر بإنما، وذلك أن الاسمين بعد إنما لا يعرف متعلق الحصر منها إلا بتأخره كقولك قاصدا لحصر المفعولية في زيد إنما يضرب عمرو زيدا، فالمراد كون الضرب الصادر من عمرو مخصوصا به زيد، ولا يعلم إلا بتأخير زيد فامتنع تقديمه، وجعل المقرون بإلا متأخرا وإن كان لا يخفى كونه محصورا لو لم يتأخر ليجري الحصر على سنن واحد"[3] .

و"الكسائي" لم يلزم ذلك لسببين، فالأول: أن الاقتران بإلا يدل على المعنى، والثاني: أن التوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين.

أما "ابن الأنباري" فأعتبر تأخر المقرون بإلا لفظا أو تقديرا، فأجاز تقديمه إذا لم يكن مرفوعا، وذلك ؛لأنه وإن تقدم لفظا فهو مؤخر معنى. ولم يجز تقديمه إذا كان مرفوعا؛ لأنه لو قدم لفظا تقدم معنى كذلك فيلزم من تقديمه فوات تأخر المحصور لفظا

---

[1] –ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 134.

[2] –ينظر: المصدر نفسه، ص 134.

[3] –المصدر نفسه، ص 134.

أو تقديرا وذلك غير جائز.[1] وقدم "ابن مالك" شواهد تؤيد ما ذهب إليه "ابن الأنباري" وهي :قول الشاعر:*

تَزَوَّدتُ من لَيلَى بتكليم سَاعَة فَمَا زَادَ إلا ضَعفُ ما بي كلامُها.

كما قدم "ابن مالك" شاهدا آخر فيما يخص مفعول ما لم يسم فاعله وهو قول زهير:

وهل يُنبتُ الخطيُّ إلاَّ وشيجَهُ وتُغرسُ إلاَّ في منابتها النخلُ[2]

ففي الشاهد الأول تأخر المرفوع (كلامها) وهو المحصور، وفي الشاهد الثاني تأخر المفعول الذي لم يسم فاعله وهو النخل.

وقال "ابن مالك": "ومما يجب فيه الخروج عن الأصل أن يكون المرفوع ظاهرا والمنصوب ضميرا غير محصور نحو: أكرمك زيدُ والثوب كُسيه زيدُ"[3] فالكاف من أكرمك ضمير متصل(مفعول به) غير محصور وزيد فاعل مرفوع وهو لفظ ظاهر لذلك وُجب الخروج عن الأصل وهو تقديم المرفوع " فلو قُصد حصر المنصوب تأخر وتقدم

---

[1] –ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 134.

* هو مجنون بني عامر، ينظر: المصدر نفسه، ص134.

[2] –ينظر: المصدر نفسه، ص 134 و 135.

[3] –المصدر نفسه، ص 135.

المرفوع نحو: ما أكرم زيد إلا إياك والثوبُ ما كسي زيد إلا إياه"[1] (فإياك) منصوب قصد به الحصر لذلك تأخر وتقدم المرفوع (زيد).

وزاد كذلك أنه "لو قصد تقديم المنصوب على الفعل اهتماما به لقيل: إياك أكرم زيدُ، والثوب إياه كسي زيدٌ، وإلى هذا كله أشرت بقولي "فإن" كان مرفوعا ظاهرا والمنصوب ضمير لم يسبق الفعل ولم يحصر فبالعكس"[2]

أما تقديم المرفوع الملابس ضميرا على المنصوب فذهب "ابن مالك" إلى جوازه رغم منع أكثر النحويين ذلك نحو: ضرب غلامُه زيدا، واستدل ابن مالك على صحته بوروده في كلام العرب الفصحاء ومن ذلك قول حسان رضي الله عنه:

ولو أنَّ مجدا أَخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجده الدهر مُطعما.

وكقول الآخر:*

كَسَا حُلمَه ذا الحلمَ أثواب سُؤدَد ورقَّى نداهُ النَّدى في ذُرَى المجد .

فقدم فاعل كسا وفاعل رقى، وكلاهما مضاف إلى ضمير متأخر[3]

"وكقول الآخر:**

أَلاَ لَيتَ شعري هَل يَلُومنَّ قَومُه زهيرًا على مَا جرَّ من كلّ جَانب .

وكقول الآخر:***

جَزَى بنُوه أبا الغَيلان عن كبر وحُسن فعل كما يُجزى سنمَّارُ.

---

[1] –ابن مالك، شرح التسهيل، ص 135.

[2] –المصدر نفسه، ص 135.

* غير منسوب في الشرح، ينظر: المصدر نفسه، ص135.

[3] –ينظر: المصدر نفسه، ص 135.

** هو أبو جندب بن مرة القردي ، ينظر: المصدر نفسه،ص135.

*** هو سليط بن سعد، ينظر: المصدر نفسه، ص135.

وكقول الآخر:*

لمَّا رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعدَ المقدور ينتصرُ "[1]

فتقدم الضمير على المفسر (زهيرا)، كما تقدم الضمير على المفسر (أبا)، وتقدمه كذلك على المفسر (مصعب).

والعلة التي قدّمها "ابن مالك" في حكمه بالجواز على مثل هذا قوله: "ولأن جواز نحو: ضرب غلامُه زيدا، أسهل من جواز: ضربوني وضربت الزيدين، ونحو: ضربتُه زيدا، على إبدال زيدا من الهاء. وقد أجاز الأول البصريون، وأُجيز الثاني بإجماع، حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في: ضرب غلامُه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة؛ لأن مفسر واو ضربوني معمول معطوف على عاملها، والمعطوف ومعموله أمكن في استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل؛ لأن تقدم المفعول على الفاعل يجوز في الاختيار كثيرا، وقد يجب، وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك"[2]

ورد على من منع ضرب غلامه زيدا بقوله: "فيلزم من أجاز: ضربوني وضربت الزيدين أن يحكم بأولوية جواز: ضرب غلامُه زيدا، لما ذكرناه. وكذلك يلزم من أجاز إبدال ظاهر من مضمر لا مفسر له غيره نحو ضربته زيدا، واللهم صلي عليه الرؤوف الرحيم؛ لأن البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة، ومؤخر في الاستعمال على سبيل اللزوم، والمفعول ليس كذلك إذ لم يلزم تأخيره"[3]

والمذهب الذي عليه "ابن مالك" هو مذهب الكثير من النحاة قبله، فقد ذهب "ابن

---

* غير منسوب في الشرح، ينظر: شرح التسهيل، ج2، ص135.

[1] –المصدر نفسه ، ص 135 و 136.

[2] –المصدر نفسه، ص 161 و 162.

[3] –المصدر نفسه، ص 162.

السرّاج" إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول على الفاعل إذا التبس في إعرابه مثل "ضرب عيسى موسى " و"ضرب العصا الرحى " فلا يجوز التقديم والتأخير، لكن "ابن السراج" أجاز التقديم و التأخير في مثل قولك: "كسر الرحى العصا"؛ لأنه عُلم أن الفاعل هي الرحى ؛لأن العصا لا تكسر الرحى[1] فقد أجاز "ابن السراج" التقديم و التأخير متى أمن اللبس.

كما ذهب "ابن عصفور" إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول على الفاعل، و ذلك إذا كان الفاعل ضمير متصلا أو لا يكون في الكلام ما يميزُ بين الفاعل و المفعول، و لم يجز ذلك إلا ضرورة [2] و المراد بكلامه هو وجود قرينة لفظية أو معنوية عند الخروج عن الأصل، يعني عند تقديم المفعول و إلا فلا يجوز تقديم المفعول، و البقاء على الأصل واجب .

وأوجب "ابن عصفور" تقديم المفعول إذا كان ضميرا متصلا ظاهرا، أو اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، أو إذا كان الفاعل ضميرا يعود على ما اتصل بالمفعول، و أوجب كذلك تقديم المفعول إذا كان الفاعل مقرونا بإلاّ أو في معناها المقرون بها و ذلك في مثل قولك: إنما ضرب زيدا عمرو، و المقصود ما ضرب زيدا إلا عمرو و تقدم المحصور لا يجوز عند "ابن عصفور" إلا ضرورة. [3]

وجاء في "شرح الرضي للكافية" أن الفاعل إذا كان ضميراً متصلا يجب تقديمه على المفعول، وسواء كان المفعول اسما ظاهراً نحو: ضربت زيدا، أو مضمرا منفصلا نحو:

---

[1] –ينظر: ابن سراج، الأصول في النحو، ج2، ص245، و ينظر: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، 12، ص208، و ابن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى و بل الصدى ص211.

[2] –ينظر: ابن عصفور، المقرب، ج1، ص53، و ينظر: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، ج1، ص209، 210.

[3] –ينظر، ابن عصفور، المقرب، ج1، ص54.

ضربت إلا إياك، أو كان مضمرا متصلا نحو قولك: ضربت؛ وذلك لئلا يصير المتصل منفصلا. [1]

والذي عليه "أبو حيان" هو مذهب "ابن مالك" والكثيرين في وجوب تقديم الفاعل في حالة ألبس حيث قال: "ونُفرع على المشهور، فنقول: إذا ألبس وجب تقديم الفاعل، ويزول الإلباس بقرينة معنوية، كولدت هذه هذه تشير بالأولى إلى صغيرة، أو كقولك: أكل كُمثرى موسى، أو لفظية كضربت موسى سُعدى، وضرب موسى العاقل عيسى"[2]

فدل معنى (ولدت) أن (هذه) الأولى هي المولودة كما دل معنى (كُمثرى) وهي نوع من الفاكهة على أن الفاعل هو موسى، كما دلت التاء في (ضربت) على أن الفاعل مؤنث وهو سعدى، وكذلك لفظ (العاقل) دل على أن المضروب هو موسى؛ لأن (العاقل) صفة لموسى وهي منصوبة.

ثم قال "أبو حيان": "وإنما قال "مرفوع الفعل" ؛لأنه لو كان مرفوعا بالاسم لم يجب اتصاله بالاسم، مثاله عجبت من ضرب زيدٌ عمراً، ومررت برجلٍ راكبٍ أبوه الفرس، فيجوز في هذين تأخير الفاعل عن المفعول"[3]

---

[1] –رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص208،و ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ، ج1، ص101.

[2] –أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص284.

[3] –المصدر نفسه، ص 284 و 285.

أما عن وجوب تقديم الضمير غير المحصور فقد نقل "أبو حيان" شرح "ابن مالك" المذكور سابقا وقال: "واحترز بقوله غير محصور من نحو: إنما ضرب زيدا أنا"[1] إلا أن الرأي الذي عليه "أبو حيان" في مسألة تأخير المحصور هو رأي "الكسائي"، فقد أجاز التقديم والتأخير، سواء أكان المحصور الفاعل أم المفعول. [2] وذكر "أبو حيان" أن "الكسائي" استدل على صحة مذهبه بالسماع. [3] وقدم الشواهد التي اعتمدها في الاستدلال وهي:

" قول الشاعر:*

ولمَّا أبَى إلا جماحا فؤادُه ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل" [4]

فقد تقدم المفعول به (جماحا) على الفاعل المحصور (فؤاده).

"وقال الآخر: **

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها" [5]

فتقدم المفعول به(ضعف)على الفاعل المحصور (كلامها).

---

(1) –أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص 285.

(2) –ينظر: المصدر نفسه، ص 287.

(3) –ينظر: المصدر نفسه، ص 287.

* هو دعبل الخزاعي، ينظر: المصدر نفسه ص287.

(4) –المصدر نفسه، ص 287 و 288.

** مجنون ليلى، ينظر المصدر نفسه، ص288.

(5) –المصدر نفسه، ص 288.

"وقال الآخر: *

وهل يُنبتُ الخَطيُّ إلا وشيجَهُ وتُغرَسُ إلاَّ في مَنَابتهَا النَّخلُ" [1]

فتقدم المفعول به(الخطيّ) وتأخر الفاعل المحصور (وشيجه).

" وقال الآخر:**

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عيشة آناءُ الديار وشامُها" [2]

فقدم لفظ الجلالة (الله) وهو فاعل محصور على المفعول به (ما).

" وقال الآخر:***

ما عابَ إلاَّ لئيمُ فعل ذي كرم ولا هجا قطُّ إلا جبأٌ بطلا" [3]

فتقدم (لئيم) وهو فاعل محصور على المفعول به (فعل)، كما تقدم (جبأ) المحصور وهو فاعل على المفعول به (بطلا).

" وقال الآخر:****

نُبِّئتهم عذّبوا بالنّار جَارَهُم وهل يُعذّب إلا اللهُ بالنَّار"[4]

فتقدم المفعول به المحذوف وتقديره وهل يُعذب المذنب مثلا على الفاعل المحصور وهو لفظ الجلالة (الله).

---

*زهير بن أبي سلمى، ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،ج6،ص288.

(1) –المصدر نفسه، ص 288.

**.ذو الرمة، ينظر المصدر نفسه، ص288.

(2) –المصدر نفسه، ص288.

***لم ينسبه في الشرح، ينظر المصدر نفسه،ص288.

(3) –المصدر نفسه، ص 288.

****يزيد بن الطثرية ، ينظر المصدر نفسه، ص288.

(4) –المصدر نفسه، ص 288.

وقد اختار "أبو حيان" مذهب "الكسائي" استنادا إلى السماع و لبعده عن التأويل.[1]

وقد ردّ "أبو حيان" على قول "ابن مالك": "ضرب علامُه زيدًا" فقال: "فإنما جاز ؛لأن المفعول –و إنّ كان مقدما في اللفظ على الفاعل– فإنه مُأخّر عنه في المعنى؛ لأن المفعول رتبته أن يكون بعد الفاعل و ليس بين النحويين اختلاف في جواز هذه المسألة. و قال ابن كسان: العامل في الفاعل و المفعول واحد، و هو الفعل، فإذا كانا جميعا بعد العامل فكل واحدٍ في موضعه. و قال الفراء لما تقدم كان صاحبه كأنه معه". [2] وهو بذلك على ما ذهب إليه ابن كيسان و الفراء.

وإلى هذا ذهب "الجرجاني" في شرحه على المقتصد حيث قال: " إلا أن هذا جاز جوازا حسنًا، لأجل أن غُلامَهُ في قولك: ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ، مفعول و زيْدٌ فاعل، و مرتبة المفعول بعد مرتبة الفاعل، فإذا قدمتَهُ في اللفظ كان مؤخرا في النية و التقدير فيجري قولك: ضرب غُلامهُ زيْدٌ مجرى قولك: ضرب زيدٌ غلامهُ و إذا كان كذلك كان الهاء في في "غُلامهُ" إضمارا بعد الذكر؛ لأن زيدا مذكور قبله في قولك: ضرب زيدٌ غلامَهُ.وفي حكم ذلك قولك: ضرب غلامَهُ زيدٌ". [3]

---

[1] –ينظر: التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص290.

[2] –المصدر نفسه، ج2، ص262.

[3] –الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص332.

وقال "ابن الحاجب": " والأصل أن يلي الفعل، فلذلك جاز: ضرب غلامَهُ زيدٌ، و امتنع ضرب غلامه زيدًا.[1] وقال "الرضي" شارحًا لهذا القول: "جواز هذه المسألة معلل بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وذلك أن يقال: إنما جاز: ضرب غلامه زيدٌ – مع أن ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه – لأن (زيد) فاعل، وأصله أن يلي الفعل، فهو متقدم على الضمير تقديرا"[2]

وعلة عدم جواز: ضرب غلامُه زيدا، كما قال الرضي في الشرح: "لأن "غلامه" فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل ، فهو مقدم على (زيد) لفظا وأصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده، إلا في ضمير الشأن؛ لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما، ثم مفسرا، ليكون أوقع في النفس(...) وليس هذا الغرض مقصورا فيما نحن فيه"[3]

---

[1] –رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص201.

[2] –المرجع نفسه، ص 204. وينظر: ابن جني، الخصائص ، ج1، ص 294، و ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص 206، و ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري ، ج1، ص 76.

[3] –رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص 204.

وقد أجمع النحاة على عدم جواز: ضرب غُلامُهُ زيدًا، لكن "ابن جنى" كان على الرأي الذي عليه "ابن مالك" من جواز ذلك حيث قال: "وأجمعوا على أن ليس بجائز ضرب غُلاَمُه زيدًا لتقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى، و قالوا في قول النابغة:

جزى ربُّه عنّي عُدَيّ بن حَاتم.

إنّ الهاء عائدة على عديّ خلافاً على الجماعة. فإن قيل: الفاعل رتبته التقدم و المفعول رتبته التأخر، فقد وقع كل منها الموقع الذي هو أولى به، فليس لك أن تعتقد في الفاعل إذ وقع مؤخرا أن موضعه التقديم. فإذا وقع مقدما فقد أخذ مأخذه، و إذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظا و معنى، و هذا مالا يجوزه القياس".[1] و إن كان هذا ظاهر الأمر فإن ابن جنى قدم حجة أخرى يجيز بها غير ما ذكروا محتكما في ذلك إلى السماع حيث ذهب إلى أن المفعول قد شاع وأطرد تقديمه على الفاعل لذلك صار الموضع كأنه له، حتى إنه إذا أُخر فموضعه التقديم، و كأن قوله: جزى عُدي بن حاتم ربه، فقدم الفاعل على أنه قد قدره مقدما عليه مفعول له فأجازه "ابن جني" لذلك؛ لأن هذا مما تقبله هذه اللغة. و جعل "ابن جني" تقديم المفعول أصلا و تأخير الفاعل أصلا لكثرة هذا الاستعمال[2]، و زاد "ابن جني" على هذا التعليل: أن الهاء في ربه لعدي بن حاتم من جهة المعنى و يؤكد ذلك عنده أن هذه عادة العرب في الدعاء، و ندر عندهم قول: جزى ربٌّ زيد عمراً، و إنما يقال جزاك ربُك خيرا أو شرا، كما ذهب "ابن جني" إلى أن هذا أوقف و ذلك ؛لأنه إذا كان مجازيه ربه كان أقدر على جزائه و إيلامه، و هذا الذي أجاز هذا العرف.[3]

---

[1] –البغدادي، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، ج1، ص278، و ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ، ج 1، ص76.

[2] –ينظر: البغدادي، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، ج1، ص278، و 279.

[3] –ينظر: المرجع نفسه، ص279.

يبين البحث من خلال ما سبق أن هناك نقاط اتفاق و نقاط اختلاف بين "ابن مالك" و "أبي حيان" تتبين فيما يأتي:

أولا مواطن الاتفاق و الاختلاف في مسألة تأخير الفعل عن فاعله :

1- مواطن الاتفاق:

-اتفق "ابن مالك" و "أبو حيان" على أن الأصل هو تقديم الفعل (العامل) على الفاعل (المعمول) لذلك إن تقدم الفاعل على الفعل فإن وظيفة الاسم تتغير بحكم الرتبة،[1] فالرتبة هي المتحكمة في الوظيفة، و الدليل على تغير وظيفة الفاعل إذا تقدم أن النواسخ تعمل في هذا الاسم ؛لأن العامل فيه إذا تقدم هو الابتداء و عمل الابتداء ضعيف. وهذا التأويل ترتضيه اللغة لا المعنى إذ لواحتكم للمعنى فإن الفاعل يبقى فاعلا مهما كانت رتبته من الجملة و لهذا فإن العلة التي قدمها "ابن مالك" و "ابن حيان" هي علة لغوية بحتة و هي علة رتبة؛ لأنه لما تغيرت رتبته تغير العامل فيه.

والعلة الدالة على بطلان عمل الفعل إذا تأخر عن فاعله عندهما كذلك أنه لو كان الفعل غير مشغول بمضمر حين تأخر لما لحقته ألف الضمير و لا واوه و لا نونه -نحو ما ذكر- و استثنى "ابن مالك" من ذلك اللغة الضعيفة، فيصير الفعل عاملا في متأخر لا في متقدم[2]، و لما انتقل عمل الفعل إلى فاعل مضمر دلّ ذلك على أن الفاعل إذا تغيرت رتبته تغيرت وظيفته لتغير العامل فيه و تكون بذلك العلة الموجبة لبطلان عمل الفعل المتأخر في الفاعل المتقدم هي علة رتبة.

-اتفقا على أن أداة الجزم إذا سبقت الفاعل المتأخر عنه فعله في مثل: فمتى واغل يَنبهم يُحيوه، فإن هذا الفعل باق على وظيفته ؛لأن العامل فيه هو فعل مضمر يفسره

(1)-ينظر:ابن مالك ، شرح التسهيل،ج2 ص107.وأبوحيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6،ص183و184.

(2)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل،ج2 ص107

الفعل الظاهر بعده مع اعتباره نسيا منسيا عند "ابن مالك"، و زاد "أبو حيان" إذا تقدم الفاعل في الجملة الاستفهامية في مثل أزيد قام، و قال أنه لا خلاف بين النحويين في إعراب (زيد) مبتدأ و قام في موضع خبر له. ولا خلاف بين النحويين في ذلك و عند "أبي حيان" الأرجح إعراب (زيد) فاعل لفعل مضمر و لكن ذهب إلى كونه مبتدأ ؛لأنه المختار عند النحويين[1]، فقد تنازل "أبو حيان" عن رأيه و أخذ بالرأي المُجمع عليه؛ لأن الإجماع عنده دليل يحتج به.

– ورد "ابن مالك" على الكوفيين الذين زعموا أن تأخر المسند لا يخل برفعه المسند إليه بالقياس، حيث اعتبر أن القائل أراد نسخ مُتغيب مُتغيبى بياء المبالغة قياسا على: أحمر: أحمري، ودوار: دواري[2]. والعلة التي جعلت "ابن مالك" يقيس الأول على الثاني هي علة متوهمة إذ لا دليل على أن السامع أراد المسخ إلى ما ذكر.

واحتج كذلك على بطلان مذهبهم برأي "ابن كيسان" حيث أن (مقيلا) اسم مفعول من قلتُه بمعنى أقلتُه، أي فسخت عقد مبايعته، والوضع المستعمل فيه هو موضع متروك مجازا[3] ، وهذه حجة لغوية ،إلا أن قوله متروك مجازا لا دليل له عليه.

كما اعتمد "ابن مالك" كذلك على القياس في رده على الشاهد الثاني –قول الزباء– حين ذهبوا إلى أن أصل الشاهد: ما للجمال وئيدا سيرها: فاعتبر "ابن مالك" أن الخبر محذوف والتقدير: ما للجمال سيرها ظهر وئيدا، وكان الاكتفاء بالحال قياسا على (حكمك مسمطا)[4] .وأبو حيان لم يرفض هذا التخريج في الشرح ولم يعلق عليه.

(1)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل،ج2، ص109. وأبوحيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6،ص183.
(2)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل،ج2 ص108.
(3)-ينظر: المصدر نفسه، ص108.
(4)- ينظر: المصدر نفسه، ص109

2- مواطن الاختلاف:

- اختلف "أبو حيان" مع "ابن مالك" في التسوية بين الآية الكريمة من سورة التوبة وقول عدي في البيت المذكور سابقا، فقد ذهب "أبو حيان" إلى أنه لا مجال للتسوية بينهما؛ لأن الآية الكريمة هي قول فصيح ومقيس[1]. فالنص القرآني عند "أبي حيان" هو نص مقدس لا يقارن بالنصوص الأخرى.

ثانيا: مواطن الاتفاق و الاختلاف في مسألة تقديم المرفوع على المنصوب و العكس:

1- مواطن الاتفاق:

- اتفق "ابن مالك" و "أبو حيان" على أنه يجب الإبقاء على الأصل إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو: ضربت زيدًا و أكرمتك[2]. و علة هذا الاتفاق أنه لا مجال للقول بغير هذا؛ لأنهما و إن لم يصرحا بالعلة فالظاهر أنها علة أصل.

- اتفقا على أن الأصل هو أن يتقدم المرفوع على المنصوب[3]، و العلة في ذلك هي علة رتبة ؛ لأن الفاعل حقه التقديم أصلا.

- اتفقا على أنه يجوز أن يتقدم المنصوب على المرفوع عند عدم وجود دليل الإبقاء على الأصل؛ كوجود قرينة لفظية أو معنوية تميز بينما نحو: ضرب سلمى موسى[4].

و فيما يبدو أنهما جوزا ذلك لانتفاء علة الأصل و وجود دليل الخروج عنه ،و الظاهر من هذا أن تقدم المرفوع على المنصوب وجوبا هو أصل في بابه عند عدم وجود قرينة تجيز الخروج عن الأصل ،لكن وجود القرينة ينفي هذا الأصل و الأصل هنا هو أصل معنوي لا أصل لفظي؛ لأنه متى ما فهم المعنى جاز التقديم و التأخير، إذا فالمسألة

(1)- ينظر: أبوحيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6،ص183.
(2)- ينظر: ابن مالك ،شرح التسهيل،ج2،ص133.
(3)- ينظر: المصدر نفسه ،ص133. و أبوحيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6،ص183.
(4)- ينظر: ابن مالك ،شرح التسهيل،ج2،ص133.

كلها متعلقة بالمعنى، و لو أن قائلا قال: ضرب عيسى موسى على اعتبار على أن عيسى مفعول مقدم و فهم السامع هذا بقرينة ما فيجوز ذلك؛ لأن الغاية قد تحققت و هو فهم المعنى و إلا فما يهم النحوي من أن أحدهما ضارب و الآخر مضروب أو بالأحرى أحدهما فاعل و الآخر مفعول.

– اتفقا على وجوب الخروج على الأصل و ذلك أن يكون المرفوع ظاهرا و المنصوب ضميرا غير محصور نحو: أكرمك زيد و الثوب كسيه زيد.[1]

و يمكن القول أنه كيف يعتبر الأصل هو تقديم المرفوع ثم يقال بوجوب تقديم المنصوب إذا كان ضميرا غير محصور، فلو كان الأصل في اللغة هو تقديم المرفوع لقيل بجواز تقديم المنصوب إذا كان ضميرا لا بوجوبه؛ لأن هذه العلة هي دليل على أن الأصل ليس تقديم المرفوع إذ هناك حالات يجب فيها تقديم المنصوب، فما الدليل على أن الأصل هو تقديم المرفوع.

بعبارة أخرى كيف يجتمع الأصل الذي هو تقديم المرفوع وجوبا مع وجوب العكس و هو تقديم المنصوب وجوبا بالشروط المذكورة، و الأنسب أن يجتمع الأصل مع جواز العكس لا وجوبه، لذلك لا يمكن الإمساك بدليل قطعي يُثبت في كل الحالات الأصلية للمرفوع في تقديمه على المنصوب، و الظاهر أن هذا الدليل الذي قدمه "ابن مالك" و "أبو حيان" لإثبات تقديم المرفوع أصلا ليس دليلا لغويا.

[1]- ينظر: ابن مالك ،شرح التسهيل،ج1،ص135.

2- مواطن الاختلاف:

المختار عند "ابن مالك" هو تأخير المحصور دائما سواء كان منصوبا أو مرفوعا، و ذلك حملا على الحصر بإنما[1]، و في ذلك احتكام للمعنى؛ لأنه لما كان إلا و إنما يدلان على معنى الحصر فحملت إلا على إنما لهذا السبب، أما "أبو حيان" فاختار جواز التقديم و التأخير محتكما في ذلك للسماع و البعد عن التأويل[2].

- ذهب "ابن مالك" إلى جواز تقديم المرفوع الملابس ضميرا على المنصوب رغم منع أكثر النحويين لذلك، و دليله في ذلك السماع، فقد قدم شواهد شعرية تثبت جواز ما اختاره[3]. و الظاهر أنه يقدم السماع على الإجماع ليس ؛لأن الإجماع عنده غير دليل بل؛ لأنه لا يجوز الإجماع على عكس ما يثبته السماع، فعلة الإجماع عنده تسقط بالسماع. أما "أبو حيان" فقد قدم الإجماع على السماع واعتبره دليلا على عدم جواز "ضرب علامه زيدا" رغم أن السماع يُثبت جواز ذلك، وذهب إلى أن المفعول وإن كان مقدما في اللفظ على الفاعل فهو مؤخر عنه في المعنى[4]. وهذا الذي اتفق حوله النحاة وهو المعنى.

(1)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل،ج2 ، ص134.
(2)- ينظر: أبوحيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6،ص288 و 290.
(3)- ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل،ج1 ، ص135.
(4)- ينظر: أبوحيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص 290.

خاتمة:

خلصت الدراسة في هذا البحث إلى النتائج الأتية:

1-إن مفهوم الشاذ عند ابن مالك هو غير مفهوم الشاذ عند أبي حيان؛ فالشاذ عند ابن مالك هو أن يأتي الشاهد في نوع واحد من النصوص أما إن ورد في نصوص متنوعة (قرآن، حديث، شعر ، نثر)، فهو المطرد، أما الشاذ عند أبي حيان فمرتبط بالعدد فغير المطرد عنده شاذ وإن تنوعت النصوص التي ذكر فيها.

2-يعد الإجماع عند ابن مالك غير دليل وعند أبي حيان دليل يحتج به وذلك-والله أعلم- لأن ابي مالك يعد نفسه في مقام المُقعّد للغة كما النحاة الأوائل، فإذا كان يملك رأيا يخالف رأيهم بدليل، يسقط الإجماع بذلك أما أبو حيان فيعد الإجماع دليلا، لأنه ولما كان متأخرا عن النحاة الذين قعدوا للغة ومن أتوا بعدهم، فإن مخالفتهم في مسألة ما لا تقسط الاجماع؛ لأنه أخذ هذا العلم عنهم.

3-إن طريقة التعامل مع النصوص(الشواهد) عند ابن مالك تختلف عن طريقة التعامل معها عند أبي حيان؛ فابن مالك يتعامل مع الشاهد انطلاقا من كونه متتبعا ومستنبطا للأحكام لذلك فهو يقبل كل الشواهد وإن خالفت القاعدة التي وضعها النحاة، أما أبو حيان، فيتعامل مع الشاهد انطلاقا من قاعدة مسبقة يقيس عليها ويرد ما خالفها.

4-إن أغلب المسائل المختلف فيها بين ابن مالك وأبي الحيان كان مردها للمنطلق والغاية المقصودة فالمنطلق عند ابن مالك هو غير المنطلق عند أبي حيان، فعندما يحتكم ابن مالك للمعنى يخالفه أبو حيان وذلك بالاحتكام لظاهر النص، أما الغاية عند ابن مالك في أغلب الأحيان هي تأويل ما هو كائن من النصوص؛ يعني وصف الظاهرة ثم تعليلها، لذلك نجد القاعدة عنده مضطربة ، أو مفتوحة. أما أبو حيان فالغاية عنده هو انسجام القاعدة النحوية وضبطها لذلك نراه يرفض بعض الشواهد التي يأتي فيها الحكم مخالفا للقاعدة.

5- إن الاختلاف بينهما مرده في بعض الأحيان للقاعدة المسلم بها، كاعتبار واو العطف عند ابن مالك هي واو المعية عند أبي حيان.

6-إن أغلب المسائل المتفق حولها بين ابن مالك وأبي حيان مردّها للسماع.

7-إن التأويل عند ابن مالك في أغلبه تأويل معنوي مرتبط بمعنى النص، أما أبو حيان فالتأويل عنده لفظي (لغوي) في أغلبه مرتبط بظاهر النص.

8-يعد أبو حيان أكثر دقَّةً وحذرا من ابن مالك في قبول الشاهد سواء من حيث نوع النص أو الشروط المتوفرة في هذا النص، فأبو حيان لا يستشهد بالحديث النبوي ولا يعده شاهدا ، على عكس ابن مالك الذي كان منفتح على النصوص التي يعدها شاهدا، كما يستشهد ابن مالك ببعض النصوص التي يدخلها الاحتمال والنصوص

التي لم تنقل عن مستقرئي علم النحو عن العرب، لذلك فالقاعدة عند أبي حيان تقول: الشاهد إذ احتاج إلى ما يرفع عنه الاحتمال بطل الاستشهاد به.

9-إن دائرة الاختلاف بين ابن مالك وأبي حيان تتقلص إذ كانت الغاية عندهما واحدة، أو إذا كان الاعتبار للمعنى وتتسع دائرة الاختلاف عندما يكون الاعتبار لظاهر النص أو إذا احتكم أحدهما لظاهر النص والآخر للمعنى.

10- يقدم ابن مالك السماع على الإجماع ويقدم أبو حيان الإجماع على السماع في الاستشهاد والاحتجاج.

قائمة

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، مصحف إلكتروني موافق للمصحف المطبوع.

1- الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت 215هـ)، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ، القاهرة، مصر، ط 1، 1990م.

2- الأعلم الشنتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ت 476هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق يحي مراد ، د ط، دت.

3- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ت577هـ)،أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق سوريا، دط، دت.

4- ـــــــــــ الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط، 2007م.

5- ـــــــــ البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، دط، 1980م.

6- ابن الأنباري(أبو بكر محمد بن القاسم ت328هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، مصر، دط،1981م.

7-الأنصاري (أبو يحي زكريا ت926هـ)، بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب، تحقيق خلف عودة القيسي، دار يافا العلمية، عمان، الأردن، دط، 2011م.

8-البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد ت521هـ)، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط، 1996م.

9-البغدادي (عبد القادر بن عمر ت1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ، القاهرة، مصر، ط3 ،1992م.

10-التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان،ط1، 1996م.

11- ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحي ت 291هـ)، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط2، القاهرة، مصر، 2008م.

12-ـــــــــــــ، معاني القرآن، تحقيق شاكر سبع نتيش الأسدي ، د ن، ذي قار، العراق، ط1، 2010م.

13- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن محمد عبد الرحمن ت471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد ، العراق، دط، 1982م.

14-الجرجاني(علي بن محمد الشريف)، التعريفات، مكتبة لبنان بيروت، لبنان، دط، 1985م.

15- الجوجري (محمد بن عبد المنعم بن محمد بن عبد المنعم بن أبي الطاهر إسماعيل شمس الدين بن نبيه الدين ت 889هـ)، شرح شذور الذهب ، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، السعودية، ط1 ،2003م.

16- ابن جني (أبو الفتح عثمان ت 392هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط2، 1952م.

17-ـــــــــــــ، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دن، دط، دت.

18-ـــــــــــــ، اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، دط،1988م

19-ـــــــــــــ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، د ن، حلب، سوريا، ط2 ،

20-أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ت745هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، ، دمشق، سوريا، ط1 ،1996م.

21-خالد الأزهري (زيد الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ت 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ، بيروت، لبنان، ط 1، 2000م.

22-ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان ت370هـ)،مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر، دط، دت.

23-الخليل (بن أحمد الفراهيدي)، الجمل في النحو تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

24-الدماميني (محمد بدر الدين أبي بكر بن عمر ت827هـ)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، د ن، القاهرة، مصر، ط1، 1983م.

25-ابن أبي الربيع (عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ت677هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،ط1، 1986م.

26-الرضي الإستراباذي (محمد ابن الحسن ت686 هـ)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد الحفظي و يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر، الرياض، السعودية، ط1، 1993م.

27-الرملي(أحمد بن أحمد الأنصاري ت973 هـ)، شرح الآجرومية، تحقيق علي موسى الشمولي، دار أمية، دط، الرياض، السعودية، دط، دت.

28-الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم ابن السري ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1 ،1988م.

29-الزمخشري (محمود بن عمر بن محمد بن عمر ت538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1، 1989م.

30-ـــــــــــــ، الأنموذج في النحو، تحقيق سامي بن حمد المنصور، دن، دب، ط1 ، 1999م.

31-ـــــــــــــ، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة ، بيروت، لبنان، ط3 ،2009م.

32-ـــــــــــــ، المفصل في علم العربية، د ج، دار الجليل، بيروت، لبنان،ط2 ، د ت.

33-ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3 ،1996م.

34- السمين الحلبي(شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود ت756)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، دط،1985م.

35-سيبويه(أبو بشر عمرو عثمان ابن قنبرت180هـ)،الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر، ط3، 1988م.

36-السيوطي (جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

37-ـــــــــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،1998م.

38-ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني ت 546هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1992.

39-الصيمري (أبو عبد الله بن علي بن إسحاق ت ق 4)، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق سوريا،ط1، 1992م.

40-طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، دج، الدار الجامعية دط، الإسكندرية، مصر، 1998م .

41-ابن عصفور(علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن منظور ت669هـ)شرح جمل الزجاجي، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان، ط1، 1998م.

42- ـــــــــــــ ،المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، دن، ط1،1972م.

43-أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان ت 377هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهور، د ن، لرياض،السعودية،ط1، 1969م.

44-العيني (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ت 855هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.

45- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دج، دار غريب، القاهرة ، مصر ،ط1، 2007م .

46- الفراء (أبو زكريا يحي بن زياد ت 208هـ)، معاني القرآن ، عالم الكتب، بيروت، لبنان،ط3 ،1983م.

47-الفيروز آبادي(مجد الدين محمد بن يعقوب ت 817ه)، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، ط8، 2005م،

48- القيسي (أبو علي الحسين بن عبد الله ت ق 6 هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،ط1 ، 1987م.

49- ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان ت940هـ)، أسرار النحو تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر، نابلس، فلسطين، 2002م.

50- الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ت1094هـ)، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،لبنان، ط3، 1998م.

51-اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،ط1،1985م.

52-ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله ت672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختوم، هجر، ط1، 1990م.

53-المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت280هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994م.

54-المرادي (بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ت 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1 ،1992م.

55-محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة – مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي – دج، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1 ،2000م .

56-مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز، دج، دار المعرفة الجامعية، د ط، الإسكندرية، مصر، 1995 .

57-ابن النحاس (أبو جعفر بن محمد بن إسماعيل ت338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان،ط2 ،2008م.

58- ـــــــــــــ، التعليقة على المقرب، تحقيق جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمان ، الأردن، ط1، 2004م.

59-ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت،ط1، 2000م.

60-ـــــــــــــ160، شرح قطر الندى وبل الصدى، د ج، ذوي القربى، قم، إيران، دن، 1972م.

61- ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1 ،2001م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مـقدمـة.....أ

الفصل الأول: التأويل بالحمل على المعنى بين ابن مالك وأبي حيان

أولا: التأويل النحوي مفهومه وأسبابه:.....6

1–مفهومه.....6

2–أسبابه.....7

ثانيا: في العدد و الجنس.....10

1–في العدد.....10

أ–وقوع الجمع موضع التثنية.....10

ب–وقوع الإفراد موضع التثنية.....14

2–في الجنس.....22

أ–تأنيث الفعل.....22

ب–تأنيث العدد.....29

ثالثا: في الأسماء 39

1–في الأسماء.....39

أ–في الحال.....39

ب–في المعطوف على اسم إن.....44

ج–في النعت.....49

الفصل الثاني: التأويل بالحذف والتقدير بين ابن مالك وأبي حيان

أوّلا: الحذف في الجملة الاسمية.....61

1–حذف المبتدأ.....61

أ–حذف المبتدأ جوزا.....61

ب–حذف المبتدأ وجوبا.....62

2–حذف الخبر.....72

أ–حذف الخبر جوزا.....72

ب–حذف الخبر وجوبا.....73

ثانيا: الحذف في الجملة الفعلية.....86

1–حذف الفعل.....86

2–حذف المفعول به.....92

الفصل الثالث: التأويل بالتقديم والتأخير بين ابن مالك وأبي حيان

أوّلا: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية.....107

1–تقديم المبتدأ على الخبر.....107

2–تقديم الخبر على المبتدأ.....113

ثانيا: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية 126

1–تأخير الفعل عن فاعله.....126

2–تقديم المرفوع على المنصوب والعكس.....132

خاتمة.....151

قائمة المصادر والمراجع.....155

فهرس الموضوعات.....162

ملخص

مدار البحث حول التأويل النحوي بين ابن مالك وأبي حيان الأندلسي من خلال شرح التسهيل ببيان المنهج الذي حكم التأويل استقراء وترجيحا ولبسط الفكرة سيق البحث في تناول ثلاثة فصول، الأول منها التأويل بالحمل على المعنى بين ابن مالك وأبي حيان والثاني التأويل بالحذف والتقدير بين ابن مالك وأبي حيان والثالث التأويل بالتقديم والتأخير بين ابن مالك وأبي حيان.

Résumé

Cette recherche tourne autour l'interprétation de la grammaire entre Ibn Malek et Abi Hayan en expliquant l'interprétation d'une façon approfondie et pour facilité la recherche en la devisé en 3 chapitre.

- La 1er chapitre l'interprétation sur le sens entre Ibn Malek et Abi hayan
- Le 2eme chapitre l'interprétation sur l'effacement et l'appréciation entre Ibn Malek et Abi hayan
- Le 3eme chapitre l'interprétation sur la présentation et le retard en